الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر — كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في فرع التسيير

تقديم الطالب
صالح موهوب

تحت إشراف
الأستاذ : د. عمر شعبان

لجنة المناقشة:

د. زعباط عبد الحميد..... رئيسا

د. شعبان عمر..... مقررا

د. بوكابوس سعدون..... عضوا

د. كواش خالد..... عضوا

د. خليد علي..... عضوا

السنة الجامعية 2006 – 2007

الإهداء

إلى روح الوالدين الكريمين
اللذين لم يسعفهما الحظ للاطلاع على هذا العمل

إلى من فرحوا دائما بنجاحي
أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور عمر شعبان على قبوله الإشراف على هذه الرسالة وعلي توجيهاته ونصائحه وتشجيعاته القيمة.

اشكر كذلك إطارات وزارة السياحة والديوان الوطني للإحصائيات الذين بدلوا قصارى جهدهم لتزويدي بكل المعلومات المتوفرة لديهم من اجل انجاز هذا العمل والذين، دون ذكر اسمهم، سيتعرفون على أنفسهم.

كما اشكر كل من شجعني وأعطاني يد المساعدة لانجاز هذا العمل المتواضع الذي أتمنى أنني قد وفقت فيه.

صالح موهوب

فهرس

المقدمة العامة.....13

الفصل الأول : تعاريف أساسية حول مفهوم السياحة و تحديد مكانتها

على المستوى العالمي وفي الجزائر.....21

مقدمة الفصل.....21

المبحث الأول: نشأة السياحة وتطور مفهومها.....23

المطلب الأول: لمحة وجيزة عن نشأة السياحة.....23

المطلب الثاني: التعاريف الأساسية للسياحة والسائح.....26

1. تعريف بيير لاروس.....27
2. تعريف هونزيكير و كرافت.....28
3. تعريف حسين كفافي.....28
4. تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة.....29
5. تعريف المنظمة العالمية للسياحة.....29

المبحث الثاني: تفاعل السياحة مع محيطها.....34

المطلب الأول: تفاعل السياحة مع المحيط الاقتصادي.....35

المطلب الثاني: تفاعل السياحة مع المحيط الاجتماعي.....36

المطلب الثالث: تفاعل السياحة مع المحيط السياسي.....36

المطلب الرابع: تفاعل السياحة مع المحيط البيني (الإيكولوجي).....37

المطلب الخامس: تفاعل السياحة مع المحيط التكنولوجي.....38

المبحث الثالث: أنواع وأشكال السياحة.....39

المطلب الأول: أنواع السياحة.....40
39
1. سياحة المتعة والترفيه.....39
2. سياحة الأعمال.....40
3. السياحة العلاجية الإستشفائية.....40
المطلب الثاني: أشكال السياحة.....41
1. السياحة حسب مكانة مزاولة النشاط.....42
2. السياحة حسب الأوقات.....42
3. السياحة حسب حجم الأفواج السياحية.....42
4. السياحة حسب نوع الإيواء.....42
5. السياحة حسب الأعمار.....43
6. السياحة حسب الدخل.....43

المبحث الرابع: آثار السياحة.....43
المطلب الأول: الآثار الإيجابية للسياحة.....44
المطلب الثاني: الآثار السلبية للسياحة.....46

المبحث الخامس: مكانة السياحة على المستوى العالمي وفي الجزائر.....47
المطلب الأول: التدفقات السياحية العالمية.....48
المطلب الثاني: الإيرادات المالية للسياحة الدولية.....50
المطلب الثالث: مساهمة السياحة في التشغيل على المستوي العالمي.....53
المطلب الرابع: معدلات نمو التدفقات السياحية على المستوي الدولي.....54
خاتمة الفصل.....56

الفصل الثاني: مراحل تطور القطاع السياحي في الجزائر.....59

مقدمة الفصل.....59
المبحث الأول: السياحة الجزائرية قبل الاستقلال.....60
المطلب الأول: السياحة في الجزائر القديمة.....60
المطلب الثاني: السياحة خلال الاستعمار الفرنسي.....61

المبحث الثاني: وضعية السياحة في بداية الاستقلال (1962 – 1966).....64
المطلب الأول: التراث السياحي الموروث عن العهد الاستعماري.....64
المطلب الثاني: وضع ميثاق خاص لتطوير السياحة.....67

المبحث الثاني: السياسة السياحية خلال الفترة 1967 – 1980 69
المطلب الأول: الاستثمار السياحي.....69
1. المخطط الثلاثي (1969/1967).....70
2. المخطط الرباعي الأول (1971-1973).....71
3. المخطط الرباعي الثاني (1977/1974).....72
المطلب الثاني: تنظيم القطاع السياحي.....74
المطلب الثالث: التشغيل والتكوين.....75
المطلب الرابع: التهيئة السياحية و تحضير المنشآت القاعدية.....77
المطلب الخامس: توافد السياح.....78

المبحث الرابع: السياسة السياحية خلال الفترة 1980 – 1990 81
المطلب الأول: الاستثمار السياحي.....83
1. المخطط الخماسي الأول (1984/1980).....83
2. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).....88
المطلب الثاني: تنظيم القطاع السياحي.....91
المطلب الثالث: تهيئة مناطق التوسع السياحي.....94
المطلب الرابع: توافد السياح.....96

المبحث الخامس: السياسة السياحية من 1990 إلى اليوم.....97
المطلب الأول: الاستثمار السياحي.....98
المطلب الثاني: توافد السياح.....99
المطلب الثالث: تطور خروج الجزائريين إلى الخارج.....101
المطلب الرابع: التشريع و التنظيم.....103
المطلب الخامس: مناطق التوسع السياحي.....104
خاتمة الفصل.....106

الفصل الثالث: تشخيص النقائص والصعوبات الحالية للسياحة في الجزائر.....110
مقدمة الفصل.....110
المبحث الأول: التأطير الحالي للأنشطة السياحية على مختلف المستويات.....111
المطلب الأول: التأطير على المستوى الإداري المركزي.....111
المطلب الثاني: التأطير على المستوى المحلي.....112
المطلب الثالث: تأطير التكوين والتمهين.....113
المطلب الرابع: تأطير التنمية السياحية.....115

المطلب الخامس: تأطير الترقية السياحية.....119

المبحث الثاني قدرات الإنتاج ونوعية الخدمات.....122
المطلب الأول: طاقات الإنتاج السياحي.....122
المطلب الثاني: نوعية الخدمات السياحية.....126

المبحث الثالث: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.....127
المطلب الأول: مساهمات قطاع السياحة في الناتج الوطني الخام.....127
المطلب الثاني: مساهمة قطاع السياحة في إنتاج القيمة المضافة.....129
المطلب الثالث: مساهمة قطاع السياحة ميزان المدفوعات.....130
المطلب الرابع: مساهمة قطاع السياحة في التشغيل.....133

المبحث الرابع: الوضعية الحالية للاستثمار السياحي وصعوبات تنميته.....135
المطلب الأول: الوضعية الحالية للاستثمار السياحي.....135
المطلب الثاني: صعوبة الاستثمار السياحي.....138
1. صعوبة الحصول على العقار السياحي المهيأ.....138
ا. المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية.....139
ب. الاحتياطات العقارية السياحية.....141
2. صعوبة تمويل الاستثمارات السياحية.....144
ا. خصوصيات الاستثمار السياحي.....144
ب. النمط الحالي لتمويل الاستثمار السياحي.....145
المطلب الثالث: الإطار التشريعي والتنظيمي للأنشطة السياحية.....148
خاتمة الفصل.....150

الفصل الرابع: اقتراح سبل وتدابير تطوير القطاع السياحي.....154
مقدمة الفصل.....154
المبحث الأول: اقتراح الإجراءات والتدابير المتعلقة بالتنمية السياحية.....155
المطلب الأول: رسم سياسة وطنية للتنمية السياحية.....155
المطلب الثاني: دور الدولة في التنمية السياحية.....157
المطلب الثالث: أدوات التنمية السياحية.....159
1. إعادة الاعتبار للوكالة الوطنية لتنمية السياحة.....159
2. استكمال المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية.....161
3. تكوين الاحتياطات العقارية السياحية.....164

المبحث الثاني: اقتراح الإجراءات والتدابير المتعلقة بتمويل الاستثمار السياحي.....166
المطلب الأول: تمويل المشاريع الاقتصادية الفندقية والسياحية.....167
المطلب الثاني: تمويل الدراسات وأشغال التهيئة السياحية.....168

المبحث الثالث: اقتراح الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين الخدمات السياحية.....171
المطلب الأول: دعم التكوين السياحي.....171
المطلب الثاني: تقييس المهن والحرف السياحية والفندقية.....173
المطلب الثالث: إعادة تأهيل الحظيرة الفندقية الحالية.....174
المطلب الرابع: الخوصصة كعنصر لتحسين نوعية الخدمات السياحية.....175
المطلب الخامس: وضع اطر رسمية للتشاور القطاعي الثنائي
والمتعدد الأطراف.....176
المطلب السادس: إعادة الاعتبار لوظيفة الرقابة.....179

المبحث الرابع: اقتراح التدابير والإجراءات المتعلقة بالترقية السياحية.....180

المطلب الأول: دعم الهيئة المكلفة بالتنمية السياحية.....181
المطلب الثاني: وضع برنامج وطني للترقية السياحية.....182
المطلب الثالث: التظاهرات والأحداث السياحية.....183
خاتمة الفصل.....184

الخاتمة العامة.....188
قائمة المراجع.....197

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	توزيع التدفقات السياحية العالمية حسب المناطق سنة 2005	49
02	توزيع الإيرادات المالية العالمية للسياحة حسب المناطق سنة 2004	51
03	معدلات نمو التدفقات السياحية العالمية	54
04	سعة الإيواء السياحي الموروثة عن العهد الاستعماري	65
05	عدد المستخدمين في السياحة سنة 1978	75
06	التكوين السياحي 1965- 1977	76
07	التكوين السياحي في الخارج 1965- 1978	77
08	توافد السياح إلى الجزائر 1964- 1978	79
09	طاقات الإيواء السياحي المنجزة خلال 1962- 1980	80
10	طاقات الإيواء السياحي سنة 1984	86
11	توزيع طاقات الإيواء السياحي حسب القطاعات	86
12	توزيع طاقات الإيواء السياحي حسب المنتجات السياحية سنة 1989	89
13	مناطق التوسع السياحي ذات الأولوية في التنمية المعتمدة خلال المخطط الخماسي الثاني (1989/1985)	95
14	توافد السياح الأجانب إلى الجزائر 1985- 1989	96
15	توافد السياح الأجانب إلى الجزائر 1990- 2004	99

16	تدفق السياح الجزائريين إلى الخارج 1993- 2004	101
17	القائمة الحالية لمناطق التوسع السياحي ذات الأولوية في التنمية	105
18	توزيع سعة الإيواء السياحي الحالية حسب أنواع السياحة	123
19	توزيع سعة الإيواء السياحي الحالية حسب درجة التصنيف	124
20	مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي الوطني	127
21	مساهمة القطاع السياحي في القيمة المضافة الإجمالية	129
22	إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة	131

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

منذ العصور القديمة والسياحة تشكل إحدى اهتمامات أغلبية شعوب العالم وتضاعفت أهميتها بازدياد دورها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي والسياسي حتى أصبحت تعتبر، في عصرنا الحاضر، محورا أساسيا للتنمية على المستوى العالمي وتلقب ببترول القرن الحادي والعشرين أو بالصناعة "دون دخان".

وبسبب ذلك، تطور مفهوم السياحة بصفة كلية حيت تغيرت جذريا نظرة المجتمع الدولي المعاصر لهذه الظاهرة التي لم تصبح مجرد نشاط ترفيهي موجه لسد أوقات الفراغ أو فترات العطل فقط، بل صارت تمثل صناعة حقيقية هامة لها وزنها في الاقتصاد العالمي نظرا لحجم المبادلات السياحية والتدفقات المالية الناجمة عنها من جهة، وللدور الذي تلعبه في تحريك الأنشطة الاقتصادية الأخرى وفي خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل وتهيئة الأقاليم وتثمين الموارد الطبيعية وترقية التراث الثقافي من جهة أخرى.

هذه الحقيقة تؤكدها بعض المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي سنقوم بالتطرق إلى تفاصيلها لاحقا والصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة بخصوص التطور الهائل الذي حدث في التدفقات السياحية العالمية، الارتفاع المدهش المسجل باستمرار في الإيرادات المالية بالعملة الصعبة على المستوى العالمي، المساهمة المعتبرة في خلق مناصب الشغل، معدلات النمو المرتفعة المحققة في هذا القطاع الاقتصادي، المكانة التي تحتلها السياحة في اقتصاديات الكثير من البلدان التي أولت اهتماما بالغا لها.

على صعيد آخر، واستنادا إلى تقرير أنجزته المنظمة العالمية للسياحة سنة 2001، احتلت الصناعة السياحية مكانة هامة في باب الصادرات العالمية حيث فاقت إيراداتها

تلك المحققة في القطاعات المتعلقة بصناعة السيارات، الصناعات الكيماوية، الصناعات الغذائية، صناعة الوقود، صناعة الحاسوب والأجهزة المكتبية، صناعة النسيج والألبسة، تجهيزات المواصلات اللاسلكية، صناعة الصلب الخ.

إن المعطيات السابقة الذكر جعلت الكثير من الدول تستوعب مبكرا الأهمية البالغة للسياحة، الشيء الذي تركها تولي لها عناية خاصة في مخططاتها التنموية مكنتها من الارتقاء بهذا النشاط الاقتصادي ليصبح من أهم قطاعات التصدير المعول عليها في تحقيق الإيرادات بالعملة الصعبة .

على عكس ذلك، نجد الجزائر لا تزال في مؤخرة البلدان في مجال تصدير الخدمات السياحية حيث أن إيراداتها المالية بالعملة الصعبة تكاد لا تذكر. كما أن انعكاساتها على ميزان المدفوعات لا تزال سلبية لأن النفقات السياحية الجزائرية تجاه الخارج تفوق بكثير، كما سنبين ذلك لاحقا، الإيرادات المتأتية من السياحة الخارجية.

إشكالية البحث:

إن الوضعية الحالية للسياحة في الجزائر تبرز للعيان تناقض صارخ حيث نلاحظ، من جهة، تمتع البلاد بثروات وقدرات سياحية هائلة معترف بها دوليا، وبموقع جيو – إستراتيجي هام تجاه معظم البلدان الموفدة للسياح، ومن جهة أخرى، امتلاكها لقطاع سياحي ضعيف ولا يساهم في خلق ثروات كبيرة.

إن هذا التناقض يقودنا لطرح الإشكالية التالية: ما هي العوامل الحقيقية التي حالت دون تطوير السياحة في الجزائر رغم اكتسابها لمتاحات ومؤهلات سياحية هائلة ؟

وتتفرع هذه الإشكالية العامة لموضوع البحث إلى الأسئلة الجزئية التالية :

1. ما هو واقع السياحة في الجزائر وما هي مكانتها في الاقتصاد الوطني ووزنها ضمن السوق السياحي الدولي؟
2. ما هي التناقضات التي تعرضت لها السياسات السياحية في الجزائر؟
3. ما هي نقاط الضعف و نقاط القوة التي تميز القطاع السياحي في الجزائر؟
4. ما هي العراقيل التي لا تزال تعترض التنمية السياحية ولماذا لا يوجد إقبال على الاستثمار السياحي؟
5. ما هي الأدوات القانونية والإدارية والتقنية والمالية وكل الآليات الواجب توفيرها أو تصورها للنهوض بهذا القطاع؟
6. ما هي التحديات الواجب رفعها من اجل النهوض بالقطاع السياحي؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن السؤال الرئيسي للبحث اعتمدنا الفرضيات التالية:

1. عدم استمرارية أو دوام السياسات السياحية الوطنية أوقع تطور القطاع السياحي في تهميش وتناقضات تسببت في التأخر والنقائص المسجلة حاليا في القطاع السياحي،

2. يمكن للسياحة أن تشكل إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في المرحلة الحالية و قطاعا بديلا هاما يعول عليه في مرحلة ما بعد المحروقات إذا أعطيت لها العناية الكافية.

3. إن التشريع الحالي، في جانبه المتعلق بالاستثمار السياحي، لا يسمح بتنمية سريعة لهذا القطاع الذي يتطلب في اعتقادنا أدوات قانونية وتقنية ومالية نوعية.

دوافع اختيار البحث:

إن الدوافع الأساسية التي جعلتني أولي اهتماما خاصا لمعالجة هذا الموضوع هي نابعة من:

1. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تكتسيها السياحة في عصرنا الحاضر على المستوى العالمي،

2. تولد قناعات وعوامل شخصية لدي من خلال التجربة التي اكتسبتها من ممارستي الطويلة لوظائف ومسؤوليات مختلفة في هذا القطاع، الشيء الذي مكنني من التعرف عن قرب على الموارد والمؤهلات والقدرات السياحية المتاحة في الجزائر والاطلاع على العوائق والصعوبات التي تعترض تطور هذا النشاط،

3. عدم ارتباطي اليوم بالقطاع السياحي يتيح لي فرصة القيام بتشخيص وتحليل وضعية السياحة الجزائرية واقتراح سبل تطويرها بكل موضوعية دون الخضوع للتوجيهات والإملاءات الإدارية ولكن في نفس الوقت دون مجاملة ولا محاكمة.

4. التناقض المستمر الذي وقع فيه تطور القطاع السياحي في الجزائر والممكن تفاديه مستقبلا شكل حافزا إضافيا لدي لاقتراح عناصر تفكير وتوصيات قد تساعد المقررين والمشرفين على قطاع السياحة وكل من يهمهم الأمر على رسم سياسة سياحية وطنية منسجمة ومدمجة في الاقتصاد الوطني ترتكز على مبادئ وقواعد التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال:

1. الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه السياحة على الاقتصاد الوطني في بلادنا في مجالات الاستثمار، خلق مناصب الشغل، التدفقات المالية، تهيئة الإقليم، تثبيت السكان، استحداث التوازن الجهوي، تطوير وترقية الثقافات المحلية، الحصول على موارد مالية بالعملة الصعبة.

2. السياسة الاقتصادية الجديدة المنتهجة من طرف السلطات العمومية والتي تهدف إلى البحث عن تنويع المداخيل بالعملة الصعبة من خلال إيجاد قطاعات بديلة للمحروقات حيث تشكل السياحة، في هذا الشأن، احد المحاور الهامة لتحقيق هذا المسعى،

3. تثمين واستغلال عوامل الجذب ذات القيمة السياحية العالية التي تتوفر عليها الجزائر لكي ترتقي إلى مصاف الدول السياحية ذات الشهرة الكبيرة،

4. العجز الفادح المسجل في إنجاز الهياكل السياحية والفندقية يشكل في حد ذاته فرصة هامة للاستثمار في هذا القطاع لأن الطلب السياحي مؤكد والمردودية مضمونة،

5. الوزن المعتبر الذي تحتله السياحة في اقتصاديات الكثير من البلدان التي أولت عناية خاصة لها يستوجب إعطاء أهمية للبحث في هذا الموضوع بهدف الانتفاع من الموارد السياحية التي لا تزال غير مثمنة وموجودة في شكل ثروات نائمة وغير مستغلة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد،
2. تسليط الضوء على واقع السياحة في الجزائر من خلال وضع تشخيص دقيق لها يمكن اعتباره كمنطلق عام لرسم السياسة الوطنية المستقبلية للتنمية السياحية،
3. التوصل إلى اقتراح الحلول المناسبة للنهوض بالقطاع السياحي وجعله يساهم بفعالية في الاقتصاد الوطني،

حدود الدراسة:

إن الحلول المقترحة مبنية على تشخيص واقع السياحة في الجزائر ولها مدة صلاحية محدودة تتراوح حسب تقديرنا إلى آفاق سنة 2020 وهي مدة كافية للنهوض بالقطاع السياحي وجعله يساهم بفعالية أكثر في الاقتصاد الوطني. بطبيعة الحال، عندما تتوفر الجزائر على قاعدة سياحية متينة سيتم إعادة النظر في بعض الإجراءات والتدابير التي ستصبح دون جدوى أو فائدة كبيرة عل المدى الطويل لأنها مقترحة خصيصا للمرحلة الحالية المتميزة بعجز فادح في الإيواء السياحي وتدني في مستوى الخدمات وصورة سياحية رديئة لاسيما على مستوى الأسواق السياحية الخارجية.

المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل إعداد هذا البحث، أتبعنا المنهجين الوصفي والتحليلي اللذين نعتقد أنهما ملائمين لتشخيص القطاع السياحي وإعطاء صورة واضحة عنه مستعملين في ذلك

مجموعة من الأدوات المتمثلة في المعلومات الإحصائية والمقارنات المتعلقة بالواقع الاقتصادي للسياحة على المستوى العالمي والجهوي والمحلي.

خطوات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث، تم تقسيم هذا العمل إلى أربعة فصول رئيسية حيث يتعلق الفصل الأول بالإطار النظري للسياحة الموضح للمفاهيم المرتبطة بها، وبعلاقتها وتفاعلها مع المحيط، وأخيرا المكانة التي تحتلها في الاقتصاد العالمي وفي الجزائر.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى دراسة مراحل تطور القطاع السياحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم من خلال السياسات السياحية التي عرفتها البلاد مركزين على أهم الانجازات المحققة والصعوبات التي صادفت تطور هذا القطاع.

في الفصل الثالث، قمنا بوضع تشخيص دقيق للوضعية الحالية لقطاع السياحة في مختلف جوانبه بهدف التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف والإلمام خاصة بالعراقيل والصعوبات التي لا يزال يعاني منها هذا القطاع والتي ستكون منطلقا لوضع تصور لاقتراح الحلول اللازمة للنهوض به.

وأخيرا خصصنا الفصل الرابع إلى اقتراح بصفة عملية سبل تطوير القطاع السياحي والأدوات الإدارية والتقنية والمالية والتشريعية اللازمة لذلك.

الفصل الأول

تعاريف أساسية حول مفهوم السياحة وتحديد مكانتها على المستوى العالمي وفي الجزائر

الفصل الأول

تعاريف أساسية حول مفهوم السياحة
وتحديد مكانتها على المستوى العالمي وفي الجزائر

" إن الصعوبة الأولى لمن يريد
دراسة السياحة هي تعريفها "
جيرارد جيبيلاطو

مقدمة الفصل:

تتولد عن السياحة عمليات اقتصادية واجتماعية ومالية هامة في شتى الميادين نذكر منها على سبيل المثال: تدفقات رؤوس الأموال، إعداد دراسات، تصميم وإنجاز هياكل سياحية وفندقية، تأهيل وتكوين اليد العاملة، إنتاج وتسويق واستهلاك الخدمات السياحية، عمليات النقل بمختلف أشكاله، ارتفاع الطلب على المواد الاستهلاكية، تحريك المبادلات السياحية، الترقية والدعاية والإشهار، التنشيط الثقافي والترفيهي الخ.

ومن ثم نستطيع أن نؤكد أن السياحة قد تحولت من مجرد نشاط ترفيهي خاص بطبقة اجتماعية معينة إلى قطاع اقتصادي يمس مئات الملايين من الأفراد ويحظى باهتمام خاص عند وضع الاستراتيجيات التنموية من طرف أغلبية البلدان.

اعتبارا للأهمية المتنامية التي تكتسيها السياحة باستمرار، ارتأينا أن نتطرق بالبحث في هذا الفصل التمهيدي، الذي ترتكز عليه بقية الفصول الأخرى، إلى الإطار النظري للسياحة قصد التوصل إلى تعريف هذه الظاهرة والإلمام بالمفاهيم المرتبطة بها

من جهة، وتحديد الحيز الذي تحتله على المستوي العالمي ومكانة الجزائر ضمن المعطيات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع من جهة أخرى.

في هذا الإطار، سنتطرق إلى المباحث التالية:

- لمحة وجيزة حول نشأة السياحة وتطورها
- تعاريف مختلفة حول مفهوم السياحة والسائح
- تفاعل السياحة مع محيطها
- الآثار الايجابية والسلبية للسياحة
- مؤشرات السياحة العالمية ومكانة الجزائر ضمن هذه المعطيات الدولية.

المبحث الأول: نشأة السياحة وتطور مفهومها

عرف مفهوم السياحة عبر الزمن تطورا جذريا بسبب الأهمية المتنامية التي يحتلها هذا النشاط في اقتصاديات البلدان وتغيرت نظرة المجتمع لهذه الظاهرة من حقبة تاريخية لأخرى. لذا نرى أنه من المفيد أن نتطرق في هذا المبحث بشكل وجيز إلى نشأة السياحة وتطور المفاهيم المختلفة المرتبطة بها.

المطلب الأول: لمحة وجيزة عن نشأة السياحة

تعود نشأة السياحة إلى بداية الحياة الإنسانية على الكرة الأرضية. مما لا شك فيه أن السياحة قد وجدت كظاهرة منذ أن شعر الإنسان بالحاجة إلى الراحة والترفيه وبرغبته في اكتشاف مناطق مجاورة أو بعيدة عن محيطه الطبيعي اليومي والتعرف على جمالها ومناخها وعادات وتقاليد وحضارات الشعوب التي يحتك بها إرضاءا لغريزة الفضول والمعرفة والإطلاع .

في هذا الشأن، يشير الباحثون إلى تواجد أشكال عديدة للسياحة منذ العصور القديمة[1] ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، من خلال الأسفار الكثيرة التي كان يقوم بها الرومان إلى اليونان من أجل الدراسة والبحث وإلى بلاد مصر من أجل المتعة والترفيه ومن خلال ترددهم كذلك على المنابع الحموية بهدف المرح والاستحمام والراحة.

[1] Pierre PY, Le tourisme : Un phénomène économique, Ed. Les Etudes de la Documentation Française, 1996, Page 5.

ويمكن وصف السياحة في العصور القديمة والوسطى بأنها كانت تمارس بصفة فردية ومحدودة وغير منظمة بالشكل الذي توجد عليها حاليا حيث ظهر اليوم الوسطاء المتمثلون في وكلاء السياحة والأسفار والمهنيين المتخصصين الذين يسعون إلى الترويج للسياحة الجماعية لأنها أقل تكلفة وأكثر ربحا.

لكن إذا كانت ظاهرة السياحة قديمة جدا بدليل أن القرءان الكريم قد ذكرها عدة مرات، فالمصطلح المعبر عنها، لاسيما في اللغات الأجنبية، يعتبر حديث النشأة ويعود إلى بداية القرن التاسع عشر[1] وهو مشتق من كلمة "Tour" التي تعني "جولة" باللغة الانجليزية ويقصد بها آنذاك الجولات الكبرى التي كان يقوم بها الأرستقراطيون الانجليز، ولاسيما الشباب منهم، حول القارة الأوروبية وإلى فرنسا على الخصوص من أجل المتعة والتثقف. وتبعا لذلك، ظهر مصطلح "Tourist" ويقصد به الشخص الذي يقوم بالجولة أو السائح، ثم جاء بعده مصطلح "Tourism" الذي يعبر عن فعل السائح، أي النشاط السياحي في حد ذاته.

في نهاية القرن التاسع عشر، احتلت السياحة حيزا كبيرا في أوروبا لاسيما في إنجلترا وساعد على ذلك التطور الصناعي والتكنولوجي خاصة في مجال النقل بالسكك الحديدية الذي عرف انتشارا معتبرا إضافة إلى اختراع الطائرة خلال هذه الفترة وظهور النقل الجوي وكذا تحسن وسائل النقل الأخرى وبروز الأسفار الجماعية المنظمة وتنمية وتنوع مرافق الإيواء السياحي.

[1] Pierre PY, Le tourisme : Un phénomène économique, Ed. Les Etudes de la Documentation Française, 1966, Page 5.

أما العصر الذهبي للسياحة فيبقى، دون منازع، القرن العشرين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ويرجع هذا، في اعتقادنا، لعدة عوامل أساسية يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- الاستقرار النسبي الذي عرفه العالم بعد الحرب العالمية الثانية حيث توقفت الحروب الكبرى وحل السلم بين الكثير من الشعوب وازدهر الاقتصاد وتوسعت التجارة وزاد الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنفسية للبشر وساعدت كل هذه العوامل على تنشيط السياحة،

- ظهور الثورة الصناعية ساهم كثيرا في زيادة الطلب لاسيما في مجال سياحة الأعمال والمؤتمرات نتيجة تطور حجم المبادلات التجارية والاختراعات الصناعية وكذا في مجال سياحة الاستجمام والاستشفاء نظرا للضغوطات النفسية والعصبية التي يتعرض لها الإنسان من جراء كثرة الأعمال والمسؤوليات وتطبيق الأساليب الآلية في العمل، الشيء الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بأمراض العصر (أمراض الجهاز العصبي والقلب والضغط الدموي) التي تحتم على الإنسان الابتعاد لبعض الوقت عن مشاكل العمل واللجوء إلى أماكن الراحة والتسلية والترفيه،

- الآثار الايجابية للثورة الصناعية حيث نجم عنها تحسن المستوى المعيشي للأفراد لاسيما في البلدان المتطورة حيث أصبحت الكثير من العائلات تفكر في تخصيص جزء من دخلها لقضاء العطل في المرافق السياحية،

- التطور المذهل والسريع الذي حدث في صناعة تجهيزات وسائل النقل وانخفاض أسعار الرحلات مما ساهم كثيرا في تلبية الطلب السياحي وتنميته وتحسينه. فالسكة

الحديدية ساعدت كثيرا على تطوير السياحة والأسفار الجماعية، والسيارة أصبحت أداة مغرية ومحثة على السفر، والطائرة اختصرت المسافات بين المناطق والبلدان،

- التقدم الذي حصل في تشريعات العمل في مختلف الدول حيث قلصت عدد ساعات العمل اليومي من 16 ساعة أو أكثر إلى 8 ساعات أو أقل وأقرت بصفة رسمية عطل آخر الأسبوع و العطل السنوية المدفوعة الأجر،

- الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات لعمالها بما في ذلك أسرهم في بعض الأحيان، حيث تساهم في التكفل بجزء من نفقاتهم الخاصة بقضاء عطلهم السنوية،

- ظهور الوسطاء المتخصصين في إعداد وتنظيم الرحلات والمنتجات السياحية والترويج لها لدى المستهلكين قصد حثهم وتشجيعهم على الأسفار مبرزين الآثار الايجابية لهذه الأخيرة،

- تطور وسائل الإعلام بشتى أنواعها (المطبوعة، المسموعة والمرئية)، الشيء الذي أدى إلى زيادة رغبات الأفراد في زيارة الأماكن أو البلدان التي قرءوا أو سمعوا عنها،

المطلب الثاني: التعاريف الأساسية للسياحة و السائح

ليس من السهل إعطاء تعريف وحيد وشامل للسياحة يكون مقبولا من طرف مختلف الدارسين والباحثين والفاعلين في هذا النشاط الذي أصبح يشكل ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد دولية هامة.

في هذا الشأن، يقول "جيرارد جيبيلاطو" Gérard Guibilato، الخبير والكاتب السويسري المتخصص في السياحة "إن أول صعوبة لمن يريد دراسة السياحة هو تعريفها"[1].

فالسياحة هي كلمة ذات مفهوم واسع جدا وترتبط بعدد كبير من الأنشطة كالسفر والإيواء والإطعام والترفيه والتنشيط وحب الاطلاع والانتفاع من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأماكن أو البلدان التي يزورها السائح.

إن تعدد مجالات السياحة وتنوع الأهداف المراد تحقيقها من خلال ممارستها أو تنظيمها يشكلان صعوبة في تحديد مفهوم دقيق وموحد للسياحة. وعليه، سنتطرق في هذا المبحث لتعاريف مختلفة للسياحة وسنحاول في الأخير استنتاج النقاط المشتركة بينها والتي يمكن من خلالها إعطاء مفهوم شامل لهذه الظاهرة.

1. تعريف معجم بيير لاروس (Pierre Larousse):

" السياحة هي عبارة عن عملية السفر من أجل الترفيه[2] ". يفهم من هذا التعريف أن السياحة تتمثل في كل الإجراءات المتعلقة بتنظيم وتنفيذ عملية السفر التي تكون غايته الترفيه عن النفس .

في الواقع، يعتبر هذا التعريف كلاسيكيا وعاما جدا لأنه لا يأخذ بالمفاهيم الحديثة للسياحة حيث لم يصبح هدفها يتمثل في الترفيه فقط كما سنرى ذلك لاحقا.

[1] Gérard Guibilato, Economie Touristique, Ed. Delta et Spes, 1983, page 10.
[2] P. LAROUSSE, Le petit Larousse, Ed. Librairie Larousse, 1980

2. تعريف الأستاذين هونزيكير و كرافت (Hunziker et Kraft):

يعرف هذان الخبيران السياحة على أنها "مجموع العلاقات والظواهر الناجمة عن سفر وإقامة الأفراد بحيث لا يشكل مكان مكوثهم إقامة رئيسية ودائمة أو مقرا اعتياديا للعمل[1]"

من خلال هذا التعريف، نستنتج أن مفهوم السياحة يرتكز على ثلاثة معايير، يتمثل المعيار الأول في التنقل من مكان الإقامة المعهود، أي القيام بسفر، إلى مكان أو مقصد جديد. أما المعيار الثاني فيتعلق بمكان المكوث أو الإقامة إذ لا يجب أن يشكل أو يتحول إلى إقامة رئيسية أو دائمة. بينما نجد المعيار الثالث يتمثل في الدافع أو الغاية من السفر أو التنقل الذي يجب أن لا يتم من أجل ممارسة عمل بمقابل.

3. تعريف حسين كفافي:

تعرف السياحة من طرف هذا الأستاذ والباحث في الاقتصاد السياحي على أنها "حركة يؤديها الفرد أو مجموعة من الأفراد، بغرض الانتقال من مكان إلى آخر، لأسباب اجتماعية أو للترفيه أو لقضاء الإجازات، أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات، أو للعلاج والاستشفاء، وليس بغرض العمل والإقامة الدائمة ولا تدخل في السياحة الهجرة من بلد لآخر أو حتى للعمل المؤقت، وكذا أعضاء السلك الدبلوماسي"[2].

---

[1] Définition Citée par Ahmed Tessa dans son livre : Economie touristique et aménagement du territoire, Ed. OPU, 1993 page 21

[2] حسين كفافي، رؤية عصرية للتنمية السياحية في الدول النامية،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1991، ص 15.

هذا التعريف يدقق أكثر أسباب التنقل السياحي لكنه لا يتخلى عن المعايير الثلاثة المشار إليها في التعريف السابق والتي تعتبر محددات أساسية لشرح مفهوم السياحة.

4. تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة:

تعتبر الأكاديمية الدولية للسياحة أن " السياحة هي تعبير يطلق على رحلات الترفيه، أو هي مجموع الأنشطة الإنسانية المعبأة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، وهي صناعة تتعاون على سد حاجيات السائح[1] ".

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن الأكاديمية الدولية للسياحة ولو أنها ربطت السياحة بالرحلات والترفيه إلا أنها أعطت لها بعدا اقتصاديا واضحا إذ تعتبرها كصناعة تهدف إلى سد حاجات السائح.

5. تعريف المنظمة العالمية للسياحة:

تعني السياحة بالنسبة للمنظمة العالمية للسياحة "الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال أسفارهم وإقامتهم في أماكن موجودة خارج محيطهم الاعتيادي لمدة متتالية لا تتعدى سنة بغرض الترفيه أو الأعمال أو لأي سبب آخر"[2].

ينطبق هذا التعريف الشامل سواء على السياحة الداخلية (المحلية) أم الخارجية (الدولية)، وقد تم اعتماده من طرف هذه المنظمة كمفهوم عام للسياحة تستخدمه في منشوراتها وفي معاملاتها الرسمية مع كل بلدان العالم.

---

[1] سهيل الحمدان، الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية، دار الرضا للنشر، سوريا، 2001، ص.57..

[2] Pierre Py, Le tourisme : Un phénomène économique, Ed. La documentation française, Paris 1996, Page 14.

بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المعروف "بقمة الأرض" في ريو دي جانيرو (البرازيل)، سنة 1992، الذي سمح بتبلور مفهوم"التنمية المستدامة" التي يقصد بها تلك السياسة الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الحالية للأفراد دون رهن مستقبل الأجيال القادمة، طورت المنظمة العالمية للسياحة مفهومها للسياحة قصد التكفل بالشروط والقواعد التي تمليها السياسة الجديدة للتنمية المستدامة والتي تبنتها الكثير من الدول وأصبحت تشكل إحدى مرجعياتها الأساسية في رسم خططها التنموية الوطنية.

انطلاقا من هذا التوجه، أعدت هذه الهيئة الدولية تعريفا للسياحة المستدامة يتضمن ما يلي : "التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"[1].

من هذا التعريف، يمكن إبراز عناصر الاستدامة في السياحة من خلال النقاط الأساسية التالية:

- المحافظة بصفة خاصة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية وترشيد استخداماتها قصد ضمان صلاحية استعمالاتها في المستقبل لتتمكن الأجيال القادمة من الانتفاع منها.

- مراعاة قواعد التنمية المستدامة في تطوير السياحة لاسيما في مجالات وضع الخطط التنموية وتنفيذها، تهيئة المناطق السياحية، تصميم

[1] أ. صلاح الدين خربوطلي، السياحة المستدامة : دليل الأجهزة المحلية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر،دمشق، 2004، ص23 .

المشاريع الاستثمارية، تطبيق المعايير الفندقية والسياحية، إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل البيئية (التلوث، نهب الرمال من الشواطئ، تدهور المحيط..) والاجتماعية (ترقية الثقافات المحلية، احترام العادات والتقاليد المحلية من طرف الزائرين، مكافحة الانحلال الخلقي..)

- ضرورة انتفاع السكان المحليين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من العوائد المالية لكي يصبح هؤلاء عنصرا مساهما وداعما لتحقيق شروط الاستدامة للسياحة.

إن التعريف الأخير المتعلق بالسياحة المستدامة الذي أتينا على شرحه والمصاغ من طرف المنظمة العالمية للسياحة يرتبط بالتنمية السياحية الهادفة إلى إقامة صناعة سياحية متكاملة ومستدامة أكثر منه بالنشاط الاقتصادي السياحي الذي يرمي إلى استغلال هذه الصناعة قصد الانتفاع منها عن طريق استهلاك منتجاتها السياحية.

إن الأهمية البالغة التي اكتسبها النشاط السياحي على المستوى العالمي الذي أصبح يحتل اليوم حيزا معتبرا في المبادلات التجارية وفي موازين المدفوعات بين الأمم أدت إلى ظهور منظمة دولية رسمية متخصصة تعمل على قياس هذا النشاط وتحديد التدفقات المالية والخدماتية والبشرية الناجمة عنه وكذا المكانة التي يحتلها ضمن الاقتصاد الدولي.

لأجل ذلك، ارتأت المنظمة العالمية للسياحة إضافة بعض التعاريف الأخرى تتعلق خصوصا بالسياحة الدولية وأوصت كل الدول الأعضاء بتوحيد مصطلحاتها واعتمادها كمعايير دولية في إعداد التقارير وإنتاج الإحصائيات السياحية الضرورية لحساب

التدفقات السياحية والمالية ولقياس مدى مساهمة هذا النشاط في اقتصاديات الدول وفي الاقتصاد العالمي.

ونظرا لأهمية هذه التعاريف من الناحية العملية، قررت هيئة الأمم المتحدة، هي الأخرى، اعتمادها بصفة رسمية وكان ذلك بمناسبة تنظيم الندوة الدولية حول إحصائيات الأسفار و السياحة المنعقدة بأوتاوا (Ottawa) من 24 إلى 28 جوان 1991.

تنطلق هذه التعاريف من مفهوم " الزائر الدولي " والذي تعرفه كما يلي :

الزائر الدولي: (Le Visiteur international) هو "كل شخص يتجه إلى بلد لا يقيم فيه عادة لأغراض مختلفة وليس لممارسة مهنة مدفوعة الأجر". من هذا التعريف يتضح أن الزائر الدولي هو ذلك الشخص الذي يتنقل من بلده إلى بلد آخر. ويفهم من هذا أن المنظمة العالمية للسياحة لا تهتم بالزائر المحلي الذي ينتقل من مكان إلى آخر داخل وطنه وبالتالي فالإحصائيات الصادرة عنها لا تشمل سوى الزوار الدوليين أي أنها تهتم بالسياحة الدولية مابين البلدان دون الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة السياحية المحلية (السياحة الداخلية).

هذا التعريف يخص فئتين من الزوار:

- **السياح الدوليون:** (Les touristes internationaux) وهم زوار مؤقتين يمكثون على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزورونه بدافع الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الرياضة، زيارة الأقارب، حضور مؤتمرات وندوات علمية وثقافية وسياسة...

- **المتنزهون الدوليون:** (Les excursionnistes ou les visiteurs de la journée) وهم زوار لا يتعدى وقت إقامتهم في البلد المزار 24 ساعة.

مما سبق نستنتج ملاحظتين أساسيتين وهما:

الملاحظة الأولى هي أن الزائر الدولي يخضع لمعيارين أساسيين وهما:

ا. معيار الإقامة: أي أن المكان المزار لا يجب أن يكون مقر إقامة اعتيادي للزائر. استنادا إلى هذا المعيار، لا يعتبرون المواطنون المقيمون بصفة دائمة في الخارج سياحا في البلدان المستقبلة لهم وبالعكس يعاملون كسياح في بلدانهم الأصلية المستقبلة لهم خلال عطلهم وتنقلاتهم.

ب. معيار الدافع (المبرر) من السفر: (La motivation du voyage) إن الغاية من السفر تميز ما بين الزوار والأشخاص القادمين إلى بلد ما من أجل العمل مقابل أجر والذين لا يعدون كسياح.

الملاحظة الثانية هي أن السائح يعتبر في نفس الوقت زائرا لكن العكس ليس صحيحا في كل الأحوال، فالزائر قد لا يكون سائحا بالضرورة.

من التعاريف المختلفة التي أتينا على سردها يمكن أن نستنتج بعض العناصر الأساسية المتعلقة بالسياحة ونذكر في هذا الشأن ما يلي:

- السياحة هي الترفيه عن النفس،
- السياحة لا تكون بغرض العمل أو الإقامة الدائمة،
- الانتقال من مكان إلى آخر أو من بلد لآخر بغرض السياحة يكون مؤقتا بحيث لا تقل مدته عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة،
- لا يكون السفر سياحة إلا إذا كانت الإقامة خارج مكان السكن الأصلي،

المبحث الثاني: تفاعل السياحة مع محيطها

إن النشاط السياحي متنوع ومعقد ومرتبط بعدة قطاعات اقتصادية واجتماعية أخرى ولا يمكن له أن ينمو بمفرده، وأكثر من ذلك فإن جودة الخدمات السياحية المقدمة مرهونة، إلى حد كبير إن لم نقل شبه كلي، بالسلع والخدمات المنتجة في تلك القطاعات وبالنوعية التي تمتاز بها.

من الواضح أن نوعية الخدمات السياحية تتحدد، بصفة عامة، على أساس نوعية وسائل النقل، نوعية الاستقبال على مستوى المطارات والموانئ ونقاط العبور، نوعية المواد اللازمة لتحضير الوجبات الغذائية، نوعية التنشيط الترفيهي، نوعية الصناعات التقليدية، نوعية العلاقات الاجتماعية التي تربط السكان المحليين بالسياح، نوعية المحيط الطبيعي، الخ...

ومن تم، يمكن التأكيد أن النوعية في قطاع السياحة متوقفة بالدرجة الأولى على مستوى تطور النوعية في القطاعات الأخرى وأن أي خلل يحدث في هذه السلسلة الطويلة المكونة للمنتجات السياحية سينعكس لا محالة بطريقة سلبية على هذه الأخيرة.

لذا نجد أن السياحة تتفاعل مع محيطها، فتؤثر وتتأثر بعدة أنظمة مرتبطة بهذا المحيط وتساهم هي الأخرى في تحديد مفهوم السياحة.

المطلب الأول: تفاعل السياحة مع المحيط الاقتصادي

يوجد ارتباط عضوي مابين النشاط السياحي والمحيط الاقتصادي. فبالنسبة للاقتصادي، تعتبر السياحة مجالا اقتصاديا هاما ويتجلى ذلك من خلال العناصر التالية:

- إنتاج السلع والخدمات ذات الطابع السياحي المستعملة من قبل هذا القطاع مثل الأدوات الرياضية، تجهيزات الترفيه والتسلية، المباني السياحية بشتى أنواعها، معدات النقل السياحي، وسائل التخييم، الأثاث الموجه لتجهيز الفنادق والمركبات والقرى السياحية الخ... أما الخدمات فتشمل توفير وتنظيم النقل، الإطعام، التنشيط، التسلية، الجولات السياحية ...

- السياحة تحفز على إنتاج سلع غير سياحية إلا أنها مستعملة أو مستهلكة من طرف السياح مثل انجاز الهياكل القاعدية، بناء المرافق العامة، تطوير الصناعات التقليدية، إنتاج المواد الغذائية ومختلف المنتجات الصناعية المستعملة من طرف القطاع السياحي.

- بروز وتطور بعض المهن المرتبطة بالسياحة مثل وكلاء السياحة والأسفار، المرشدين السياحيين، الفرق الفلكلورية، الحرفيين، المنشطين الخ.
- تأثير السياحة على ميزان المدفوعات من حيث التدفقات المالية المتعلقة بالإيرادات والنفقات.

- مساهمة السياحة كظاهرة اقتصادية واجتماعية دولية في تنمية الكثير من الدول والمناطق الجهوية وفي إعادة توزيع الدخل .

المطلب الثاني: تفاعل السياحة مع المحيط الاجتماعي

إضافة إلى طابعها الاقتصادي، تعتبر السياحة كذلك ظاهرة اجتماعية، وتبعا لذلك فهي تستحوذ بصفة خاصة على اهتمام علماء الاجتماع في مواضيع عدة، نذكر منها على سبيل المثال المجالات التالية:

- التدفقات والهجرة المؤقتة للأفراد والعائلات نتيجة الحركات السياحية التي تحدث ما بين المناطق والدول.
- استهلاك الوقت والمكان وسد أوقات الفراغ.
- تبادل القيم وتطوير العلاقات الاجتماعية واحتكاك الثقافات وتعارف وتقارب الشعوب.
- تطوير ثقافة المحبة والسلم والتسامح واحترام الآخر
- تجديد قوة العمل عن طريق الاستفادة من الراحة والترفيه.

المطلب الثالث: تفاعل السياحة مع المحيط السياسي

إن المحيط السياسي له صلة وثيقة بالسياحة حيث تتدخل الدولة من خلال وضع السياسات السياحية الملائمة التي تهدف إلى تخطيط وتوجيه وتأطير السياحة وجعلها تستجيب للأهداف المراد بلوغها قصد تلبية الحاجيات المتنوعة للطلب السياحي الداخلي والخارجي.

من جهة أخرى، فإن الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي يلعبان دورا هاما في ترقية الصورة السياحة لأي بلد يرغب تسويق منتجاته السياحية لاسيما على مستوى الأسواق الخارجية التي تتأثر كثيرا وبسرعة بالتفاعلات السياسية التي تحدث على مستوى أي بلد وخاصة الآثار التي قد تترتب عنها.

كما أن الاستثمار السياحي الأجنبي، وحتى المحلي في بعض الأحيان، يتأثران كثيرا بالأوضاع السياسية السائدة لأن ازدهار السياحة مرتبط أساسا بالاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي والسلم والطمأنينة.

إضافة إلى ذلك فان الممارسات السياسية تنجر عنها نشاطات عديدة ومتنوعة تتمثل في اللقاءات والاجتماعات والندوات والمؤتمرات السياسية التي يتم احتضانها على مستوى المرافق الفندقية والسياحية وهذا من شأنه زيادة الطلب السياحي والتأثير حتى على العرض السياحي بدليل أن بعض الفنادق قد تخصصت في سياحة المؤتمرات والأعمال.

المطلب الرابع: تفاعل السياحة مع المحيط البيئي (الإيكولوجي)

تتأثر السياحة بالنظام البيئي الموجود في كل بلد لأن الظروف الطبيعية مثل المناخ والجبال والتضاريس والمياه والثلوج والغابات والثروة الحيوانية تحدد الوجود نفسه للسياحة وبالتالي فإن البيئة تعتبر، في الواقع، المكون الأساسي لموضوع السياحة.

إن نوعية البيئة تحدد طبيعة السياحة، فلا وجود مثلا لسياحة التزحلق على الثلوج في بلد أو منطقة تتميز بمناخ صحراوي ولا يمكن تطوير سياحة من نوع رفيع في بيئة غير نظيفة أو تفتقد للجمال الطبيعي والمعماري.

من جهتها، فإن السياحة تؤثر على البيئة عن طريق تدخل الإنسان قصد استغلالها لأغراض سياحية وهذا يساهم سواء في تحسينها أو في تدهورها الشيء الذي جعل معظم البلدان وكل الهيئات الدولية المتخصصة تنادي بضرورة وضع سياسات تنموية مستدامة للسياحة من أجل تفادي أخطار الاستغلال المفحش للبيئة والحد من تدهورها.

كما يمكن للسياحة أن تثمن بعض المناطق الغير لائقة أو المتدهورة عن طريق تنظيف محيطها وتهيئتها وتطويرها ببرامج استثمارية سياحية تأخذ بعين الاعتبار الطابع المحلي والفن المعماري التقليدي والجانب الجمالي كالتشجير وانجاز المساحات الخضراء والممرات السياحية والمسابح الخ.

المطلب الخامس: تفاعل السياحة مع المحيط التكنولوجي

ككل القطاعات الاقتصادية الأخرى، تتأثر السياحة بالمحيط التكنولوجي الذي تنمو فيه لاسيما فيما يتعلق بمكونات العرض السياحي كالنقل بشتى أصنافه وأنواعه، التجهيزات الفندقية، وسائل الإعلام والاتصال، المنشآت القاعدية الخ... فكلما كانت التكنولوجيا متطورة كلما أنعكس هذا إيجابيا على العرض السياحي وعلى نوعية الخدمات بصفة عامة. وخلافا لما يعتقده البعض، فإن السياحة الدولية مركزة بصفة أساسية في البلدان المصنعة ويبقى، إلى حد الآن، نصيب الدول النامية من الإيرادات المالية العالمية محدودا جدا كما سنرى ذلك لاحقا.

المبحث الثلث: أنواع وأشكال السياحة

تتفرع السياحة إلى أنواع متعددة تبعا لتنوع الرغبات والاحتياجات المختلفة للأفراد وساعد على بروز هذا التنوع التطور الاقتصادي والاجتماعي وحتى التكنولوجي الشيء الذي أدى إلى ظهور أنواع جديدة من السياحة كسياحة المؤتمرات والمعارض، السياحة الثقافية، سياحة الفضاء الخ.

في نفس الوقت، تتخذ السياحة عدة أشكال، فالسياحة البيئية أو الايكولوجية على سبيل المثال، قد تكون في شكل سياحة جبلية أو سياحة ريفية أو التزحلق على الثلوج الخ.

المطلب الأول: أنواع السياحة

تنبع أنواع السياحة من الدوافع المؤدية إلى القيام بها، ويصعب في الواقع تحديدها بسبب تعقد وتنوع هذه الدوافع إلا أنه يمكن حصرها عموما في ثلاثة مجالات أساسية:

1. سياحة المتعة والترفيه:

ويشمل هذا النوع من السياحة كل من سياحة التسلية، السياحة الثقافية، السياحة الرياضية، سياحة الصيد البري، سياحة المهرجانات والأعياد المحلية والتقليدية، السياحة الدينية، سياحة تذوق فنون الطبخ...

بطبيعة الحال فإن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض وهي رغم اختلافها متكاملة. فعلى سبيل المثال، السياحة الثقافية مرتبطة جدا بسياحة المهرجانات والسياحة الدينية وسياحة المؤتمرات كما أن السياحة الرياضية مرتبطة هي الأخرى

بالسياحة البحرية والسياحة الجبلية وسياحة المغامرات والتزحلق على الثلوج أو على الرمال في الصحاري الخ.

2. سياحة الأعمال:

يتعلق هذا النوع من السياحة بتنقل الأفراد لأسباب مهنية ولو أنه يوجد جدال كبير حول الطابع السياحي لهذا النوع إلا أن المنظمة العالمية للسياحة أخذت به واعتمدته وأصبح اليوم مكرسا في كل بلدان العالم ويشمل هذا النوع كل من سياحة المؤتمرات والملتقيات والندوات ، سياحة المهمات الخ.

وينبغي الإشارة هنا أيضا أن هذا النوع من السياحة غير منفصل عن الأنواع الأخرى لأن سياحة الأعمال تعتمد كذلك على السياحة الثقافية وسياحة المهرجانات والمعارض وسياحة الترفيه الخ.

3. السياحة العلاجية أو الإستشفائية :

ويشمل هذا النوع من السياحة كل من سياحة الراحة، السياحة المناخية، السياحة الحموية، سياحة المعالجة بمياه البحر، سياحة التداوي برمال الصحراء الساخنة..

وكغيره من أنواع السياحة الأخرى فإن السياحة العلاجية أو الإستشفائية غير منفصلة تماما بحد ذاتها بحيث نجد لها صلات وثيقة مع سياحة المتعة والسياحة الرياضية والسياحة الثقافية وسياحة المؤتمرات الخ.

المطلب الثاني: أشكال السياحة

نظرا لتنوعها وتعدد ممارستها، تبدو السياحة كظاهرة معقدة يصعب وضع نموذج دقيق لتحديد مختلف أشكالها. وفي غالب الأحيان، تستعمل مصطلحات لوصف السياحة عادة ما تكون مقيدة أو مبالغة للمفهوم الذي نريد إعطاءه لنوع معين من السياحة.

فقد نربط السياحة بالألوان ونعبر بالتالي عن السياحة البحرية أو الشاطئية بالسياحة الزرقاء (le tourisme bleu) وقد نطلق على سياحة التزحلق على الثلوج تسمية السياحة البيضاء (Le tourisme blanc) كما نصف السياحة المرتبطة بالطبيعة بالسياحة الخضراء (Le tourisme vert) الخ...

في الواقع، فإن هذا المعيار الذي تأخذ به الكثير من وكالات السياحة والأسفار في تسويق منتجاتها السياحية النوعية، لا يمكن اعتماده كمعيار وحيد لتصنيف أو لتحديد أشكال السياحة. فعلى سبيل المثال، تشمل السياحة الخضراء وحدها على عدة أشكال يمكن أن نذكر منها: السياحة الجبلية، السياحة الريفية، السياحة العلمية في الأوساط الطبيعية، سياحة الصيد البري، سياحة الاستكشافات الخ...

في نفس الوقت، فإن هذا الشكل من السياحة (السياحة الخضراء)، ولو أنه مرتبط بالطبيعة كما أشرنا إليه سابقا، إلا أنه لا يمكن تطبيقه على السياحة الصحراوية بالرغم من اعتماد هذه الأخيرة بالأساس على فضاءات طبيعية شاسعة جدا والتي ليست لها بالضرورة اللون الأخضر.

يصنف بعض المختصين أشكال السياحة على أساس معيار الدافع من السفر فتبرر بذلك السياحة الدينية، سياحة الأعمال والمؤتمرات، السياحة الثقافية، سياحة الاستكشافات والمغامرات، السياحة العلاجية الخ... يبقى هذا المعيار هو كذلك غير كاف لوضع تصنيف شامل لأنواع وأشكال السياحة لأنها تتطلب في الواقع معايير متعددة تتناسب مع الأشكال المختلفة للسياحة.

في هذا الشأن، يرى الأستاذ ج. جيبيلاطو[1] G.GUIBILATO المختص في اقتصاد السياحة أن الأشكال الأساسية للسياحة يمكن تحديدها حسب المعايير التالية:

1. **السياحة حسب مكان مزاولة النشاط :** السياحة الشاطئية، السياحة الجبلية، السياحة الريفية، السياحة الصحراوية ....

2. **السياحة حسب الأوقات :**

   ا- حسب المدة: سياحة الإقامة، سياحة العبور، سياحة نهاية الأسبوع

   ب- حسب الموسم: السياحة الشتوية، السياحة الصيفية

3. **السياحة حسب حجم الأفواج السياحية:** السياحة الفردية، السياحة العائلية، السياحة الجماعية ...

4. **السياحة حسب نوع الإيواء:** سياحة فندقية، سياحة شبه فندقية، سياحة التخييم، السياحة عند الأهل والأصدقاء.

[1] G. GUIBILATO, Economie touristique, Ed. DELTA et SPES, 1983, page 10.

5. **السياحة حسب الأعمار:** سياحة الشباب، سياحة الجيل الثالث...

6. **السياحة حسب الدخل:** سياحة الرفاهية، السياحة الاجتماعية، السياحة الشعبية...

المبحث الرابع: آثار السياحة

تتجه في عصرنا الحاضر معظم بلدان العالم إلى تطوير السياحة وترقيتها نظرا لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللمزايا الأخرى التي تحققها على المستوى الوطني إذ أنها تتميز بنظافتها ووفرة الحصيلة من العملة الصعبة وسرعة دوران النشاط إضافة إلى خصوصية أخرى تتمثل في تنقل وحضور الزبون (السائح) بنفسه إلى سوق السلعة (البلد المضيف) من أجل اقتناءها واستهلاكها أي أن المنتجات السياحية لا تحتاج إلى شحن من اجل تسويقها.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن المنتجات السياحية تتميز بعدم قابليتها نسبيا للإهلاك كباقي الأصول الإنتاجية أو الخدماتية لأن المنتجات السياحية، في جزء كبير منها، هي عبارة عن ثروة دائمة لا تفنى مثل جمال الطبيعة أو الأماكن الآثارية والتاريخية والمناخ المعتدل الخ...

لكن السياحة ليست لها دائما آثارا إيجابية بل قد تكون لها انعكاسات سلبية لاسيما إذا لم تحترم القواعد الأساسية للتنمية المستدامة للسياحة التي تهدف إلى الاستغلال العقلاني للموارد السياحية قصد الانتفاع منها آنيا دون التسبب في إتلافها عن طريق الاستغلال المفرط والفوضوي لها ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة.

لذا نرى أنه من المفيد التعرف فيما يلي عن بعض الآثار الإيجابية والسلبية التي تنجم عن التنمية السياحية:

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للسياحة

من الآثار الإيجابية للسياحة التي تعود على المجتمع بفائدة كبيرة يمكن أن نذكر ما يلي:

- تحفيز الأنشطة الاقتصادية الأخرى لأنه كلما زادت تدفقات السياح لاسيما الأجانب كلما زاد الطلب على بعض المنتجات والخدمات مثل المواد الغذائية والإسكان والنقل بمختلف أشكاله والصناعات التقليدية وكل الأشياء التذكارية.

- الحصول على موارد مالية إضافية بالعملة الصعبة لأن السياحة أصبحت تعد من بين أهم القطاعات المصدرة للخدمات ويصنف هذا النشاط الاقتصادي في ميزان المدفوعات ضمن الصادرات غير المنظورة كالتأمين والملاحة.

- استحداث مناصب شغل معتبرة لان السياحة تعتمد بشكل رئيسي على العنصر البشري خلافا لمعظم القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتجه أكثر فأكثر نحو المكننة والروبوتية حيث أخذت الآلة مكان العامل الشيء الذي ترفضه السياحة لأنه من غير الممكن، على سبيل المثال، استبدال ابتسامة المضيف أو المضيفة أو الخادم في المطعم على مستوى مؤسسة سياحية بابتسامة تصدر عن جهاز آلي.

- السياحة كقطاع خدماتي يساهم في إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية وبين الريف والمدينة وبين العاملين في القطاعات الأخرى وقطاع السياحة.

- السياحة تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد وذلك عن طريق إقامة المشاريع السياحية في المناطق الأقل حظا في التنمية كالمناطق الجبلية والصحراوية والزراعية والتي تتمتع بعناصر الجدب السياحي.

- ترقية التراث الوطني والثقافات المحلية عن طريق العروض الفنية والفلكلورية التي تقدم للسياح، تسويق منتجات الصناعات التقليدية، زيارة المتاحف والآثار التاريخية والتعرف على عادات وتقاليد الشعوب.

- تجديد قوة العمل وجعلها أكثر فعالية وإنتاجية نتيجة لما توفره السياحة من راحة واستجمام.

- تثمين المناطق من جراء أعمال التهيئة السياحية وما يترتب عنها من عمليات فك العزلة وإنجاز المنشآت القاعدية من طرقات وكهرباء وغاز طبيعي وصرف المياه القدرة وتجميل المحيط وخلق حركة اقتصادية واجتماعية وثقافية.

- السياحة هي عامل لتقريب الشعوب واحتكاك الحضارات ونشر السلم وترقية المبادلات في شتى المجالات.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للسياحة

إذا كانت للسياحة أثارا ايجابية كثيرة ومتعددة كما أوضحنا ذلك أعلاه فهي لا تخلو من الآثار السلبية لاسيما إذا لم تراع السلطات العمومية قواعد التنمية المستدامة. ومن بين الآثار السلبية الأساسية نستطيع أن نذكر ما يلي:

- يعد تخريب البيئة الطبيعية من أكبر الآثار السلبية للسياحة. فانتشار الفنادق بشكل مكثف على الشواطئ يؤدي بالضرورة إلى إهلاك جزء كبير من البيئة الطبيعية ويقلل من الجانب الجمالي لها خاصة إذا تمت البنايات بطريقة فوضوية ودون مراعاة قواعد وفنون العمران.

- التوسع السياحي يكون في الغالب على حساب الأراضي الفلاحية لاسيما على مستوى السواحل وهنا يتطلب الأمر إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الممكن برمجتها في مجالي السياحة أو الفلاحة قبل اخذ قرار الاستثمار في القطاع المناسب.

- تدهور بعض المواقع السياحية والآثارية السريعة الإتلاف مثل الحدائق العامة والمحميات الطبيعية والآثار كالتماثيل والنقوش القديمة على الصخور الحجرية ذات الطابع التاريخي والحضاري كتلك الموجودة في مناطق الطاسيلي والهقار وأماكن أخرى من الجزائر والتي تتعرض باستمرار إلى النهب والتخريب وحتى إلى السرقات.

- يترتب على تدفقات السياح الأجانب إلى بلد معين إدخال أنماط استهلاكية وسلوكات جديدة قد تؤثر على عادات وتقاليد السكان المحليين وتجعلهم يقلدون الأجنبي في طريقة معيشته وينسلخون تدريجيا عن ثقافاتهم الأصلية.

- السياحة تؤدي إلى بروز التقسيم الطبقي بشكل واضح بحيث تفرق ما بين ذوي المداخيل المرتفعة والمداخيل المنخفضة وهذا يؤدي إلى ظهور نوعين من السياحة: السياحة الرفيعة والسياحة الشعبية أو الاجتماعية.

- التدفقات السياحية الكبيرة قد تنجر عنها آفات اجتماعية مختلفة كالأمراض المعدية والسرقة والتجارة بالمخدرات الخ ...

المبحث الخامس: مكانة السياحة على المستوى العالمي وفي الجزائر

رغم حداثة الأنشطة السياحية مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى إلا أنها أصبحت تشكل في الوقت الراهن قطاعا اقتصاديا هاما قائما بذاته يحظى بعناية متميزة من قبل معظم الدول والهيئات الدولية والجهوية ويعول عليه في اقتصاديات الكثير من البلدان التي اعتمدت السياحة كإحدى ركائز التنمية الاقتصادية.

ويمكن أن نبرز بوضوح هذه الأهمية من خلال التطرق لبعض المؤشرات والمعطيات الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة والتي سنعالجها في المطالب التالية:

المطلب الأول: التدفقات السياحية العالمية

لقد قفز عدد السياح الدوليين[1] من 71.2 مليون في سنة 1960 إلى 285 مليون في سنة 1980 ليصل إلى 689 مليون سنة 2000 ويبلغ 808 مليون سنة 2005.هذا الرقم يبقى مرشحا للارتفاع بوثيرة سريعة استنادا إلى الدراسات الشاملة التي أنجزتها المنظمة العالمية للسياحة والتي تتوقع أن يصل عدد السياح الدوليين في سنة 2010 إلى 1.04 مليار سائح ليبلغ 1.6 مليار سائح سنة 2020.

على ضوء هذه المعطيات، نستنتج التطور الهائل الذي حصل في التدفقات السياحية العالمية حيث تضاعف عدد السياح الدوليين بحوالي إحدى عشر (11) مرة خلال نصف القرن الأخير وينتظر حسب توقعات المنظمة العالمية للسياحة أن يتضاعف هذا العدد مرتين على الأقل (02) خلال الخمسة عشر سنة المقبلة، أي في حدود سنة 2020.

لكنه وخلافا لما قد يعتقده البعض، فإن نصيب الدول السائرة في طريق النمو يبقى ضعيفا جدا رغم المؤهلات والمتاحات السياحية التي تتمتع بها والإرادة القوية التي تبديها لتطوير وترقية النشاط السياحي ويتجلى هذا التوجه بوضوح من خلال الجدول التالي الذي يبين توزيع التدفقات السياحية العالمية في سنة 2005 حيث نلاحظ من خلاله أن الدول الصناعية هي التي تتقاسم فيما بينها هذه التدفقات.

---

[1] الإحصائيات صادرة عن المنظمة العالمية للسياحة ومستخلصة بتصرف من:
-OMT : Aperçu mondial et actualité touristique, Année. 2001.
-OMT : Baromètre ont du tourisme mondial, Volume 4. n° 1, Janvier 2006.
-OMT : Tourisme Horizon 2000 : Nouvelles prévisions de l'Organisation Mondiale du Tourisme, Ed. 1997.
-OMT : Faits saillants du tourisme, Année 2004
-OMT : Marché du tourisme mondial 1960-1980, ouvrage cité par Gérard GUIBILATO dans son livre intitulé Economie Touristique, Ed. Delta & Spes SA, 1983, Page19.

الجدول رقم 1: توزيع التدفقات العالمية للسياح
حسب المناطق سنة 2005

المناطق الجغرافية	عدد السياح بالملايين
- أوروبا	443.9
- آسيا والمحيط الهادي	156.2
- أمريكا	133.1
- إفريقيا	36.3
- الشرق الأوسط	25.2
المجموع العالمي	808

Source: OMT, Baromètre du tourisme international, Volume 4 n°1, Janvier 2006, Page3.

إن البيانات الواردة في الجدول السابق تبرز، على سبيل المثال، أن حصص كل من إفريقيا والشرق الأوسط من التدفقات السياحية تبقى ضعيفة جدا حيت تبلغ على التوالي 36.7 و 30 مليون سائح من مجموع 808 مليون سائح مسجل على المستوى العالمي، أي بنسب لا تتعدى 4.54 % و 3.4 %. بينما نجد أوروبا وحدها تستحوذ على 443.9 مليون سائح أي ما يعادل 54.93 % من التدفقات السياحية العالمية.

أما بالنسبة للجزائر فحصتها من السياحة الدولية ضعيفة جدا وتكاد لا تذكر. في هذا الشأن، بلغت سنة 2004 التدفقات السياحية الخارجية نحو الجزائر 1.133.719 سائح[1] بما فيهم الزائرين الجزائريين المقيمين في الخارج، البالغ عددهم 865.157،

[1] وزارة السياحة: إحصائيات دخول السياح وحركة المواطنين عبر الحدود الجزائرية، فيفري 2005، ص 9.

والذين يعتبرون كسياح أجانب عند دخولهم إلى بلدهم حسب معايير المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بإنتاج الإحصائيات في هذا المجال.

وحتى لو اعتبرنا الجزائريين المقيمين في الخارج كسياح عند عودتهم إلى بلدهم لقضاء عطلهم أو لأغراض أخرى، فان نصيب الجزائر لا يتعدي 0.13 % من التدفقات السياحية الدولية وحوالي 3.5 % فقط من التدفقات السياحية نحو القارة الإفريقية. كما لا تتعدى حصة الجزائر نسبة 8.09 % من التدفقات السياحية الدولية القادمة إلى شمال إفريقيا والبالغ عددها 13.6 مليون سائح[1] وهذا يدل بكل تأكيد على ضعف النشاط السياحي في بلادنا.

المطلب الثاني: الإيرادات المالية للسياحة الدولية

ارتفعت الإيرادات المالية بالعملة الصعبة الناجمة عن السياحة الدولية من 6.8 مليار دولار أمريكي سنة 1960 إلى 92.5 مليار دولار أمريكي سنة 1980 لتصل إلى 496 مليار دولار أمريكي سنة 2000 وإلى 623 مليار دولار سنة 2004[2]، ومن المتوقع أن تبلغ هذه الإيرادات 2000 مليار دولار أمريكي سنة 2020.

من تحليلنا لهذه المعطيات، نستنتج أن الإيرادات المالية قد عرفت ارتفاعا مدهشا بحيث تضاعفت بحوالي 91 مرة في اقل من نصف قرن ومن المتوقع أن تتضاعف كذلك بحوالي 03 مرات خلال الخمسة عشر سنة المقبلة فقط.

[1] -OMT : Baromètre OMT du tourisme international, Volume 4. n° 1, Janvier 2006, Page 3.
[2] -OMT : Faits saillants du tourisme, Année 2005, Page 2.

ونفس الملاحظة التي أبديناها بخصوص التدفقات السياحية نجدها تنطبق على الإيرادات المالية الدولية إذ نلاحظ أن الدول المتقدمة صناعيا تحصل على النصيب الأكبر من هذه الإيرادات كما تبينه المعطيات الخاصة بسنة 2004 والواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: توزيع للإيرادات المالية العالمية للسياحة حسب المناطق سنة 2004

المناطق الجغرافية	الإيرادات المالية العالمية (مليار دولار أمريكي)
- أوروبا	326.7
- آسيا والمحيط الهادي	125.0
- أمريكا	131.7
- إفريقيا	18.3
- الشرق الأوسط	21.0
المجموع العالمي	622.7

Source : OMT : Faits saillants du tourisme, Année 2005, Page 4.

نستنتج من هذا الجدول أن القارة الأوروبية تتحصل وحدها على 326.7 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 52.46 % من الإيرادات المالية العالمية للسياحة، تتبعها القارة الأمريكية التي سجلت إيرادات قدرها 131.7 مليار دولار أمريكي أي 21.14 %. والملفت للنظر هو أن منطقة شمال القارة الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) تستحوذ لوحدها على 74.48 % من مجموع الإيرادات العائدة لهذه القارة وهذا ما يؤكد أن الدول المصنعة لها النصيب الأكبر من الإيرادات المالية الناجمة عن السياحة الدولية.

أما القارة الإفريقية فتأتي في المؤخرة حيث تحصلت على 18.3 مليار دولار، أي ما يعادل 2.93 % فقط من الإيرادات المالية الناجمة عن السياحة الدولية، وهذا معناه أن الدول السائرة في طريق النمو تحصل على نسبة ضئيلة جدا بالنظر للمجهودات الكبيرة التي تقوم بها من اجل تطوير السياحة. لكن رغم ضعف نصيبها قياسا بالتدفقات المالية العالمية الخاصة بهذا النشاط الاقتصادي إلا انه يشكل بابا معتبرا في المحاسبة الوطنية للكثير من هذه البلدان التي عملت على تطوير هذا القطاع.

في الجزائر، بلغت الإيرادات المالية بالعملة الصعبة التي حققها قطاع السياحة 178.5 مليون دولار أمريكي[1] في سنة 2004. هذا الرقم يعد اكبر إيراد مالي بالعملة الصعبة حققته الجزائر في مجال السياحة الخارجية منذ الاستقلال إلى اليوم. وبطبيعة الحال، تبقى هذه الإيرادات ضعيفة جدا مقارنة بإجمالي الإيرادات العائدة للقارة الإفريقية حيث لا تتعدى نسبة الجزائر 0.9 % وتكون هذه النسبة شبه معدومة إذا ما قورنت بالتدفقات المالية العالمية للسياحة.

لكن رغم أن حصيلة الإيرادات المالية الجزائرية الناجمة عن السياحة الخارجية متواضعة جدا إلا أنها ذات مدلول كبير إذا علمنا أنها تمثل 22 % من إجمالي إيرادات الجزائر من الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت هذه الأخيرة 788 مليون دولار[2] خلال نفس السنة.

[1] Ministère du Tourisme, La politique de développement du secteur du tourisme en Algérie –Horizon 2015 Mars2006, Page 11.

[2] Ministère du Tourisme : La politique de développement du secteur du tourisme en Algérie à l'horizon 2015, Mars 2006, Page 11.

المطلب الثالث: مساهمة السياحة في التشغيل على المستوى العالمي

تعتبر السياحة قطاعا خدماتيا يعتمد بالدرجة الأولى على العنصر البشري في إنتاج وتسويق المنتجات السياحية. فخلافا لمعظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى، التي تتجه أكثر فأكثر نحو المكننة والروبوتية في مختلف أنشطتها الشيء الذي يؤدي حتما إلى استبدال العامل بالآلة، نلاحظ أن السياحة تسعى باستمرار إلى تشخيص العلاقات الاجتماعية مع الزبائن والمحيط وإعطاءها بعدا إنسانيا مبنيا على المودة والمحبة والاحترام وحسن الاستقبال ولا يمكن أن يتم هذا في غياب العنصر البشري.

فعلى سبيل المثال، لا يمكن للسائح أن يستغني عن العلاقات الاجتماعية عند اقتناءه واستهلاكه لمنتج سياحي معين لان هذه العلاقات الاجتماعية في حد ذاتها تشكل جزءا من هذا المنتج وهذا ما يفسر ضرورة لجوء السياحة إلى استخدام يد عاملة كبيرة.

في هذا الصدد، تبين الإحصائيات الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة[1] أن انجاز سريرين فندقيين يستلزم إنشاء منصب شغل (01) دائم ومباشر وكل منصب عمل مباشر منشأ في السياحة يقابله استحداث ثلاثة (03) مناصب شغل أخرى غير مباشرة في قطاعات أخرى مرتبطة بها.

تجدر الإشارة كذلك انه من بين كل عشرة (10) مناصب شغل مستحدثة على المستوى العالمي يعود واحد (01) منها إلى قطاع السياحة، أي أن حوالي 10 % من اليد العاملة المستخدمة على المستوى العالمي تشتغل في قطاع السياحة.

[1] Ministère du Tourisme et de l'Artisanat : Eléments de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie, Janvier 2001, Page 56.

على المستوى العالمي، بلغ التشغيل في الأنشطة السياحية سنة 2001 حوالي 217 مليون منصب عمل مباشر وتتوقع المنظمة العالمية للسياحة أن يرتفع هذا العدد إلى حوالي 350 مليون منصب شغل[1] في نهاية سنة 2006.

إن تحليل هذه التوقعات يبين أن الارتفاع المنتظر في التشغيل في مجال السياحة خلال خمس (05) سنوات سيعرف معدل نمو متوسط يفوق 12 % وهذا ما يؤكد أن قطاع السياحة يعد قطاعا خلاقا لمناصب الشغل خلافا للكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعرف ركودا في هذا المجال وأحيانا تسريحا للعمال بمئات الآلاف.

المطلب الرابع: معدلات نمو التدفقات السياحية على المستوى العالمي

رغم الأزمات الاقتصادية والمالية والحروب والتوترات الدولية والجهوية، تحقق التدفقات السياحية باستمرار معدلات نمو سنوية معتبرة كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم 3: معدلات نمو التدفقات السياحية العالمية

المراحل الزمنية	معدل النمو الوسطي السنوي
1970 -1950	% 9.9
1980 -1970	% 5.7
1990 -1980	% 4.7
1995 -1990	% 3.2
2000 -1995	% 3.4
2010 -2000	% 4.2
2020-2010	% 4.5

Source : François VELLA, Economie et politique du tourisme international, Ed. Economica. Page 22

[1] Ministère du Tourisme et de l'Artisanat : Plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, Août 2001, Page 7.

من خلال هذا الجدول، نستنتج أن التدفقات السياحية العالمية (الطلب السياحي العالمي) قد عرف معدل نمو متوسط قدره 09 % خلال الفترة الممتدة من 1950 إلى 1970، وتدبدب حول 4% خلال الثلاثين سنة الماضية، ومن المتوقع أن يحقق هذا القطاع، حسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة، معدل نمو سنوي متوسط قدره 4.3 % بالنسبة لعدد السياح الدوليين و 6.7 % بالنسبة للإيرادات المالية الدولية خلال المرحلة الممتدة من 2000 إلى حدود 2020. هذه المعدلات تفوق معدل النمو العالمي المتوسط[1] المرتقب خلال نفس الفترة والمقدر بنسبة 3.3 %.

على صعيد آخر، تتضح أيضا أهمية السياحة على المستوى العالمي من خلال بعض المعطيات المتعلقة بمكانة السياحة في الاقتصاد الدولي حيث يتبين من تقرير أنجزته المنظمة العالمية للسياحة سنة 2001[2]، أن الصناعة السياحية قد احتلت مكانة هامة في باب الصادرات العالمية حيث فاقت إيراداتها تلك المحققة في القطاعات المتعلقة بصناعة السيارات، الصناعات الكيماوية، الصناعات الغذائية، صناعة الوقود، صناعة الحاسوب والأجهزة المكتبية، صناعة النسيج والألبسة، تجهيزات المواصلات اللاسلكية، صناعة الصلب.

كما تساهم السياحة بقسط معتبر في صادرات الكثير من البلدان، إذ بلغت، على سبيل المثال، سنة 2004[3]، إيرادات الولايات المتحدة من السياحة 74.5 مليار دولار، متبوعة بإسبانيا 45.2 مليار دولار، فرنسا 40.8 مليار دولار، إيطاليا 35.7 مليار دولار، ألمانيا 27.7 مليار دولار، المملكة المتحدة 27.3 مليار دولار، الصين 25.7

[1] François VELLAS, Economie et politique du tourisme international, Ed. Economica, 2002 , Page 22.
[2] OMT : Aperçu mondial et actualité touristique, Ed. 2001, Page 42
[3] OMT, Faits saillants du tourisme, Ed. 2005, Page 5.

مليار دولار، تركيا 15.9مليار دولار، النمسا 15.4 مليار دولار، استراليا 13.0 مليار دولار.

للإشارة، حققت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1989 إيرادات من السياحة الدولية تعادل سبع (07) مرات الإيرادات المالية التي تحصلت عليها الجزائر في نفس السنة من تصديرها للمحروقات[1].

تلعب السياحة كذلك دورا هاما في اقتصاديات البلدان المجاورة للجزائر أو التي لها تشابه كبير معها وحتى تلك التي لا تضاهيها من حيث القدرات والمؤهلات السياحية. فعلى سبيل المثال، بلغت سنة 2004 الإيرادات المالية[2] من السياحة الدولية 1.9 مليار دولار أمريكي في تونس، 3.9 مليار دولار في المغرب، 6.12 مليار في مصر، 6.54 مليار دولار في المملكة العربية السعودية، 2.2 مليار دولار في سوريا، 1.5 مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة، 1.2 مليار في لبنان.

خاتمة الفصل :

من خلال هذا الفصل، أردنا الإلمام بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياحة والتطرق إلى الصعوبات الخاصة بتحديد تعريف موحد ودقيق للسياحة موضحين أن الاختلافات التي يمكن ملاحظتها في وضع وصياغة تعاريف السياحة ترجع بالدرجة الأولى إلى التخصص العلمي لكل باحث وللمنهج المتبع في الدراسة والهدف الذي يريد بلوغه.

وانطلاقا من العمليات المتنوعة والمرتبطة بالسياحة في ميادين مختلفة، يجد الباحثون والدارسون والمهنيون المجال الذي يهم كل واحد منهم والذي يريد دراسته

[1] Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Eléments de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie, janvier 2001, Page 14.
[2] OMT, Fait saillants du tourisme, Ed. 2005, Page 9.

والتخصص فيه. ومن الطبيعي أن يتأثر كل باحث بنظرته وبتصوره للسياحة وبالزاوية التي ينطلق منها في تحديد مفهومها وإعطاءها بالتالي التعريف الذي يراه مناسبا.

فعلى سبيل المثال، نجد أن السائح ينظر لظاهرة السياحة على أنها وسيلة ترفيه ومتعة واستجمام على خلاف العامل في قطاع السياحة الذي يعتبرها فرصة للعمل ولكسب الرزق بينما ينظر إليها المستثمر كمجال حيوي للاستثمار ولتحقيق الأرباح.

ومن هنا نجد الاقتصاديين يعرفون السياحة على أنها نشاط اقتصادي يتعلق بإنتاج وتسويق واستهلاك الخدمات السياحية وعلماء الاجتماع ينظرون إليها كظاهرة تتعلق بأوقات الفراغ المخصصة للراحة والترفيه وعلماء النفس يعتبرونها عملية لراحة النفس ولتجديد قوة العمل في حين يذهب علماء الجغرافيا إلى تصنيفها كهجرات بشرية مؤقتة. أما لدى خبراء المحاسبة ، فالسياحة تعني عندهم حسابا ماليا وطنيا تسجل فيه إيرادات ونفقات الدولة من هذا النشاط وكذا بالنسبة للإحصائيين الذي يعتبرونها كتدفقات كمية، بشرية ومالية.

لقد أبرزنا كذلك الأهمية التي تكتسيها السياحة على المستوى العالمي مستندين في ذالك على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤكد أن السياحة أصبحت قطاعا اقتصاديا قائما بذاته يحظى برعاية خاصة عند وضع الخطط التنموية للكثير من البلدان التي اعتمدت السياحة كمحور أساسي لتطوير اقتصادياتها.

الفصل الثاني

مراحل تطور القطاع السياحي في الجزائر

الفصل الثاني

مراحل تطور القطاع السياحي في الجزائر

مقدمة الفصل:

رأينا في الفصل السابق الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي بإمكان السياحة أن تلعبه في تنمية الكثير من البلدان مستدلين في ذلك بأمثلة عديدة ومقارنات مختلفة تخص الدول المتقدمة والنامية لاسيما تلك التي لها تشابه كبير مع الجزائر والتي حققت نتائج معتبرة في هذا المجال.

نتطرق في هذا الفصل إلى إعطاء لمحة تاريخية وجيزة عن السياحة في الجزائر قبل الاستقلال ثم نتطرق إلى مراحل تطور هذا القطاع منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وذلك من خلال تحليلنا للسياسات السياحية المتعاقبة التي عرفها هذا القطاع وإبرازنا للانجازات المحققة في مختلف المراحل التي مر بها وكذا الصعوبات التي اعترضت تطور هذا القطاع.

في هذا الشأن، وقصد دراسة هذا الفصل قسمنا العمل إلى خمس محاور أساسية وهي على التوالي:

- السياحة قبل استقلال الجزائر
- وضعية السياحة في بداية الاستقلال (1962 – 1966)
- السياسة السياحية خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1980
- السياسة السياحية خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1990
- السياسة السياحية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى وقتنا الحاضر

فيما يخص مرحلة ما بعد الاستقلال، نعتقد أن تطور القطاع قد مر بأربع فترات زمنية متباينة ولكل واحدة منها خصوصيات مميزة سنأتي على شرحها لاحقا.

المبحث الأول: السياحة الجزائرية قبل الاستقلال

في هذا المبحث سنحاول إعطاء لمحة وجيزة جدا عن السياحة في الجزائر القديمة أي قبل الاحتلال الفرنسي ثم نتطرق بعد ذلك إلى التطور الذي عرفته خلال التواجد الاستعماري.

المطلب الأول: السياحة في الجزائر القديمة

إن الثروات السياحية المتنوعة والغنية التي تزخر بها الجزائر قد كانت منذ القدم محل اهتمام الكثير من السياح والمستثمرين في هذا النشاط. ففي عهد الرومان، أقيمت، على سبيل المثال، أحواض للسباحة وحمامات معدنية بغرض السياحة الإستشفائية لا تزال آثارها قائمة لحد الآن في أماكن مختلفة من البلاد ولا تزال بعض المنابع الحموية التي كانت مستغلة في عهد الرومان تستعمل إلى يومنا الحاضر (حمام قالمة على سبيل المثال).

كما أن المواسم والأعياد التقليدية وألعاب الفروسية المنظمة من طرف السكان المحليين في مختلف أرجاء الوطن تشهد هي الأخرى على الأنشطة الترفيهية التي كانت تميز المجتمع الجزائري منذ القدم والتي لا تزال هي الأخرى قائمة وتشكل في الوقت الحاضر أحداثا ثقافية ودينية ذات قيمة سياحية عالية.

في مجال الأسفار، وبالرغم من صعوبات النقل قديما إلا أن الرحلات والزيارات للجزائر وباعتراف المؤرخين قد تواصلت باستمرار من قبل التجار والباحثين العلميين ورجال الدين والمولعين بالاكتشافات والمغامرات وحب الإطلاع والتعرف على الثقافات الأخرى وعن عادات وتقاليد البلدان المزارة.

عرفت السياحة الدينية كذلك توافد مستمر لزيارة المعابد والأماكن المقدسة في الجزائر مثل آثار كنيسة القديس أوجستين بمدينة "مادور" (مدينة مدوروش حالي) بالنسبة للمسيحيين، وسيدي يوشع قرب تلمسان بالنسبة لليهود وعين ماضي بالاغواط بالنسبة للمسلمين أتباع الطريقة التيجانية والقادمين إليها لاسيما من بلدان أفريقيا الغربية.

من ناحية أخرى فإن أعداد كبيرة من سكان الجزائر كانت تقوم برحلات إلى مناطق مختلفة في القطر من اجل زيارة الزوايا والمدارس والمعاهد الدينية أو إلى الخارج لاسيما إلى المشرق العربي من اجل أداء فريضة الحج أو لطلب العلم.

المطلب الثاني: السياحة خلال الاستعمار الفرنسي

خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر، وفي مطلع القرن العشرين، جلبت الجزائر، سنة 1914، تدفقات معتبرة من السياح الأجانب كانوا يبحثون عن مناظر جديدة وأقاليم غير معروفة ومناخ معتدل في فصل الشتاء[1].

في هذا المجال، اكتسبت الجزائر شهرة بين البلدان التي تمتاز بسياحة شتوية وأنشأت لهذا الغرض في سنة 1897 "اللجنة الشتوية الجزائرية"[1] حيث حددت مهامها

[1] Belkacem HEDDAR, Rôle socio-économique du tourisme, Cas de l'Algérie, ENAP-OPU-ENAI, Année 1988, Page 47.

في ترويج وترقية المقصد السياحي الجزائري. وبفضل الدور الترقوي والإشهاري الذي لعبته هذه اللجنة، سجل قدوم عدة قوافل سياحية إلى مختلف المدن والمناطق السياحية الجزائرية لاسيما الجزائر العاصمة وبسكرة.

في نفس السياق، تم إنشاء "نقابة المبادرات السياحية" (Syndicat des Initiatives du Tourisme) لمدينة وهران سنة 1914 تبعتها نقابة قسنطينة سنة 1916 ونقابات أخرى موزعة عبر التراب الوطني لاسيما على مستوى المدن العتيقة والقرى الصحراوية ذات الطابع السياحي.

في سنة 1919، أنشأت هذه النقابات السياحية فيما بينها "إتحاد المبادرات السياحية" الذي كان يضم أكثر من عشرين نقابة سياحية، ثم ظهرت بعد ذلك، سنة 1919، الاتحادية الفندقية وكذا القرض الفندقي سنة 1928 والديوان الوطني للنشاط الاقتصادي والسياحي (OFALAC)، سنة 1931، الذي أستمر نشاطه حتى الاستقلال[2].

بعد الحرب العالمية الثانية، نظمت رحلات ومسالك سياحية كبرى في الصحراء الجزائرية لصالح سياح أجانب وهذا ما جعل سلطات الاحتلال تفكر في إنشاء هياكل استقبال تستجيب لمتطلبات وحاجيات هذه الفئة من السياح، من جهة، ولذوي الدخل الوافر من الأوروبيين المقيمين في الجزائر، من جهة أخرى.

---

[1]A. HOUARI : La politique touristique et les investissements en Algérie depuis 1965, Mémoire DES, ISE – Alger, 1974, Page 5.

[2] بوعفلين بديعة، السياسات السياحية في الجزائر و انعكاساتها على العرض و الطالب السياحي – دراسة حالة ولاية تيبازة – رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1995/ 1996.

تجدر الإشارة في هذا الإطار، أن عدد الأجانب الذين زاروا الجزائر لأغراض سياحية قد بلغ سنة 1950 حوالي 150.000 سائح[1].

من باب المقارنة، فإن هذا الرقم يعادل تقريبا عدد السياح الأجانب الحقيقيين الوافدين سنويا إلى الجزائر خلال كل سنوات العشرية الأخيرة حيث سجل في المتوسط قدوم (01) مليون سائح موزع ما بين الزائرين الجزائريين المقيمين في الخارج والذي يصل عددهم إلى حوالي 850.000 زائر والأجانب الذين يتذبذب عددهم حول 150.000 سائح سنويا تقريبا.

بعبارة أخرى، فإن التدفقات السياحية الأجنبية نحو الجزائر المسجلة خلال العشرية الأخيرة لا تزال في نفس المستوى الذي كانت عليه قبل أكثر من نصف قرن مضى باستثناء سنتي 2003 و 2004 أين تم خلالهما تحقيق ارتفاع طفيف بحيث بلغ هذا العدد، على التوالي، 304.900 و 368.560 سائح أجنبي[2].

خلال الحقبة الاستعمارية للجزائر، وقصد مواجهة هذه التدفقات السياحية المعتبرة والتي كانت في ارتفاع مستمر، خصص مشروع قسنطينة لسنة 1958مكانة هامة لتطوير السياحة في الجزائر بتسجيله إنجاز18.500 غرفة فندقية منها 17.200 غرفة في الفندقة الحضرية والباقي موزع على السياحة الشاطئية والحموية والمناخية[3].

[1] Belkacem HEDDAR, Rôle socio-économique du tourisme, Cas de l'Algérie, ENAP-OPU-ENAL, Année 1988, page 48.

[2] Ministère du Tourisme, Direction du Développement de l'Investissement, Rapport sur les « Entrées aux frontières des touristes.

[3] Belkacem HEDDAR, Rôle socio-économique du tourisme, Cas de l'Algérie, ENAP-OPU-ENAL, Année 1988, page 48

بالرجوع إلى المعايير الدولية التي تعتبر أن كل غرفة فندقية يقابلها سريران فإن سعة الإيواء السياحي الإجمالية المسطرة في هذا البرنامج الإنمائي قد بلغت 36.660 سرير، وهذا الرقم يعادل تقريبا ضعف سعة الإيواء السياحي المنجزة من قبل القطاع السياحي منذ الاستقلال إلى غاية نهاية المخطط الرباعي الثاني كما سنرى ذلك لاحقا.

من خلال هذه الأرقام يمكن أن نتصور العجز الكبير المسجل في القطاع السياحي في الهياكل الفندقية إذ في ظرف 45 سنة من الاستقلال لم يحقق القطاع السياحي العمومي، الذي ظل مهيمنا على الاستثمار السياحي تقريبا إلى بداية التسعينات، سوى نصف الأهداف التي كانت مسطرة في برنامج قسنطينة.

المبحث الثاني: وضعية السياحة في بداية الاستقلال (1962 – 1966)

لم يدرج القطاع السياحي عند الاستقلال ضمن أولويات اهتمامات الدولة وعرف تهميشا شبه كلي واختصرت مهامه في إحصاء وتسيير التراث السياحي الموروث عن العهد الاستعماري واستمر هذا الوضع تقريبا إلى نهاية سنة 1966 أين قررت السلطات العليا للبلاد خلال هذه السنة التكفل الفعلي بهذا القطاع وأصدرت بشأنه ميثاقا خاصا اصطلح عليه بميثاق السياحة[1].

المطلب الأول: التراث السياحي الموروث عن العهد الاستعماري

عند الاستقلال، كان القطاع السياحي في الجزائر يتمتع بحظيرة فندقية سعتها 5.922 سرير موروثة عن العهد الاستعماري وموزعة وفق أنواع السياحة التالية:

[1] Ministère du Tourisme : La Charte du tourisme, Année 1966.

الجدول رقم 4: سعة الإيواء السياحي الموروثة عن العهد الاستعماري

نوع السياحة	حضري	صحراوي	شاطئي	مناخي	المجموع
عدد الأسرة	2.337	486	2.969	90	5.922
النسبة المؤوية	40	08	50	02	100

Source : Belkacem HEDDAR, Rôle socio-économique du tourisme, Cas de l'Algérie, Coédition ENAP—OPU-ENAL, 1988, PAGE 48.

يضاف إلى هذا الرصيد، مجموع المطاعم السياحية والحانات المتواجدة بصفة أساسية في المراكز الحضرية الكبرى والتي استرجعتها الدولة مدمجة إياها في قطاع السياحة قبل تكليف الجماعات المحلية بتسييرها في مرحلة أولى والتنازل عنها في إطار بيع أملاك الدولة ذات الطابع التجاري لخواص جزائريين في مرحلة لاحقة.

إن هذا العرض السياحي كان موجها على الخصوص لتلبية حاجات السياح الأوروبيين ولاسيما الفرنسيين الذين كانوا لا يزالون يزورون الجزائر كثيرا. على صعيد آخر، كانت الهياكل السياحية المتواجدة خلال هذه الفترة قديمة وفي حالة متدهورة، الشيء الذي لم يترك الدولة تولي اهتماما كبيرا لها خاصة وأنها لم تعتمد، على غرار معظم البلدان النامية المنتجة للمحروقات، النشاط السياحي كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية.

وعليه، فإن المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1966 لم تعرف أي استثمار سياحي سواء في الهياكل الفندقية أو المنشآت القاعدية ولو أن، على المستوى الرسمي، قد تم إنشاء وزارة خاصة مكلفة بالسياحة في سنة 1963 بعدما كان هذا القطاع تابعا لوزارة الشبيبة والرياضة.

على المستوى التنظيمي، خضع القطاع السياحي خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى سنة 1966 إلى عدة عمليات تنظيمية. ففي أوت 1962، أنشئ الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) تحت وصاية الشبيبة والرياضة والسياحة وكلف بتسيير الممتلكات السياحية الموروثة عن العهد الاستعماري وترقية المنتج السياحي الجزائري في الأسواق الدولية.

في السنة الموالية، أنشأت بتاريخ 19 جوان 1963 "لجنة تسيير الفنادق والمطاعم" (COGEHORE)[1] التي تولت تسيير الفنادق والمطاعم حسب نظام التسيير الذاتي الذي كان سائدا آنذاك ليتفرغ بذلك الديوان الوطني الجزائري للسياحة لوظيفة الترقية السياحية واستمرت هذه اللجنة في نشاطها إلى غاية جويلية 1966، تاريخ إدماجها في الديوان الوطني الجزائري للسياحة.

خلال نفس السنة، قام الديوان الوطني الجزائري للسياحة بإنشاء الوكالة السياحية الجزائرية (Agence Touristique Algérienne) التي تخصصت في تنظيم الرحلات السياحية عبر أنحاء الوطن وانحصرت مهام الديوان في تسيير المؤسسات الفندقية الموضوعة تحت تصرفه وفي ترقية السياحة على مستوى الأسواق الخارجية.

مما سبق نستنتج أن مهام الدائرة الوزارية المكلفة بالسياحة كانت على الخصوص منصبة على:

- إحصاء الممتلكات السياحية الموروثة عن العهد الاستعماري والحفاظ عليها و ترقية أنشطتها.

[1] COGEHORE : Comité de Gestion des Hôtels et Restaurants

- جمع المعلومات والدراسات التي من شأنها السماح بتحديد مناطق التوسع السياحي الممكن تهيئتها و تطويرها عن طريق الاستثمار السياحي.

- وضع الهياكل الملائمة لمتطلبات تسيير وتطوير وترقية القطاع السياحي كما سنرى ذلك لاحقا في البند المتعلق بتنظيم القطاع السياحي.

المطلب الثاني: وضع ميثاق خاص لتنمية السياحة

مع حلول سنة 1966، شرعت الدولة في إعداد سياسة وطنية لتطوير القطاع السياحي وجعله يساهم في الاقتصاد الوطني وتجلى ذلك بوضوح من خلال إصدارها لقانون يتعلق بالمناطق والمواقع السياحية[1] تمهيدا لرسم سياسة شاملة لتطوير هذا القطاع.

إن الهدف من وضع هذا التشريع، في المراحل الأولى للاستقلال، يتمثل في حرص السلطات العليا للبلاد آنذاك على المحافظة على الموارد السياحية لاسيما مناطق التوسع السياحي حتى لا يتم تحويل العقار السياحي واستعماله لأغراض أخرى.

يعبر أيضا هذا الإجراء عن الإرادة القوية للدولة في الشروع في الاهتمام بالقطاع السياحي حيث تبنت الدولة بالفعل، خلال هذه الفترة، وضع سياسة سياحية ذات بعد مستقبلي وذات أهداف واضحة كرستها في إصدار في سنة 1966 ميثاق خاص بالسياحة[2] وحدها وهذا ما يفسر برمجة معظم الهياكل الفندقية الموجودة حاليا والتابعة للقطاع العمومي خلال هذه الفترة.

---

[1] الأمر رقم 66-62 المؤرخ في 26 مارس 1966 المتعلق بالمناطق والمواقع السياحية.

[2] Ministère du Tourisme : La Charte du tourisme, Année 1966, Page 3.

يعد هذا الميثاق بمثابة تفكير مستقبلي هام حول كيفية تطوير السياحة وتحديد قواعدها، الشيء الذي سمح فيما بعد بإنجاز دراسات تقييمية وتقنية للمتاحات والقدرات السياحية أسفرت على إعداد جرد للمواقع السياحية الشاطئية والجبلية والصحراوية والحموية والحضرية التي ينبغي تثمينها وتطويرها عن طريق الاستثمار السياحي.

لقد وضع هذا الميثاق توجها واضحا للسياحة إذ حدد الأهداف الأساسية في تلبية حاجات ومتطلبات السياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية التي لم تعط لها الأولوية على اعتبار، آنذاك، أن الجزائريين هم في حاجة إلى الحصول على السلع والخدمات الأكثر ضرورة قبل التفكير في الأشياء الكمالية التي كانت تعد مطلبا ثانويا.

انطلاقا من هذا التوجه في تطوير السياحة، حددت أهداف الميثاق الخاص بالسياحة في النقاط الأساسية التالية:

- الحصول على موارد مالية بالعملة الصعبة،

- إنشاء هياكل استقبال يسمح استغلالها بالتعرف على الوطن وقيمه وتقاليده،

- المساهمة في التوازن الجهوي وفي تثبيت السكان المحليين لاسيما في المناطق النائية و التي تتمتع بثروات هائلة وغير مستغلة،

- إدماج الجزائر في الأسواق السياحية الدولية،

لقد تم فيما بعد التكفل بالتوجيهات والأهداف المسطرة في هذا الميثاق ضمن مختلف المخططات التنموية الأولى التي رسمتها الدولة حيث خصصت، في هذا الشأن، مكانة لا يستهان بها لقطاع السياحة كما سنلاحظ ذلك لاحقا.

المبحث الثاني: السياسة السياحية خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1980

شكل صدور الميثاق الخاص بالسياحة حدثا هاما في تاريخ تطور السياحة في الجزائر إذ مكن، ابتداءا من السنة الموالية، من وضع تصور هام لإعداد سياسة تنموية طويلة المدى لتنمية هذا القطاع مبنية أساسا على تدخل الدولة في الاستثمار وفي التسيير الإداري الممركز مع غياب شبه كلي للقطاع الخاص في ميدان التنمية السياحية.

قصد تشخيص النتائج المحصلة من تنفيذ هذه السياسة والتعرف على الخصوصيات التي ميزت هذه الفترة سنقوم بمعالجة المؤشرات المتعلقة بالاستثمار، تنظيم القطاع، التشغيل والتكوين، التهيئة السياحية والتوافد السياحي.

المطلب الأول: الاستثمار السياحي:

خلافا للفترة الأولى، التي لم تعرف أي استثمار سياحي يذكر، حيث اكتفت السلطات العمومية فقط بتسيير المؤسسات السياحية والفندقية الموروثة عن العهد الاستعماري والعمل على وضع الهياكل اللازمة للتكفل بالقطاع، عرفت الفترة الممتدة من 1967 إلى 1980 استثمارات عديدة يمكن التعرف عليها من خلال المخططات التنموية التي وضعتها السلطات العمومية والتي خصصت مكانة معتبرة للتنمية السياحية لاسيما بعد صدور ميثاق السياحة الذي رسم سياسة مستقبلية طويلة المدى لتطوير القطاع.

1. المخطط الثلاثي (1967/ 1969)

من بين الأهداف الكمية الأساسية المبرمجة في مجال التنمية السياحية خلال المخطط الثلاثي، تسجيل إنجاز 11.690 سرير فندقي موجهة بصفة خاصة للسياحة الشاطئية والصحراوية ورصدت الدولة قصد تحقيق هذا البرنامج غلافا ماليا قدره 270 مليون دينار جزائري[1].

للتذكير، فإن الاستثمارات السياحية كانت ممركزة في يد الدولة وانجازها كان حكرا عل القطاع العمومي وحده دون فتح أي مجال للقطاع الخاص ليساهم في عملية التنمية السياحية.

في نهاية هذا المخطط، كانت حصيلة الإنجازات بعيدة جدا عن الأهداف المرسومة إذ تم تحقيق 2.736 سرير فقط بكلفة مالية قدرها 133 مليون دينار جزائري إضافة إلى إحصاء 20 منبع حموي وإنجاز الدراسات العامة قصد تحديد مناطق للتوسع السياحي.

بخصوص الأقطاب السياحية التي برمجت بصفة أولوية في مجال التطوير السياحي، تم اختيار كل من الجزائر العاصمة وبجاية بالوسط، عنابة والطارف بالشرق وشاطئ الأندلسيات بالغرب.

نستنتج مما سبق أن نسبة انجاز المشاريع السياحية لم تتعد 23,40 % من الناحية المادية و لم يفوق معدل استخدام الغلاف المالي المخصص 49,25 .%

[1] Ministère de la Culture et du tourisme , l'Avenir de l'industrie touristique : Propositions pou un projet de développement à long terme , Mai 1986 , page 3

معنى هذا أن الدولة قد سخرت إمكانيات مالية معتبرة إلا أن القطاع لم يتمكن من استثمارها وسجل عجزا كبيرا في الإنجازات.

في اعتقادنا، يرجع هذا بالدرجة الأولى إلى:

- ضعف التأطير البشري في السنوات الأولى للاستقلال ونقص اليد العاملة المؤهلة المتخصصة في المجال الفندقي.

- محدودية أجهزة الدراسات وطاقات الإنجاز المتوفرة إذ لم يكن يوجد، آنذاك، مكتب دراسات واحد أو مؤسسة انجاز متخصصة في الفندقة سواء في القطاع العام أو الخاص.

- غياب التجربة في مجال بناء الهياكل الفندقية ونقص الاهتمام بالقطاع السياحي لان الدولة قد ركزت اهتماماتها على قطاعات أخرى أكثر إستراتيجية وحيوية مثل النفط والتعليم والصحة والدفاع الخ..

- عدم السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في التنمية السياحية عن طريق فتح المجال أمامه في ميدان الاستثمار.

2. المخطط الرباعي الأول (1970 / 1973)

سطرت الوزارة المعنية، خلال هذا المخطط، أهدافا ترمي إلى تحقيق إنجاز 14.840 سرير[1] جديد إضافة إلى تغطية العجز المسجل في المخطط الثلاثي السابق

[1] Ministère de la Culture et du Tourisme, l'Avenir de l'industrie touristique : Propositions pour un projet de développement à long terme, Mai 1986, page.3

والبالغ 8.954 سرير، أي أن البرنامج الاستثماري الإجمالي أصبح يتضمن 23.794 سرير. في جانب التمويل، تم اعتماد غلاف مالي مخصص لهذا البرنامج بلغت قيمته 646,4 مليون دج.

في نهاية الفترة، تحقق ما يعادل 9.220 سرير فقط، لتصل بذلك السعة الإجمالية للإيواء السياحي المنجزة خلال المخططين إلى 11.956 سرير، أي أنها لم تصل حتى إلى مستوى الأهداف المسطرة في المخطط الثلاثي السابق.

لكن رغم هذا العجز المستمر إلا انه يلاحظ تسجيل تحكم أكثر في الإنجازات خلال هذا المخطط إذ وصل معدل الإنجاز المادي إلى 60,33 % ومعدل استهلاك الغلاف المالي إلى 70,60 % ويرجع هذا، بكل تأكيد، إلى الاكتساب النسبي للخبرة وللتجربة في تسيير المشاريع الاستثمارية من خلال تنفيذ المخطط السابق.

3. المخطط الرباعي الثاني (1974 / 1977)

تعد الأهداف المسطرة في هذا المخطط طموحة جدا لأن الأمر كان يتعلق خلال هذه المرحلة بإنجاز برنامج استثماري يهدف إلى رفع سعة الإيواء السياحي للقطاع العمومي إلى 50.000 سرير[1].

إذا أخذنا بعين الاعتبار سعة الإيواء السياحي الموروثة عن العهد الاستعماري المقدرة بحوالي 5.922 سرير ومجموع الانجازات المحققة منذ الاستقلال إلى غاية

[1] Ministère de la Culture et du Tourisme, l'Avenir de l'industrie touristique : Propositions pour un projet de développement à long terme, Mai 1986, page 3

انطلاق المخطط الرباعي الثاني البالغة 11.956 سرير، فإن الأهداف التي رسمها هذا المخطط تكون تعادل 32.122 سرير جديد.

لتمويل هذا المخطط الهام، جندت الدولة غلافا ماليا معتبرا يبلغ 1.555,3 مليون دينار جزائري، يفوق مرتين ونصف الاعتمادات المالية المفتوحة بعنوان المخطط الرباعي الأول.

في نهاية المطاف، لم يحقق القطاع خلال هذه الفترة سوى 7.310 سرير، أستهلك من أجلها غلاف مالي قدره 927,3 مليون دينار جزائري[1]، لتصل السعة الإجمالية المنجزة خلال عشريتين إلى 18.000 سرير تقريبا وهذا يمثل نصف الأهداف المسطرة سنة 1958 في برنامج قسنطينة في بابه المتعلق بالاستثمار السياحي.

بعد انتهاء مرحلة المخطط الرباعي الثاني، قررت الدولة تخصيص سنتي 1978 و 1979 إلى استكمال ما تبقى من المشاريع المسطرة في المخططات السابقة ووضع تقييم عام للوضعية الاقتصادية للبلاد تحضيرا لرسم سياسة جديدة مستوحاة من التجربة السابقة وآخذة بعين الاعتبار المعطيات الجديدة للتطور الاقتصادي على المستوى العالمي، الجهوي، والمحلي.

بالتالي، اكتفت السلطات العمومية بمراجعة البرامج السابقة عن طريق وضع خطط سنوية لها والتفكير في الانتقال من الخطط الرباعية إلى رسم خطط تنموية خماسية انطلاقا من نهاية السبعينات.

[1] Ministère de la Culture et du Tourisme, l'avenir de l'industrie touristique : Propositions pour un projet de développement à long terme , Mai 1986, page 3

المطلب الثاني: تنظيم القطاع السياحي

مع صدور ميثاق السياحة لسنة 1966 تم تعزيز إدارة السياحة على المستوى المركزي وتدعيمها بإنشاء مصالح خارجية لها على مستوى مختلف الولايات من اجل تأطير الأنشطة على الصعيد المحلي.

في بداية انطلاق المخطط الرباعي الأول، سنة 1970، أعيد النظر في تنظيم القطاع حيث تم:

- تكليف الديوان الوطني الجزائري للسياحة بمهام الترقية السياحية وتسيير الاستثمارات السياحية لصالح الوزارة الوصية بعد ما كان متخصصا في تسيير الفنادق.

- إنشاء الشركة الوطنية للسياحة (SONATOUR) وإسنادها مهمة تسيير الحظيرة الفندقية العمومية التي سحبت من الديوان الوطني الجزائري للسياحة وألحقت بهذه المؤسسة الجديدة.

- إنشاء المؤسسة الوطنية للحموية (SONATHERM) التي كلفت بتسيير محطات الحمامات المعدنية وبالعمل على تطوير هذا النوع من السياحة الموجه بصفة خاصة للعائلات الجزائرية.

- إنشاء مؤسسة للأشغال السياحية (Entreprise des Travaux Touristiques) مكلفة بالانجاز المادي للاستثمارات السياحية.

إن الهدف من وضع هذا التنظيم هو استحداث تخصص للمؤسسات السياحية حسب الوظائف الاقتصادية والتجارية. لكن في الواقع لم يكن هذا التنظيم الجديد مبنيا على قواعد تجارية واضحة وإنما هو نتاج قرارات إدارية مركزية لم تسمح للمؤسسات بالتكفل بالمهام المخولة لها وهذا ما حصل فعلا إذ برز تعارض وازدواجية الوظيفة ما بين المصالح التجارية للشركة الوطنية الجزائرية للسياحة والوكالة الجزائرية للسياحة، الشيء الذي أدى إلى حلهما سنة 1976 واستبدالهما بمؤسسة واحدة تدعى " الجزائر سياحة" (ALTOUR).

المطلب الثالث: التشغيل و التكوين

في نهاية 1978، بلغ عدد المستخدمين في القطاع الاقتصادي العمومي 12.689 عامل ينتمون إلى الأصناف المهنية الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 5: عدد المستخدمين في السياحة سنة 1978

إطارات	192
إطارات متوسطة	1.913
أعوان	9.076
المجموع	11.181

Source : Ministère du Tourisme , Rapport introductif au plan quinquennal 1980 – 1984 , Septembre 1979 , page 36

من خلال هذا الجدول، نلاحظ ضعف في التأطير البشري، إذ نجد فئة الإطارات لا تتعدى نسبة 1,7 % من مجموع المستخدمين في قطاع السياحة بينما نسجل فائض في اليد العاملة الأخرى بنسبة 19,5 % قياسا بطاقات الإيواء السياحي المقدرة آنذاك بحوالي

18.000 سرير في القطاع العمومي وبالمعايير الدولية في هذا المجال التي تشير إلى أن كل سريرين مستحدثين في قطاع الفندقة يقابلها منصب شغل واحد دائم[1] أي انه من المفروض أن لا يتجاوز عدد المستخدمين بمختلف أصنافهم 9.000 عامل.

في ميدان التكوين، وخلال نفس الفترة الممتدة من 1965 إلى 1977، قامت وزارة السياحة بتكوين 3.414 عنصر بما في ذلك التكوين بالخارج الذي شمل 176 فردا.

خص التكوين داخل الوطن الفئات المهنية التالية:

الجدول رقم 6: التكوين السياحي داخل الوطن 1965- 1977

أعوان مؤهلون في الفندقة	1.640
تقنيون في الفندقة	538
تقنيون سامون	390
إطارات في الفندقة و السياحة	50
رسكلة في الفندقة	620
المجموع	3.238

Source : Ministère du Tourisme, Rapport introductif au Plan quinquennal 1980 – 1984, Septembre 1979, page 36.

أما حصيلة التكوين بالخارج فتظهر كالتالي:

[1] خالد كواش: أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

الجدول رقم 7: التكوين السياحي في الخارج 1965- 1977

الفندقة	143
السياحة	10
الحموية	23
المجموع	176

Source : Ministère du Tourisme, Rapport introductif au Plan quinquennal 1980 – 1984, Septembre 1979, page 36.

هنا أيضا نستنتج أن التكوين المتخصص لا يمثل سوى 15.5 % من اليد العاملة المستخدمة في القطاع السياحي العمومي علما وأن المعايير الدولية في هذا المجال تحدد ضرورة التكوين النوعي لحوالي 30 % من مجموع المستخدمين وهذا ما يفسر جزئيا تدني الخدمات السياحية في الجزائر.

المطلب الرابع: التهيئة السياحية و تحضير المنشآت القاعدية

في مجال التهيئة السياحية، وقصد تحضير الشروط الضرورية لإنجاز المركبات السياحية والفندقية، شهدت هذه الفترة تهيئة مناطق التوسع السياحي[1] في كل من:

- الوسط : موريتي وسيدي فرج وزرالدة وتيبازة بغرب الجزائر العاصمة،
- الشرق: شاطئ الحماديين ببجاية، سرايدي بعنابة والقالة بالطارف،
- الغرب: شاطئ الأندلس بوهران.

إن الغرض من اختيار هذه المناطق هو تطوير أقطاب سياحية مخصصة أساسا لتطوير السياحة الدولية قصد تلبية طلب السياح الأجانب الراغبين في السياحة الشاطئية

[1] Belkacem HEDDAR, Rôle socio-économique du tourisme, Codédition, ENAP-OPU-ENAL,1988, Page 49.

والذي كان في تزايد مستمر وهذا تنفيذا لميثاق السياحة ومختلف الخطط التنموية للسياحة التي أعطت آنذاك الأولوية للسياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية.

لكن في الواقع، ولأسباب متعددة، نذكر منها ارتفاع المستوى المعيشي للجزائريين وصدور الميثاق الوطني لسنة 1976 الذي تخلى عن الأهداف المرسومة في ميثاق السياحة ونص صراحة عل ضرورة تشجيع السياحة الداخلية، فإن تردد (توافد) المقيمين في الجزائر (أي المواطنون المحليون) على هذه المركبات قد فاق تردد الأجانب. فعلى سبيل المثال، بلغ سنة 1978 توافد الجزائريين على مركب موريتي (الساحل حاليا) 58 % من عدد الليالي[1] بعد ما كان مخصصا في البداية للسياحة الأجنبية فقط.

ظل الطلب السياحي المحلي في ارتفاع مستمر إلى أن فقدت معظم المركبات والفنادق طابعها السياحي الدولي وحتى المحلي بالنسبة لبعض الهياكل السياحية المتواجدة على مستوى ولاية الجزائر حيث تحولت إلى إقامات رسمية لفئة من إطارات الدولة والصحفيين.

المطلب الخامس: توافد السياح

إن السياسة السياحية الحقيقية لأي بلد تعكسها الإحصائيات المتعلقة بتوافد السياح الأجانب نحوها. بخصوص الجزائر، نلاحظ في الجدول أدناه أن عدد السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر لم يفوق سقف 260.000 سائح سنويا منذ الاستقلال إلى غاية 1978.

[1] Conseil National Economique et Social (CNES) : Contribution pour la Redéfinition de la Politique Nationale du Tourisme, Novembre 2000, Page 30.

الجدول رقم 8: توافد السياح الى الجزائر 1964- 1978

السنة	غير المقيمين	المقيمون الجزائريون في الخارج	المقيمون الأجانب في الجزائر	العدد الإجمالي
1964	172.286	339.783	122.414	639.483
1965	109.332	341.937	149.048	600.317
1966	127.564	345.462	136.681	609.707
1967	111.574	274.881	111.445	497.900
1968	137.389	281.250	120.321	538.960
1969	213.053	324.641	128.353	666.047
1970	235.853	377.432	141.109	754.394
1971	226.025	390.685	141.743	758.453
1972	237.242	447.276	154.909	839.427
1973	250.210	575.167	153.106	978.483
1974	249.006	659.148	183.418	1.091.572
1975	296.516	740.569	219.529	1.256.614
1976	184.795	704.686	208.154	1.097.635
1977	241.713	917.848	238.703	1.398.264
1978	259.589	961.156	262.783	1.483.527

Source : Ministère du Tourisme, Revues « Tourisme et Statistique », années 1967 – 1978,

من الجدول السابق، نلاحظ تراجع في التدفقات السياحية لغير المقيمين (أي السياح الأجانب) ابتداء من سنة 1976 بسبب التوجهات الجديدة للسياسة السياحية خلال تلك الفترة والتي أعطت الأهمية للسياحة الداخلية على حساب السياحة الدولية طبقا لما ورد في الميثاق الوطني الصادر في نفس السنة. بينما نلاحظ العكس بالنسبة للجزائريين المقيمين في الخارج حيث ارتفع عدد القادمين منهم لقضاء العطل في بلادهم بشكل ملفت النظر.

في نهاية السبعينات، أظهرت عملية تقييم القطاع السياحي عجزا كبيرا في هياكل الاستقبال السياحي، ويلاحظ ذلك بوضوح من خلال الجدول التالي المبين لطاقات الإيواء السياحي المقررة والمنجزة طيلة الفترة الممتدة من 1962 إلى 1980:

الجدول رقم 9: طاقات الإيواء السياحي المنجزة خلال 1962-1980

طاقة الإيواء / المنتجات	عدد الأسر المقررة	عدد الأسرة المنجزة	النسبة %
الشاطئ	23.869	9.853	41.27
الحضري	13.762	2.918	21.20
الصحراوي	5.300	2.102	39.66
الحموي و المناخي	7.866 بما فيهم 600 مكان للتخييم	2.890	36.74
المجموع	50.797 بما فيها 600 مكان للتخييم	17.763	34.97

Source : Ministère du Tourisme, Perspective et développement à long terme du secteur du tourisme, Novembre 1981.

فعلا، فإن هذا الجدول يدل على أن القطاع لم يحقق الأهداف المسطرة في المخططات التنموية السابقة إذ بلغت الإنجازات 34.97 % فقط من البرامج المسطرة وبالتالي يمكن الجزم أن السياسة السياحية المنتهجة خلال المرحلة الأولى الممتدة من بداية الاستقلال إلى نهاية السبعينات لم تكن ناجحة لأنها لم تتمكن من تحقيق سوى ثلث الأهداف المقررة.

وفي اعتقادنا لا يعود هذا إلى نقص الموارد المالية وحدها لأن الدولة قد رصدت الأغلفة المالية اللازمة لتمويل المشاريع السياحية المعتمدة في مختلف المخططات التنموية إلا أن القطاع السياحي لم يتمكن من استخدامها بل أن أسبابه تعود إلى ضعف التأطير ونقص الخبرة وعدم العناية بهذا القطاع الذي ظل يعتبر ثانويا الشيء الذي أدى إلى تهميشه لمدة طويلة.

المبحث الرابع: السياسة السياحية خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 إلى 1990

على ضوء التقييم السابق الذكر، تم رسم، في بداية الثمانينات، سياسة جديدة للتنمية السياحية يمكن تلخيص محاورها الأساسية فيما يلي[1]:

1. إنهاء المشاريع قيد الإنجاز المسطرة في المخططات التنموية السابقة وتسجيل برامج استثمارية جديدة للإنجاز.

2. إنجاز مخطط وطني رئيسي للتهيئة السياحية يكون بمثابة الخريطة العامة للاستثمارات السياحية.

3. لامركزية الاستثمارات السياحية حيث تخلت الوزارة عن إنجاز المشاريع السياحية والفندقية لصالح المؤسسات العمومية التابعة للقطاع لتصبح هذه الأخيرة مكلفة بالاستثمار والترقية والتسويق السياحي.

[1] Ministère de la Culture et du Tourisme, l'Avenir de l'industrie touristique : Propositions pour un projet de développement à long terme, Mai 1986, Page 13.

4. تعزيز قدرات الدراسة والإنجاز من خلال إنشاء مؤسستين متخصصتين في هذا المجال تابعتين للقطاع السياحي.

5. تدعيم وتشجيع الأعمال التنشيطية والترفيهية على مستوى المؤسسات التجارية السياحية قصد تحسين المنتج السياحي وجعله أكثر تنافسية في الأسواق الدولية.

6. تشجيع السياحة الخارجية بعد ما كان الهدف الرئيسي من السياحة هو تلبية حاجات المواطنين المحليين.

7. تعزيز التشريع والتنظيم المتعلقين بحماية الموارد السياحية للبلاد قصد استغلالها لأغراض سياحية لاسيما في مجال العقار السياحي الذي عرف تدهور وتحويلات لاستخدامات غير سياحية.

8. فتح الباب أمام الادخار الوطني الخاص للاستثمار في المجال السياحي بعد ما كان هذا النشاط محتكرا من طرف الدولة وحدها.

قصد التعرف على نتائج تنفيذ السياسة السياحية الجديدة، نتطرق إلى دراسة تطور القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1990حيث نتناول بالبحث المؤشرات والمعطيات التالية:

المطلب الأول: الاستثمار السياحي

1. المخطط الخماسي الأول (1980 – 1985)

على ضوء المعطيات الجديدة السالفة الذكر، تم وضع المخطط التنموي الخماسي الأول الذي كان يهدف أساسا في مجال الاستثمار إلى استكمال المشاريع قيد التنفيذ المتبقية عن البرامج السابقة والمقدرة بحوالي 12.000 سرير، من جهة، والانطلاق في إنجاز مشاريع جديدة تبلغ سعتها الإيوائية 14.000 سرير من جهة أخرى .

فيما يخص البرنامج الجديد المتعلق بالخماسي الأول، تضمنت المشاريع الاستثمارية على الخصوص العمليات التالية:

- برمجة سلسلة من الفنادق الحضرية لتلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من السياحة بسبب التطور الاقتصادي الذي عرفته البلاد والذي أصبح يتطلب تنقلات الأفراد وتنظيم الندوات والملتقيات،

- توسيع طاقة الإيواء السياحي الصحراوي نظرا للطلب المتزايد عليه لاسيما من طرف السياح الأجانب،

- توسيع طاقة الإيواء السياحي الحموي الموجه للسياحة الاجتماعية ذات الطابع الاستشفائي،

- تهيئة مناطق التوسع السياحي قصد تحضير شروط الاستثمار السياحي وحث الجماعات المحلية والقطاع الخاص الوطني على ترقيتها وتطويرها عن طريق الاستثمار في هذا المجال،

من الناحية الكمية، يتوزع البرنامج الاستثماري الجديد الخاص بهذا المخطط والمقدر بحوالي 14.000 سرير[1] كالتالي :

- إنجاز برنامج للفندقة الحضرية بسعة إيواء قدرها 8.500 سرير يتم توطينها في أهم المدن التي لم تشملها الاستثمارات السابقة أو تلك التي تعاني من ضغط كبير في الطلب على هذا النوع من السياحة.

- برنامج لتوسيع (Extension) المؤسسات الفندقية الصحراوية يتضمن استحداث 2.500 سرير جديد،

- برنامج للسياحة الحموية يتضمن توسيع المحطات الموجودة بسعة إيواء إضافية قدرها 1.500 سرير،

- إنجاز مراكز للتخييم بسعة إجمالية قدرها 15.000 مكان،

تطلب تمويل هذا المخطط الاستثماري تجنيد غلاف مالي إجمالي قدره 3.400 مليون دج[2] يشمل الاعتمادات النهائية التي تقع على عاتق الدولة (concours définitifs)

[1] تقرير عام للمخطط الخماسي (1980- 1990) ص 186
[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، نوفمبر 2000، ص 39.

والاعتمادات المؤقتة (concours temporaires) التي تمنح للمتعاملين الاقتصاديين والمتعلقة بتغطية نفقات المشاريع الجديدة والمشاريع المتبقية من البرامج التنموية السابقة.

إن حوصلة هذا المخطط من حيث المنجزات المادية كانت ضعيفة جدا بحيث لم ينطلق أي مشروع جديد في مجال الهياكل الفندقية وتم فقط إنهاء جزء من المشاريع المسجلة في المخططات السابقة بسعة إيواء إجمالية قدرها 2.260 سرير.

وحتى في مجال المخيمات السياحية، التي تعتبر استثمارات خفيفة، سجلت كذلك نتائج ضعيفة جدا. فالحصيلة الإجمالية تضمنت انجاز 1.800 مكان للتخييم من السعة الإجمالية المقررة خلال هذا المخطط بحوالي 15.000 مكان للتخييم أي تحقيق 12 % فقط من الأهداف المسطرة بالنسبة لهذا المنتج السياحي علما وأن إنجاز مخيم كامل لا يتعدى في الغالب مدة 6 أشهر.

وخلافا للمرحلة التنموية السابقة التي برر فيها الفشل في الانجازات السياحية بنقص الخبرة والتجربة، فإن الضعف في الإنجازات تسببت فيه هذه المرة، من جهة، الأزمة المالية التي بدأت تعرفها الجزائر منذ بداية الثمانينات، ومن جهة أخرى، عملية إعادة تنظيم القطاع السياحي خلال هذه الفترة التي استغرق تنفيذها وقتا طويلا، الشيء الذي لم يسمح للمؤسسات السياحية المنبثقة عن الهيكلة الجديدة بالتحكم بسرعة في المهام المسندة إليها لاسيما في مجال تسيير الاستثمارات بعد ما كانت هذه الوظيفة، في السابق، متكفلا بها على مستوى المصالح المركزية للوزارة .

في نهاية المخطط الخماسي الأول (ديسمبر 1984)، بلغت سعة الإيواء السياحي الإجمالية 59.086 سرير موزعة حسب أنواع السياحة كالآتي:

الجدول رقم 10: سعة الإيواء السياحي في نهاية 1984

أنواع السياحة	عدد الأسر / الأماكن	النسبة
السياحة الشاطئية	11.522	% 19.50
السياحة الصحراوية	3.910	% 06.60
السياحة الحضرية	18.281	% 31.00
السياحة الحموية	3.370	% 05.70
السياحة المناخية	643	% 01.10
التخييم	21.360	% 36.10
المجموع	59.086	% 100.00

Ministère du Tourisme ,Plan quinquennal (1980 – 1985), page 4.

تشمل هذه السعة الإجمالية للإيواء السياحي على الإنجازات المحققة من طرف وزارة السياحة والجماعات المحلية والقطاع الخاص إضافة إلى سعة الهياكل الفندقية الموروثة عن العهد الاستعماري.

أما من حيث ملكيتها فتتوزع حسب القطاعات كما يلي:

الجدول رقم 11: توزيع الإيواء السياحي حسب القطاعات

وزارة السياحة	46.333	% 78.40
الجماعات المحلية	6.857	%11.60
القطاع الخاص	5.896	% 10.00
المجموع	59.086	% 100

Ministère du Tourisme ,Plan quinquennal (1980 – 1985), page 4.

من الجدولين السابقين نستنتج ما يلي:

- إن سعة الإيواء السياحي الإجمالية البالغة 59.086 سرير لا تعبر عن تطور معتبر لقطاع الفندقة لأنها تشمل في الواقع على 21.360 مكان للتخييم (أكثر من ثلث طاقات الإيواء) تستغل بصفة موسمية لمدة شهرين في السنة وبالتالي لا يجب اعتبارها كطاقات إيواء دائمة.

- أن الحظيرة الفندقية بجميع أصنافها (دون المخيمات) بلغت في نهاية المخطط الخماسي الأول (ديسمبر 1984) 35.726 سرير وتعادل هذه الحصيلة تقريبا نفس الأهداف التي كانت مسطرة في برنامج قسنطينة من قبل سلطات الاحتلال منذ أكثر من ربع قرن مضى.

- رغم تحرير القطاع الخاص بموجب القانون رقم 82-12 المؤرخ في 21 اوث 1982 إلا أن حصته من الفندقة (5.896 سرير) لا تعبر عن انجازات جديدة لهذا القطاع بل كل ما في الأمر أن الدولة قامت ببيع معظم الفنادق والمطاعم القديمة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية لفائدة القطاع الخاص.

- لم يلعب القطاع الخاص دوره في الاستثمار لأن إصدار القانون المتعلق بالاستثمار الخاص المشار إليه أعلاه لم يتبع مباشرة بالنصوص التطبيقية والتدابير التشجيعية مثل التسهيلات الإدارية، تحضير العقار السياحي، تبسيط إجراءات تمويل المشاريع...

2. المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)

تمحورت أهداف هذا المخطط بصفة أساسية حول العناصر التالية :

- متابعة أشغال دراسات التهيئة السياحية قصد التوصل إلى رسم مخطط وطني توجيهي شامل ومندمج يكون بمثابة دليل للاستثمار السياحي. انطلقت هذه العملية خلال الخماسي الأول إلا أنها لم يتم استكمالها.

- تطوير المحطات الحموية والمراكز المناخية بهدف تلبية، على الخصوص، الطلب المحلي الذي أصبح يتجه أكثر نحو هذا المنتج،

- مواصلة عملية لامركزية الاستثمارات حيث تخلت الوزارة عن هذه الوظيفة لصالح المؤسسات الاقتصادية السياحية المعنية مع حث متعاملين آخرين على الاستثمار في مجال السياحة مثل الجماعات المحلية، القطاع الخاص وبعض المؤسسات العمومية الأخرى الغير منتمية لقطاع السياحة (سوناطراك، البنوك، شركات التامين..)،

- مضاعفة المساحات المخصصة للتخييم بإنجاز 100 مشروع (موقع) موجهة لتلبية حاجيات الشباب والعائلات من الخدمات السياحية بتكاليف منخفضة،

من الناحية الكمية، حددت أهداف المخطط الخماسي الثاني في إنجاز 22.970 سرير فندقي تشمل المشاريع الموجودة في قيد التنفيذ إضافة إلى المشاريع المؤجلة خلال المخطط الخماسي و البرنامج الاستثماري الجديد.

تطلب تمويل هذا المخطط غلافا ماليا قدره 3.500 مليون دج[1]. وبلغت الانجازات الفندقية في نهايته 10.516 سرير فندقي أي نصف الأهداف المرسومة في المخطط. أما في مجال الإنفاق المالي فتم صرف 1.800 مليون دج أي نصف الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ هذا المخطط.

بلغت السعة الإجمالية للحظيرة الفندقية في نهاية المخطط الخماسي الثاني 48.302 سرير دون الأخذ بعين الاعتبار طاقة المخيمات حيث تخلت عنها الوزارة المكلفة بالسياحة خلال هذه الفترة لصالح البلديات وبعض المؤسسات العمومية الكبرى المهتمة بالخدمات الاجتماعية الخاصة بعمالها وعائلاتهم (سونلغاز، سوناطراك، البريد والمواصلات..)

تتوزع هذه الطاقات الإيوائية بالأسرة حسب المنتج السياحي كالآتي:

الجدول رقم 12: توزيع طاقات الإيواء السياحي حسب المنتجات السياحية في نهاية 1989

القطاع / المنتج	العمومي	الخاص	المجموع	النسبة %
الشاطئي	12.182	1.145	13.327	27.60
الصحرواي	3.781	2.550	6.331	13.10
الحموي	3.588	1.528	5.116	10.60
المناخي	954	76	1.030	02.13
الحضري	5.337	17.161	22.498	46.57
المجموع	25.842	22.460	48.302	100
النسبة %	53.5	46.5	100	/

Ministère du Tourisme , Plan Quinquennal 1985 / 1989.

[1] بديعة بوعقلين: السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي –دراسة حالة ولاية تيبازة- رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1996/1995، ص 70.

نستنتج من هذا الجدول ما يلي:

- إن حصة القطاع الخاص قد تضاعفت بحوالي 4 مرات حيث قفزت من 5.896 سرير إلى 22.460 سرير ويجد هذا تفسيره في تحرير القطاع الخاص في بداية الثمانينات. وهذا يجعلنا نؤكد أن القطاع الخاص كطاقة مالية وإنتاجية لم تكن مستغلة من طرف الدولة لاسيما في قطاع مثل السياحة الذي يعتمد أساسا على المبادرات الفردية.

- تم انجاز 10.516 سرير من بين 22.970 سرير[1] مبرمج خلال هذه المدة وهذا يدل على تحسن وتحكم أكثر في الاستثمارات حيث تم تحقيق نصف الأهداف المسطرة باستخدام نصف احتياجات التمويل ويرجع الفضل هنا للقطاع الخاص الذي بدأ يلعب دورا معتبرا في عملية التنمية السياحية.

- قلة الموارد المالية للدولة وصعوبة الحصول عليها خلال هذه الفترة وكذا الوضعية المالية المزية لمعظم المؤسسات الاقتصادية العمومية التي لم تكن تسمح لها بالاستمرار في الاستدانة كانا العاملان الأساسيان في إخفاق القطاع العمومي في تحقيق الأهداف المخولة له من طرف السلطات العمومية. تجدر الإشارة في هذا الشأن، أن الإنجازات المحققة خلال هذه الفترة هي في معظمها من نصيب القطاع الخاص حيث لم ينجز القطاع العمومي سوى فندق سوفيتيل و توسيع فندق الجزائر وإتمام بعض المشاريع التي كانت على وشك الانتهاء.

[1] Ministère du Tourisme , Plan Quinquennal 1985 / 1989 , Mai , Page 14

المطلب الثاني: تنظيم القطاع السياحي

عرف قطاع السياحة خلال المرحلة الممتدة من 1980 إلى 1990 عدة تنظيمات هيكلية على مستوى كل من الإدارة المركزية والمصالح الخارجية وكذا المؤسسات السياحية.

على مستوى الإدارة المركزية، تم وضع في بداية الثمانينات هيكلة إدارية تتماشى مع متطلبات القطاع آنذاك لاسيما ما يتعلق بتوجهات السياسة السياحية الجديدة المتمثلة في تشجيع السياحة الداخلية على حساب السياحة الدولية، تطوير المنتج السياحي الحموي، إشراك القطاع الخاص في التنمية السياحية، لامركزية الاستثمارات، إعداد دراسات التهيئة السياحية و تحضير الشروط الضرورية للاستثمار الخاص الخ...

لكن سرعان ما تخلت السلطات العمومية عن هذا التنظيم الإداري وقررت في منتصف الثمانينات إلحاق السياحة بقطاع الثقافة في مرحلة أولى لتدمج فيما بعد في عدة وزارات أخرى (الوزارة الأولى ، الداخلية والجماعات المحلية ، النقل) لتستقر في نهاية الثمانينات في شكل ديوان وطني للسياحة.

أما على المستوى الاقتصادي السياحي فقد أنجزت إصلاحات أولى في سنة 1980 تمثلت في حل وإعادة هيكلة المؤسسات ولامركزيتها قصد التوصل إلى إنشاء مجمعات سياحية متخصصة حسب المنتجات السياحية الشيء الذي أدى إلى ظهور المؤسسات التالية:

- الشركة الوطنية الجزائرية للسياحة (SN-ALTOUR) التي كلفت بتسيير الوحدات الفندقية الشاطئية والصحراوية،

- الشركة الوطنية للفندقة الحضرية (SNHU) والتي أسندت لها مهام تسيير الفندقة الحضرية المتواجدة على العموم في المدن الكبيرة،

- الديوان الوطني للمؤتمرات والندوات (ONCC) الذي تخصص في تسيير الفندقة الفاخرة الموجهة لتنظيم الملتقيات والندوات والمؤتمرات وسياحة الأعمال،

- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحة (ENET) التي أوكلت لها وظيفة إعداد كل الدراسات التقنية وبصفة خاصة المخطط الوطني للتهيئة السياحية وكذا إحصاء المنابع الحموية،
- الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) والذي انحصرت مهامه في مجال الإعلام والترقية وتسويق المنتجات السياحية الجزائرية،

لم يستمر طويلا هذا التنظيم وأدخلت عليه (بعد 3 سنوات من وضعه حيز التنفيذ) إصلاحات جديدة تمثلت في حل وإعادة هيكلة الشركات السياحية العمومية المتخصصة حسب المنتج السياحي واستبدالها بمؤسسات أخرى للتسيير السياحي بلغ عددها 18 مؤسسة مستقلة بذاتها بعد ما كان هذا العدد لا يتعدى 5 شركات.

إن هذا التنظيم الجديد للقطاع السياحي لم يكن مبنيا على عوامل أو اعتبارات اقتصادية كرفع الأداء الاقتصادي والمرودية، امتصاص اليد العاملة الفائضة، إحداث المنافسة وتحسين نوعية الخدمات أو إدخال طرق عصرية في التسيير، بل كان مبنيا فقط على عوامل جغرافية حيث جمعت على مستوى مختلف مناطق البلاد وحدات فندقية في شكل مؤسسات للتسيير السياحي مما جعل بعض المؤسسات تتكفل بعدة تخصصات

سياحية في نفس الوقت (سياحة حضرية ، سياحية حموية ، سياحية شاطئية ...) دون أدنى تحضير لذلك .

إن الغاية المعلنة من هذا التنظيم الذي فتت المؤسسات الكبرى التي كانت تشتغل وفق اقتصاديات الأحجام (Les économies d'échelles) هي إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم يسهل التحكم في تسييرها. لكن الملاحظ هو أن القطاع قد عاد من جديد بعد 5 سنوات من التسيير (1988) إلى تجميع المؤسسات في هيكل واحد (صناديق المساهمة ثم الشركات القابضة و أخيرا شركات تسيير المساهمات) وحدد الهدف من هذا التنظيم الجديد، هو الآخر، بالتحكم أكثر في التسيير و الاستفادة من اقتصاديات الأحجام !

بكل تأكيد، فإن عمليات التنظيم وإعادة التنظيم المتكررة المنجزة في ظرف قصير قد تسببت في إحداث جو يسوده عدم الاستقرار والتهميش مصحوبا بالتسيير المخطط وهذا ما جعل المؤسسات السياحية تفقد فعاليتها وتعجز عن تحقيق أهدافها وانعكس هذا سلبا على حصيلة القطاع سواء في مجال الاستثمار أو التسيير.

المطلب الثالث: تهيئة مناطق التوسع السياحي

على ضوء الضعف الكبير المسجل في تطوير الهياكل الفندقية، قررت الوزارة المكلفة بالسياحة تولي اهتماما خاصا للتعريف بالمؤهلات والقدرات السياحية التي تتمتع بها الجزائر من خلال إجراء دراسات سياحية هامة بالنسبة للتنمية السياحية تمثلت في إنجاز العمليات التالية:

- المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية الذي مس المناطق الصحراوية والساحلية في انتظار استكماله بمناطق الهضاب العليا والذي أسفر على تحديد 174 منطقة توسع سياحي[1] أجريت لها دراسات التهيئة الأولية واتخذ بشأنها مرسوم تنفيذي من أجل الحفاظ عليها وتهيئتها وتخصيصها كعقار سياحي موجه للاستثمار في هذا المجال فقط،

- إحصاء 202 منبع حموي مع تحديد حجم تدفقات مياهها الحموية ودرجة حرارتها وخصوصياتها الكيماوية والفيزيائية والبيولوجية والعلاجية قصد تصنيفها حسب أهميتها ووضعها في متناول المستثمرين في هذا المجال،

تجدر الإشارة أن اختيار مناطق التوسع السياحي تم على أساس عدة عوامل ومواصفات نذكر منها ما يلي :

- طبيعة ودرجة تمركز المتاحات والمؤهلات السياحية،

- مستوى تطور المنشآت القاعدية والمرافق العمومية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية الآنية والمستقبلية،

- الوضعية المواتية للشبكات التقنية (ماء، كهرباء، غاز طبيعي، هاتف، تصريف المياه القذرة)،

- سهولة الوصول إلى هذه المناطق،

[1] أنظر الجريدة الرسمية رقم 88- 332 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988

أعتمد المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة، خلال هذه الفترة، تطوير بصفة أولوية ثلاثة عشرة (13) منطقة توسع سياحي تتواجد بالساحل والجنوب وهي موزعة كالآتي:

الجدول رقم 13: مناطق التوسع السياحي ذات الأولوية في التنمية المعتمدة خلال المخطط الخماسي الثاني (1989/1985)

مناطق التوسع السياحي	المكان	المساحة (كلم2)	عدد الأسرة المبرمجة	طبيعتها
رشقون	عين تيموشنت	25.7	2.140	شاطئية
رأس عافية	جيجل	30	1.244	شاطئية
واد بقرات	عنابة	104	200	شاطئية
تمنراست	تمنراست	45	900	صحراوية
تادلست	تيميمون	95	1.700	صحراوية
جانات	جانات	100	2.000	صحراوية
موسكاردا	تلمسان	15.56	1.000	شاطئية
الشاطئ الكبير	سكيكدة	14	1.200	شاطئية
مسيدة	الطارف	40	1.280	شاطئية
كاب روزا	الطارف	50	1.450	شاطئية
واد بلاح	تيبازة	73	600	شاطئية
أزفون	تيزي وزو	10	810	شاطئية
كاب إيفي	مستغانم	300	15.000	شاطئية

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحة الوطنية – نوفمبر 2000 ص 42.

من هذا الجدول، نلاحظ إغفال برمجة مناطق أو مواقع لتطوير الفندقة الحضرية، أي داخل المدن الكبرى، علما وأن الطلب عليها متزايد باستمرار بسبب تنامي الأنشطة الاقتصادية والتجارية والثقافية التي تستلزم حركة رجال الأعمال والتجار والسماسرة والموظفين والطلبة إلخ...

من جهة أخرى، فإن الجماعات المحلية لم تدرج تطوير السياحة في مخططاتها التوجيهية المحلية المتعلقة بالتهيئة والعمران معتبرة وأن هذا النشاط هو من صلاحيات الوزارة المعنية. نجم عن هذا الإغفال نتائج وخيمة على السياحة الحضرية بسبب عدم تخصيص عقارات سياحية داخل المدن الكبرى، الشيء الذي أحدث عجزا كبيرا على هذا النوع من الفندقة والذي سيعرف في المستقبل ضغطا متزايدا.

المطلب الرابع: توافد السياح

خلال هذه الفترة واستنادا إلى الإحصائيات المتوفرة، ظل توافد السياح الأجانب مستقرا نسبيا مقارنة بالفترة السابقة حيث تراوح عددهم ما بين 250.000 و 400.000 سائح أجنبي أي بمعدل سنوي متوسط قدره 324.000 سائح .

الجدول رقم 14: توافد السياح الأجانب إلى الجزائر 1985-1989

السنة	السياح الأجانب	الجزائريون المقيمون في الخارج	المجموع
1985	404.393	576.674	984.067
1986	347.725	501.747	849.472
1987	272.705	504.723	777.428
1988	446.906	520.000	966.906
1989	661.159	545.706	1.206.865

المصدر : وزارة السياحة ، مديرية تنمية الاستثمار السياحي

من الجدول السابق نلاحظ أن التوجه الجديد نحو السياحة الخارجية لاسيما خلال المخطط الخماسي الثاني قد بدأ يعطي ثماره في مجال التدفقات السياحية الأجنبية نحو الجزائر بحيث سجل سنة 1989 قدوم 1.206.865 سائح موزعين ما بين السياح الأجانب الذين بلغ عددهم 661.159 سائح والجزائريين المقيمين في الخارج الذين وصل عددهم إلى 545.706 زائر.

وتجدر الإشارة هنا أن عدد السياح الأجانب يفوق عدد الزائرين الجزائريين المقيمين في الخارج والقادمين إلى بلادهم وهذا يدل على العودة القوية للسياحة الخارجية بعد ما كانت السياسة السابقة تهدف إلى تشجيع السياحة الداخلية.

المبحث الخامس: السياسة السياحية للفترة الممتدة من 1990 إلى اليوم

تميزت هذه الفترة بدخول الإصلاحات الاقتصادية حيز التنفيذ والانتقال التدريجي الفعلي نحو اقتصاد السوق مع بروز الدور الجديد للدولة المتمثل في التنظيم والتشريع والمراقبة وتوفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية ووضعت السلطات العمومية الآليات اللازمة لذلك لاسيما في المجال التشريعي والتنظيمي حيث أصدرت قوانين تتعلق بالاستثمار، المنافسة والأسعار، النقد والقرض، تحرير التجارة الخارجية الخ.

على صعيد آخر، تزامنت هذه الفترة مع تدهور الحالة الأمنية الشيء الذي أثر كثيرا على مؤشرات النشاط السياحي كما سنرى ذلك لاحقا.

يمكن تحليل تطور القطاع السياحي، خلال هذه المرحلة، على ضوء المؤشرات والمعطيات التالية:

المطلب الأول: الاستثمار السياحي

منذ سنة 1990 لم تعرف هياكل الإيواء السياحي تطورا معتبرا بالشكل الذي كان يراد لها رغم التدابير القانونية التي وضعت لترقية الاستثمار في هذا المجال.

بلغت السعة الإجمالية للإيواء السياحي بمختلف أصنافه سنة 2004 حوالي 82.034 سرير، أي بزيادة قدرها 33.732 سرير[1] عما كانت عليه في بداية التسعينات. نستخلص من ذلك أن الإنجازات الفندقية للقطاعين العمومي والخاص تتطور بمعدل سنوي متوسط قدره 2.410 سرير في حين نجد أن وتيرة الإنجازات في كل من المغرب وتونس تفوق سنويا 10.000 سرير[2] .

تجدر الإشارة أنه ما عدا فندق "ماركير" بالدار البيضاء و"فندق الجزائر الدولي" (هيلطون سابقا)، و فندقي "شيراطون الجزائر" و"شيراطون وهران"، فإن كل الإنجازات الأخرى هي من نصيب القطاع الخاص وهي في معظمها من النوع الصغير والمتوسط الحجم ولا تستجيب في الغالب لمعايير ومتطلبات السياحة الدولية.

[1] المصدر: وزارة السياحة: مديرية تنمية الاستثمار السياحي.

[2] المصدر: وزارة السياحة: مديرية تنمية الاستثمار السياحي

المطلب الثاني: توافد السياح

عرف توافد (قدوم) السياح الأجانب وكذا الجزائريين المقيمين في الخارج التطور التالي:

الجدول رقم 15: توافد السياح الأجانب إلى الجزائر 1990- 20004

السنة	عدد السياح الأجانب	عدد الجزائريين المقيمين بالخارج	المجموع
1990	685.815	451.103	1.136.918
1991	722.682	470.528	1.193.210
1992	624.096	495.452	1.119.548
1993	571.993	555.552	1.127.545
1994	336.226	468.487	804.713
1995	97.648	421.928	519.576
1996	93.491	511.477	604.968
1997	94.832	539.920	634.752
1998	107.213	571.235	678.448
1999	140.861	607.675	748.536
2000	175.538	690.446	865.984
2001	196.229	705.187	901.416
2002	251.145	736.915	988.060
2003	304.914	861.373	1.166.287
2004	368.562	865.157	1.233.719

المصدر: وزارة السياحة: مديرية تنمية الاستثمار

هذا الجدول يوضح أن التوجه نحو السياحة الخارجية ظل مستمرا في بداية هذه المرحلة حيث بلغ سنة 1991عدد السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر722.682 زائر. لكن هذا التوافد المتزايد لم يدم طويلا وبدأ في التراجع لاسيما في منتصف التسعينات.

يرجع ذلك إلى الظروف الأمنية الغير ملائمة للسياحة التي ميزت الجزائر خلال تلك الفترة والتي كان لها تأثير مباشر على التوافد السياحي بحيث انخفض هذا الأخير سنة 1996 الى93.491 سائح أجنبي فقط.

ومنذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا لم تتمكن الجزائر من استرجاع حجم التدفقات السياحية الأجنبية التي عرفتها في بداية التسعينيات رغم التحسن النسبي المسجل ابتداءا من سنة 2000.

نستنتج أيضا نفس الملاحظة بالنسبة لقدوم الجزائريين المقيمين في الخارج إذ سجل تراجع في منتصف التسعينيات ظل مستقرا تقريبا إلى غاية سنة 2000 حيث عرف قفزة معتبرة ثم تضاعف ابتداءا من سنة 2004.

إضافة إلى الظروف الأمنية هناك عوامل أخرى ساهمت في هذا التراجع في التدفقات السياحية ونذكر منها محدودية العرض السياحي وتدني مستوى الخدمات وضعف الترقية والإعلام السياحي الشيء الذي أدى إلى تشويه صورة الجزائر السياحية في الخارج وبصفة مبالغ فيها.

المطلب الثالث: تطور خروج الجزائريين نحو الخارج

في قطاع الخدمات، تعتبر التدفقات السياحية القادمة من الخارج بمثابة تصدير للخدمة السياحية أو لسلعة غير مرئية ينجم عنها الحصول على إيرادات مالية بالعملة الصعبة، والعكس عندما يتعلق الأمر بخروج المواطنين نحو الخارج فيعتبر ذلك استيراد للخدمات السياحية تستلزم نفقات بالعملة الصعبة.

سنبين في الجدول التالي التدفقات السياحية الجزائرية نحو الخارج خلال العشرية الأخيرة لنتمكن فيما بعد من وضع مقارنة بين الإيرادات والنفقات وأثر ذلك على ميزان المدفوعات .

الجدول رقم 16: تدفق السياح الجزائريين نحو الخارج 1993- 2004

السنة	عدد خروج الجزائريين
1993	2.296.953
1994	1.580.803
1995	1.090.462
1996	874.377
1997	828.341
1998	878.874
1999	903.286
2000	1.006.382
2001	1.189.910
2002	1.256.515
2003	1.253.901
2004	1.416.861

المصدر: وزارة السياحة : مديرية تنمية الاستثمار

مقارنة مع الجدول السابق، نلاحظ أن عدد الجزائريين المتجهين نحو الخارج يفوق بكثير عدد السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر حتى و لو أضفنا إليهم الجزائريين المقيمين في الخارج الذين يقضون عطلهم في بلادهم والذين ينبغي اعتبارهم كسياح أجانب حسب المعايير الإحصائية للمنظمة العالمية للسياحة.

إن التدفقات السياحية نحو الخارج تكون أكثر ارتفاعا لو كانت هناك حرية في تحويل العملة الصعبة وتسهيلات في منح التأشيرات من طرف البلدان الأجنبية لاسيما الأوروبية منها.

يتوجه سنويا عدد هائل من المواطنين الجزائريين نحو بلدان مجاورة وإلى بلدان عربية أخرى بحثا عن منتجات سياحية شبيهة جدا بالمنتجات السياحية المحلية وتتمثل عادة في قضاء العطل في المركبات السياحية الشاطئية .

فعلى سبيل المثال، سافر سنة 2004 حوالي 626.000 سائح جزائري إلى تونس، 22.000 إلى سوريا، 20.000 إلى المغرب، 37.000 إلى ليبيا، 16.000 إلى مصر الخ...

إن استقطاب هذه البلدان لأعداد كبيرة من السياح الجزائريين لا يعود فقط لعوامل الجذب السياحي التي تتمتع بها تلك البلدان بل يرجع، بنسبة كبيرة، إلى ضعف العرض السياحي الجزائري وتدني مستوى الخدمات وارتفاع الأسعار بسبب العجز الكبير في هياكل الإيواء وغياب المنافسة أمام تنامي الطلب السياحي الداخلي باستمرار.

هذا الوضع المتدني للسياحة الجزائرية جعل بعض البلدان المجاورة تقوم بعمليات ترويجية ليس فقط تجاه المواطنين المقيمين في الجزائر بل حتى تجاه الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج من أجل حثها على التوجه إليها لقضاء عطلها وهذا ما هو جاري فعلا لأن الإحصائيات التونسية لسنة 2003، على سبيل المثال، تشير إلى دخول حوالي 871.560 سائح جزائري[1] بينما تسجل الجزائر خلال نفس الفترة خروج 673.246 سائح جزائري[2] فقط نحو هذا البلد، أي أن 198.314 سائح جزائريي آخر قدموا إلى تونس مباشرة من بلدان أجنبية.

المطلب الرابع: التشريع و التنظيم

تميزت هذه الفترة بإصدار ترسانة من التشريعات، ابتداءا من نهاية التسعينات، تتعلق أساسا بالتنمية المستدامة للسياحة، الفندقة، وكالات السياحة والأسفار، تهيئة منطقة التوسع السياحي، استعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية. يعتبر هذا العمل هاما جدا لأنه وضع الأسس والضوابط اللازمة لضمان تنمية مستدامة وحدد القواعد التي تحكم الأنشطة السياحية والفندقية وقنن المعايير الواجب اعتمادها في السياحة وهذا ما كانت تفتقر إليه السياحة الجزائرية منذ مدة طويلة.

تجدر الإشارة في هذا الشأن أن قطاع السياحة ظل يتطور خلال ثلاث عشريات دون إطار تشريعي يحكمه باستثناء الأمر رقم 66-62 المؤرخ في 04 أفريل 1966 المتعلق بحماية مناطق ومواقع التوسع السياحي إضافة إلى بعض المراسيم التنفيذية التي لا تستند إلى مرجعيات قانونية خاصة بالنشاط السياحي.

[1] OMT : Tendances des marchés touristiques pour l'Afrique, Ed. 2004, Page 113.

[2] Ministère du Tourisme : Rapport statistique sur l'évolution des sorties des nationaux par pays de destination 2005.

المطلب الخامس: مناطق التوسع السياحي

لأول مرة منذ الاستقلال أخذت وزارة السياحة على عاتقها إنجاز دراسات التهيئة السياحية النهائية لعشرين (20) منطقة توسع سياحي[1] من بين 174 منطقة كانت قد حددتها في السابق على ضوء دراسات أولية.

إن الهدف من الدراسات النهائية هو التوصل إلى مسح للأراضي ورسم الشبكات القاعدية وإعداد البرامج الاستثمارية مع تحديد طبيعة وحجم المشاريع المراد إنجازها.

لكن رغم هذا العمل المتقدم والذي له أهمية بالنسبة للاستثمار السياحي إلا أن هذه المناطق لا تزال غير جاهزة لأن الأراضي المتواجدة داخلها تعود ملكيتها للخواص أو لهيئات عمومية أخرى ولم يتم بعد اقتناءها من قبل الوكالة الوطنية لتنمية السياحة من أجل إنجاز أشغال المنافع العامة (travaux de viabilisation) ووضع أراض مهيأة في متناول المستثمرين حسب ما ينص عليه التشريع المعمول به لاسيما القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع السياحي.

فيما يلي قائمة المناطق التي تم اختيارها من أجل إجراء الدراسات النهائية لها والعمل على تطويرها بصفة أولوية:

[1] Ministère du Tourisme : communication sur le plan d'aménagement touristique comme instrument de développement de l'investissement , juillet 2002 page 7,8,9,10

الجدول 17: قائمة مناطق التوسع السياحي ذات الأولوية في التنمية (سنة 2006)

مناطق التوسع السياحي	الولاية
مسيدة	الطارف
شطايبي	عنابة
المرسى	سكيكدة
واد بقرات	عنابة
أوقاس	بجاية
أقريون	بجاية
الينبوع (لا فونثان)	الجزائر العاصمة
العقيد عباس	تيبازة
واد بلاح	تيبازة
أزفون	تيزي وزو
زرالدة الغربية	الجزائر العاصمة
شاطئ رمضان عبد المالك	مستغانم
زموري الغربية	بومرداس
سيدي خليفة	تيزي وزو
كاب إيفي	مستغانم
المداغ	وهران
مسكردة	تلمسان
تدلست	أدرار
تمنراست	تمنراست

Ministère du Tourisme : communication sur le plan d'aménagement touristique comme instrument de développement de l'investissement, Juillet 2002. Pages 7,8,9,10

إن التأمل في هذا الجدول المتعلق بمناطق التوسع السياحي التي اختيرت من أجل تطويرها بصفة أولوية يجعلنا نستنتج أن الوزارة المكلفة بالسياحة تسعى، على المدى القصير، إلى تطوير السياحة الشاطئية والصحراوية مهملة بعض المنتجات السياحية الأخرى مثل السياحة الحضرية، السياحة الحموية رغم كثرة الطلب عليهما. كما نلاحظ

تهميش الهضاب العليا من التنمية السياحية رغم أنها تشكل همزة وصل بين الشمال والجنوب وتظل ضرورية جدا لتنظيم الرحلات السياحية الاستكشافية ولسياحة الأعمال.

خاتمة الفصل

عالجنا في هذا الفصل مختلف مراحل تطور القطاع السياحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم مبرزين الخصوصيات التي ميزت كل مرحلة وكذا الانجازات المحققة والصعوبات التي اعترضت تطور هذا القطاع.

ومن أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها هو عدم ثبات أو دوام السياسات السياحية المنتهجة باستثناء المرحلة الممتدة من 1966 إلى 1976 التي تميزت بتوفر إرادة سياسية حقيقية لتطوير القطاع تم ترجمتها من خلال إصدار ميثاق للسياحة الذي حدد أهدافا واضحة على المدى الطويل تتمثل على الخصوص في تطوير السياحة الخارجية.

أخذا بعين الاعتبار هذه الأهداف، تم تصميم، في السبعينات، المركبات السياحية العمومية الموجودة حاليا والتي كانت في بدايتها مخصصة لاستقبال السياح الأجانب وهذا ما يفسر نوع المرافق السياحية المنجزة المكونة من شقق ذات الحجم الصغير لأنها تتماشى مع طبيعة وحجم العائلات الأجنبية القادمة من الخارج لأغراض سياحية.

لكن، في منتصف السبعينات، و بعد صدور الميثاق الوطني لسنة 1976، حدث هناك توجه جديد في السياسة السياحية في الجزائر حيث تم التركيز على السياحة الداخلية وحق المواطن في الراحة واعتبار السياحة الخارجية ثانوية واستعملت بالتالي طاقة الإيواء

السياحي، التي كانت موجهة أصلا للسياحة الخارجية، لتلبية حاجات المواطنين ولو أنها لم تكن تستجيب لحجم ومتطلبات العائلة الجزائرية وساهم ذلك بقسط كبير في تدهور المركبات السياحية بسبب الاستغلال المفرط واللاعقلاني لها.

غير انه سرعان ما تخلت الدولة عن هذه السياسة إذ قررت، في منتصف الثمانينات، لاسيما بعد صدور الميثاق الوطني لسنة 1986 العودة من جديد إلى تطوير السياحة الخارجية واعتبارها كمصدر لتنويع المداخيل بالعملة الصعبة.

لسوء حظ الجزائر فإن هذا التفطن لأهمية السياحة جاء متأخرا وتزامن مع تدهور الوضع الأمني وانفجار الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال تلك المرحلة والتي أدت إلى تقلص مواردها المالية الشيء الذي لم يسمح للسلطات العمومية بتجسيد هذه السياسة الجديدة بسبب الانعكاسات السلبية على الصورة السياحية للبلاد وبالتالي على التدفقات السياحية الأجنبية وعلى جلب الاستثمارات.

على صعيد آخر، تخلت الدولة عن الاستثمار السياحي لصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي منذ بداية الثمانينات، غير أن هذا القرار لم تسايره عملية تهيئة وتوفير الشروط الضرورية لكي يتمكن هذا القطاع من توليه هذه الوظيفة.

إضافة إلى ذلك، فإن القطاع السياحي قد عرف عدم استقرار متواصل سواء على المستوى المؤسساتي أو الاقتصادي بسبب غياب وزارة السياحة على المستوى الحكومي حيث أدمجت إدارتها، عدة مرات، في وزارات مختلفة، من جهة، وانجاز عمليات متكررة لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية، من جهة أخرى.

نعتقد أن كل هذه العوامل مجتمعة هي التي أدت بصفة أساسية إلى تهميش القطاع وإلى تحقيق انجازات ونتائج اقتصادية واجتماعية ضعيفة جدا ولا تتلاءم مع حجم الإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر عليها الجزائر.

الفصل الثالث

تشخيص النقائص والصعوبات الحالية للسياحة في الجزائر

الفصل الثالث

تشخيص النقائص والصعوبات الحالية للسياحة في الجزائر

مقدمة الفصل:

تطرقنا في الفصل السابق إلى مراحل تطور قطاع السياحة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا حيث تعرفنا من خلالها عن الانجازات المحققة والظروف التي ميزت مختلف مراحل تطوره ونحاول في هذا الفصل تشخيص وتحليل الوضعية الحالية لهذا القطاع قصد التعرف بصفة خاصة على الصعوبات والنقائص التي لا تزال تعترض تطور السياحة في الجزائر والتي ستشكل منطلقا لاقتراح السبل والتدابير اللازمة لتطوير هذا القطاع.

ستشمل عملية تشخيص الصعوبات والنقائص التي يعاني منها القطاع الميادين التالية:

- التأطير الحالي للأنشطة الاقتصادية على مختلف المستويات،
- طاقات الإنتاج السياحي ومستوى نوعية الخدمات المقدمة،
- مساهمة القطاع السياحي في كل من الناتج الوطني الخام، إنتاج القيمة المضافة، الإيرادات المالية بالعملة الصعبة، التشغيل،
- الوضعية الحالية للاستثمار السياحي والصعوبات التي تعترض نموه.

المبحث الأول: التأطير الحالي للأنشطة السياحية على مختلف المستويات

المطلب الأول: التأطير على المستوى الإداري المركزي

إن التهميش الطويل الذي عرفته الإدارة المركزية المكلفة بتأطير الأنشطة السياحية بسبب دمجها أحيانا في وزارات مختلفة وتغييبها أحيانا أخرى عن الجهاز الحكومي أدى إلى خلق حالة اللاستقرار وانعكس هذا سلبا على تنفيذ مختلف السياسات التنموية التي سطرت لتطوير هذا القطاع.

لكن يبدو أن السلطات العليا للبلاد قد تفطنت في السنوات الأخيرة للأهمية التي تكتسيها السياحة فأنشأت لها وزارة مستقلة بحد ذاتها كما قامت بإصدار قانون- إطار (Loi-cadre) يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة مصحوبا باعتماد الحكومة لخطة تنموية طويلة الأجل تتراوح إلى آفاق سنة 2015.

إضافة إلى ذلك عملت الوزارة على إصدار ترسانة من النصوص التشريعية والتنظيمية تتعلق أساسا بالنشاط الفندقي، وكالات السياحة والأسفار، تهيئة مناطق التوسع السياحي واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية.

في نفس السياق وانطلاقا من تخلي الوزارة عن وظائف الاستثمار والتسيير والتفرغ لمهامها التقليدية المتمثلة في التنظيم والتوجيه والمراقبة، تم وضع هيكل تنظيمي جديد للإدارة المركزية المكلفة بالسياحة يأخذ بعين الاعتبار التوجهات الحالية والمستقبلية للوزارة والقواعد الأساسية لاقتصاد السوق.

المطلب الثاني: التأطير على المستوى المحلي

على المستوى المحلي، تم إنشاء مديريات ولائية للسياحة إلا أنها لا تزال تعاني منذ سنوات عديدة من نقص كبير في الوسائل المادية والبشرية، الشيء الذي لا يسمح لها بالتكفل اللائق بالمهام المنوطة بها وبالتالي يبقى التأطير على المستوى المحلي ضعيفا جدا ومراقبة الأنشطة والخدمات السياحية تكاد تكون منعدمة نظرا لعدم توفير الإمكانيات.

في هذا الشأن، تجدر الإشارة أن المديريات الولاية التي تم إنشاؤها منذ أكثر من عشرية لم تستفيد إلى حد الآن من مقرات إدارية ملائمة لمزاولة نشاطها وتشتغل حاليا في شقق ضيقة جدا أو محلات تحتوي علي عدد محدود من مكاتب تابعة في الأصل لمديريات ولائية أخرى تم وضعها بصفة مؤقتة تحت تصرف الإدارة المكلفة بالسياحة في انتظار انجاز المقرات الخاصة بها.

إن كل الدول التي أولت اهتماما خاصا لقطاع السياحة قصد جعله يساهم بصفة فعالة في الاقتصاد الوطني، عملت على جعل هياكل الإدارة المكلفة بهذا النشاط تستفيد من مقرات ملائمة في أحياء راقية لتكون واجهة للسياح المحليين والأجانب.

إضافة إلى هذا العائق، ورغم أن نشاط المصالح الخارجية للسياحة يعتمد بالدرجة الأولى على العمل الميداني المتمثل في مراقبة نوعية الخدمات في المؤسسات السياحية والفندقية ونظافة الشواطئ والمعاينة الدورية والمستمرة لمناطق التوسع السياحي من اجل الحفاظ عليها من التدهور من جراء تحويل العقار السياحي واستعماله لأغراض أخرى، نجد أن هذه المديريات لم تزود إلى حد الآن ولو بوسيلة نقل واحدة تمكنها من القيام بهذه المهام.

أما بخصوص ميزانيات التسيير المخصصة سنويا في إطار القوانين المالية لهذه المصالح الولائية فلا تزال ضعيفة جدا ولا تغطي على العموم سوى رواتب العمال وبعض النفقات الأخرى المتعلقة باقتناء اللوازم والأدوات المكتبية وتسديد فواتير الماء والكهرباء وهذا ما يفسر حاليا النقص الفادح في المنشورات والوثائق السياحية وغياب الأعمال الترقوية على المستوى المحلي.

هذه الوضعية، إن استمرت على حالها، ستؤدي لا محالة إلى فشل تنفيذ السياسة الجديدة للسياحة كما حصل في الماضي لأنه لا يكفي لتطوير قطاع اقتصادي معين المصادقة على خطة تنموية مهما كانت متكاملة وطموحة إن لم تتوفر الإرادة السياسية لإنجازها والتي ينبغي أن تترجم على أرض الواقع من خلال تسخير الإمكانيات والوسائل اللازمة لذلك.

المطلب الثالث: تأطير التكوين والتمهين

في مجال التكوين والتمهين، استفاد القطاع السياحي في منتصف السبعينات بخمس مؤسسات تكوينية تتمثل في مدرسة عليا للسياحة بالجزائر العاصمة مخصصة لتكوين الإطارات و معهدين للسياحة في كل من بوسعادة وتبزي وزو للتكوين في سلكي التقنيين والتقنيين السامين ومركزين لتكوين اليد العاملة المؤهلة في كل من قسنطينة ووهران.

رغم حاجة القطاع إلى التكوين وإعادة التأهيل بسبب الارتفاع المستمر للهياكل السياحية والفندقية إلا أن طاقات التكوين لم تعرف أي تطور بل بالعكس تم غلق مركزي قسنطينة ووهران لأسباب تبقى في اعتقادنا غير مبررة.

حاليا، تبلغ الطاقة الإجمالية للتكوين في المؤسسات الثلاثة الباقية حوالي 480 مقعدا بيداغوجي[1] وتبقى وهي ضئيلة جدا قياسا باحتياجات القطاع ومتطلبات التنمية السياحية التي تطمح إلى انجاز حوالي 138.000 سرير جديد[2] في حدود 2015 وهذا يستلزم، حسب المعايير الدولية للسياحة، استحداث 69.000 منصب شغل جديد ينبغي أن تكون 30% منها أي ما يقارب 20.700 فرد على الأقل مكونة في المدارس السياحية والفندقية المتخصصة.

بالنظر لطاقات التكوين المتوفرة حاليا ومتطلبات القطاع من اليد العاملة المؤهلة ومدة التكوين اللازمة، نعتقد أن المؤسسات التكوينية الحالية ستكون غير قادرة على تلبية الطلب على اليد العاملة المؤهلة لاسيما في بعض التخصصات الغير متكفل بها اليوم في المنظومة التكوينية للقطاع مثل وكلاء السياحة والإسفار، المرشد السياحي، التدليك الطبي في المحطات الحموية، المعالجة بمياه البحر، تقنيات تصنيف الفنادق، عاملات الغرف، الشرطة السياحية، الخ.

إن التكوين الحالي الموجه فقط للمهن المتعلقة بالطبخ والمرطبات والاستقبال والأعمال الإدارية والاقتصاد السياحي يبقى كلاسيكيا جدا وغير مكتمل وليس بإمكانه ضمان تحسين نوعية الخدمات السياحية مادام لا تزال هناك مهنا لها ارتباط وثيق بالإعمال الفندقية وبالسائح ولا يلقن بشأنها أي تكوين أو تدريب.

[1] وزارة السياحة: مديرية الموارد البشرية

[2] Ministère du Tourisme : La politique de développement du secteur du tourisme en Algérie –Horizon 2015-, Mars 2006, Page 12.

إن عدم ملائمة التكوين مع احتياجات القطاع ومتطلبات السياحة العصرية نتج عنه وفرة في اليد العاملة ذات التكوين الكلاسيكي وندرة كبيرة في بعض المهن التقنية ذات الاختصاص النوعي.

وأصبحت وضعية قطاع السياحة شبيهة جدا بما هو ساري حاليا في قطاع البناء أين يمكن للمقاول الحصول بسرعة فائقة على خدمات معماري أو مهندس دولة ويتعذر علية إيجاد مرصص أو عامل متخصص في البناء.

من ناحية أخرى، وحتى بالنسبة للتكوين الكلاسيكي فان التجهيزات البيداغوجية والعلمية وكذا البرامج التعليمية المستعملة لم تعرف أي تجديد يذكر منذ إنشاء هذه المؤسسات التكوينية التي أصبحت اليوم لا تتماشى مع التكوين الحديث في الفندقة والسياحة الذي يعتمد أكثر على الإعلام الآلي والمعلوماتية وتلقين اللغات الأجنبية في المخابر واللوازم المطبخية العصرية.

المطلب الرابع: تأطير التنمية السياحية

قصد دعم التنمية السياحية في الجزائر، أنشأت الوزارة المكلفة بالسياحة منذ عشرية تقريبا (فيفري 1998) الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وأعطيت لها، في إطار السياسة الوطنية للتنمية السياحية، مهام وصلاحيات واسعة تتمثل على الخصوص فيما يلي[1] :

- السهر على حماية مناطق التوسع السياحي والمحافظة عليها،

[1] المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد نظامها الأساسي.

- العمل على اقتناء كل الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي قصد تهيئتها وإدماجها ضمن الاحتياطات العقارية السياحية لتوضع في متناول المستثمرين في السياحة حسب دفاتر شروط محددة.

- إجراء دراسات التهيئة السياحية وإنجاز أشغال الشبكات القاعدية ذات المنفعة العامة للأراضي الموجهة للأنشطة السياحية والفندقية والحموية قصد تحضيرها لاستقبال المشاريع السياحية،

- العمل على ترقية مناطق التوسع السياحي على المستويين المحلي والخارجي بهدف جلب الاستثمارات السياحية.

لقد دعمت الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، سنة 2003، بتخويلها وظيفة إضافية جديدة تتمثل في إنجاز الدراسات السياحية التي كانت في السابق من اختصاص المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) التي تم حلها ونقل مهامها ووسائلها المادية والبشرية لهذه الوكالة قصد تقويتها وإعطائها دورا أساسيا في تفعيل وتأطير التنمية السياحية ابتداءا من الدراسات إلى غاية إنجاز المشاريع الاقتصادية السياحية ودخولها حيز الاستغلال.

رغم الإمكانيات والوسائل المادية والمالية والقانونية التي سخرت لفائدة هذه الوكالة إلا أنها لم تتمكن بعد من التحكم في مهامها ولا تزال إلى حد الآن تقوم بدور ثانوي لم تنشأ من أجله. في هذا الشأن، ينبغي الإشارة إلى أن الاعتمادات المالية التي تمنح للوزارة المكلفة بالسياحة في إطار الميزانية السنوية للتجهيز أو المخططات التنموية المتعددة

السنوات المتعلقة بالدراسات تحول إلى هذه الوكالة من أجل تسيير استعمالاتها بناءا على دفتر شروط تعاقدي مبرم بين الطرفين.

وبعد حصولها على الموارد المالية، تقوم الوكالة باختيار مكاتب دراسات من أجل إعداد الدراسات التي ترغب الوزارة في إنجازها وبالتالي تحولت هذه الوكالة إلى مجرد وسيط أو همزة وصل ما بين الوزارة وهذه المكاتب وتخلت بذلك عن الهدف الذي أنشأت من أجله والمتمثل في تنفيذ الدراسات بنفسها وليس عن طريق اللجوء إلى مؤسسات أخرى.

إن عدم توفر مكاتب دراسات متخصصة في السياحة في الجزائر هو الذي جعل الدولة تتخذ قرار إنشاء هذه الوكالة معتبرة إياها الأداة المتميزة لتنفيذ السياسة الوطنية للتنمية السياحية في كل مراحلها وكان من المفروض أن تعمل هذه الوكالة على تطوير الكفاءات واكتساب الخبرات والتجارب اللازمة التي تمكنها من أن تكون مؤسسة رائدة في هذا التخصص تتمتع بتفوق كبير ومصداقية مؤكدة في مجال الدراسات والتنمية السياحية.

لكن الملاحظ على أرض الواقع هو عدم قدرة هذه الهيئة إلى حد الآن على التكفل بمهامها بدليل أنها لم تنجز بنفسها، حسب المعلومات المستقاة من مصالح وزارة السياحة، ولو دراسة واحدة في مجال تخصصها وأسندت كل الدراسات في مجال التهيئة السياحية إلى مكاتب دراسة من دول أجنبية (إسبانيا، فرنسا، ايطاليا، تونس، مصر).

أكثر من ذلك، فإن ضعف التأطير وافتقار الوكالة إلى الكفاءات البشرية العالية المستوى لم يسمح لها برسم وتبني استراتجيه واضحة الأهداف والمعالم بخصوص العمل

المستقبلي لهذه الهيئة في مجال التكفل بالتهيئة السياحية. فعلى سبيل المثال، نعتقد أن هذه الهيئة وقعت في خطأ فادح بخصوص العمل الذي باشرت في انجازه والمتعلق بإعداد مخطط وطني توجيهي للتهيئة السياحية يكون بمثابة دليل أو خارطة وطنية للتنمية السياحية حيث قسم هذا المخطط إلى أجزاء متعددة يحتوي كل جزء منها على عدد معين من مناطق التوسع السياحي أسندت دراستها إلى مكاتب دراسات أجنبية مختلفة يشتغل كل واحد بمفرده دون أي تنسيق بينها.

إن التنافس ما بين مكاتب الدراسات والتي تأمل مستقبلا الحصول على بقية الأجزاء من المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية التي لم تطرح بعد بشأنها أي مناقصة، جعل هذه المكاتب تعمل في سرية تامة دون تبادل للمعلومات بينها بخصوص البرامج الاستثمارية المقترحة من طرفها بالنسبة لمناطق التوسع السياحي التي تكفلت بدراستها.

في نهاية المطاف، وعند عرض النتائج الأولية لهذه الدراسات تبين أن البرامج الاستثمارية المقدمة بصفة انفرادية من قبل مختلف هذه المكاتب كانت، في معظمها، متماثلة بحيث تم اقتراح فنادق من طراز 4 و 5 نجوم في كل المناطق السياحية تقريبا وأهملت الهياكل الفندقية الأخرى ذات الأصناف المتدنية وكذا المنتجات السياحية الأخرى مثل المحطات الحموية، التخييم العائلي، المرافق المخصصة للسياحة الشبابية الخ ...

إن اقتراحات مكاتب الدراسات المختارة تجعلنا نستنتج وكأن السياحة مختصرة في الفنادق الفاخرة فقط، في حين نجد أن كل البلدان تبني صناعتها السياحية على التنويع في الأصناف والمنتجات والخدمات.

إن هذا القصور يرجع، في رأينا، إلى نقص في النظرة ذات الطابع الشمولي في رسم الأهداف العامة للمخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية التي كان من المفروض أن تقدم لمكاتب الدراسات في شكل دفتر شروط واحد عوضا عن مجموعة من دفاتر شروط مجزئة ومتفرقة. فالأحسن أن يوضع أولا دفتر شروط عامة خاصة بالمخطط التوجيهي الشامل وتستخرج منه دفاتر شروط جزئية خاصة بكل منطقة توسع سياحي خاضعة للدراسة .

المطلب الخامس: تأطير الترقية السياحية

تلعب الترقية السياحية دورا أساسيا في التعريف بالقدرات والمؤهلات السياحية وفي تسويق المنتج السياحي الذي يتميز بخصوصية نوعية تتمثل في إجبارية استهلاكه في عين المكان ولا يمكن نقله إلى الخارج كبقية المنتجات الأخرى وهذا ما يفسر أهمية الترويج والدعاية والإعلام السياحي.

أسند تأطير هذه الوظيفة في الجزائر إلى الديوان الوطني للسياحة (ONT) الذي أنشأ سنة 1990 ومنذ ذلك الحين لا يزال يلعب دورا محتشما في مجال الترقية السياحية حيث تتلخص أهم نشاطاته في الوقت الراهن في المشاركة في عدد محدود من الصالونات المتخصصة في السياحة بالخارج وتنظيم صالون دولي سنوي للسياحة بالجزائر.

يعد الديوان الوطني للسياحة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وهذا ما جعل نشاطاته تفتقر للفعالية والمبادرات لأنه غير ملزم بالربحية ويحصل سنويا على ميزانيته من الخزينة العمومية خلافا لهيئات الترقية المماثلة الموجودة في البلدان الأخرى والتي

يحكمها نظام المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري وتحصل بالتالي على موارد مالية معتبرة من قبل الشركات السياحية المروج لأنشطتها إضافة إلى دعم الدولة الذي يبقى ضروريا لأن الأمر يتعلق كذلك بتحسين صورة البلاد في الخارج.

من بين النقائص الأخرى المسجلة على الديوان الوطني للسياحة، حسب المعلومات المستقاة من الوزارة، هو عدم إجراءه منذ إنشاءه لدراسات متعلقة بالأسواق السياحية الموجودة على مستوى أهم البلدان الموفدة للسياح وبالتالي تبقى مشاركة الجزائر في الصالونات الدولية والجهوية للسياحة غير مجدية ورمزية وتكتسي أحيانا طابعا سياسيا أكثر منه تجاريا وإلا كيف نفسر مشاركة الجزائر في تظاهرات سياحية منظمة في كل من تونس، ليبيا، مصر، الأردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة ولبنان علما وأن كل هذه البلدان لها نفس أهداف الجزائر وهي الحصول على سياح أجانب.

حسب المعلومات المستقاة لدى مصالح الوزارة المكلفة بالسياحة[1]، فإن مشاركة الجزائر في الفعاليات السياحية المنظمة في هذه البلدان يدخل في إطار التعاون الثنائي مع هذه البلدان حيث تنص الاتفاقيات الثنائية المبرمة معها على تشجيع المتعاملين على المشاركة في التظاهرات والفعاليات السياحية المنظمة في كلتا البلدين.

لكن إذا كان، على سبيل المثال، الجانب المصري له فائدة اقتصادية وتجارية في المشاركة في التظاهرات السياحية المنظمة في الجزائر لأنه يوجد طلب على المنتج السياحي المصري لدى المواطن الجزائري وبإمكان المؤسسات والوكالات السياحية المصرية جلب سياح جزائريين إلى بلدهم، فالعكس غير صحيح لأن العرض السياحي

[1] المصدر: وزارة السياحة، مديرية التعاون والاتصال.

الجزائري لا يستحوذ، في الوقت الحالي، على اهتمام السياح المصريين ومشاركة الجزائر في التظاهرات السياحية المصرية تكون بالتالي مكلفة ودون فائدة اقتصادية.

إن الاطلاع على منشورات الديوان الوطني للسياحة يبين أن هذا الأخير يفتقر إلى رصيد متنوع ومدروس من الدعائم الإعلامية بمختلف أشكالها الضرورية للأعمال الترقوية خاصة في المعارض والتظاهرات السياحية المنظمة في البلدان الأجنبية. حسب المعلومات المستقاة لدى المصلحة المكلفة بالترقية السياحية لدى هذه الهيئة فان الترقية السياحية في الأسواق الخارجية تتم بنفس الدعائم الإعلامية سواء تعلق الأمر بمعارض عامة أو معارض متخصصة في أنواع معينة من السياحة مثل السياحة الثقافية والآثارية، السياحة الحموية، سياحة الأعمال، السياحة الجبلية الخ.

وهنا يمكن أن نتساءل عن الجدوى من المشاركة الجزائرية في المعرض المتخصص في السياحة الحموية المنظم سنويا في فرنسا إذا لم تتوفر، من جهة، الدعائم الترقوية الخاصة بهذا النشاط السياحي ومن جهة أخرى، منتج سياحي حموي جزائري قابل للتسويق أو على الأقل اقتراح فرص شراكة في مجال الاستثمار من اجل تطوير هذا النوع من السياحة؟

على صعيد آخر، وكما اشرنا إليه سابقا، فان المنتج السياحي يتميز بخصوصية فريدة من نوعها تتمثل في كونه غير قابل للشحن ويتم استهلاكه في عين المكان وبالتالي يصعب تسويقه لان السائح لا يراه ولا يطلع عليه إلا عند استهلاكه. وهنا تبرز الأهمية البالغة للترقية السياحية والدعاية من اجل التعريف بالمنتج وإقناع السائح باقتنائه مسبقا والسفر إلى البلد المعين لاستهلاكه.

إن مثل هذه الأنشطة الترقوية لا يمكن لها أن تتم عن بعد أو بالمراسلة بل تتطلب العمل الجواري الدائم وهذا ما يفتقد إليه الديوان الوطني للسياحة الذي لا توجد له ممثليات سياحية على مستوى أهم الأسواق السياحية المتواجدة في البلدان الموفدة للسياح.

للتذكير، فتحت الجزائر ممثليات سياحية على مستوى خمس (05) بلدان أوروبية في بداية السبعينات استمر نشاطها إلى نهاية تلك العشرية وتم غلقها بعد ذلك بحجة أن الميثاق الوطني لسنة 1976 يشجع السياحة الداخلية على حساب السياحة الخارجية.

من باب المقارنة، توصلت تونس سنة 2001 إلى فتح 22 ممثلية سياحية تونسية[1] موزعة على أهم البلدان الأوروبية والأسيوية وأمريكا الشمالية. تجدر الإشارة كذلك أن بلدانا أخرى شبيهة بالجزائر فتحت هي الأخرى ممثليات سياحية لها في الخارج كمصر، المغرب، مالطا، سوريا، لبنان، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين الخ.

المبحث الثاني: قدرات الإنتاج السياحي ونوعية الخدمات

المطلب الأول: قدرات الإنتاج السياحي

بلغت، في نهاية 2004، طاقات الإنتاج السياحي 1.057 فندق موزعة كالآتي[2]:

- 73 وحدة فندقية تديرها 17 مؤسسة عمومية اقتصادية للتسيير السياحي تابعة لشركة مساهمة الدولة "التسيير السياحي" (Gestour)

[1] Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Plan d'action pour le développement durable du tourisme –Horizon 2010-, Août 2001, Page 18.

[2] المصدر: وزارة السياحة، مديرية تنمية الاستثمار السياحي.

- مركزان للسياحة وهما نادي الصنوبر والساحل (موريتي سابقا) اللذان يشتغلان بصفة استثنائية كإقامات للدولة يقطنها بعض إطارات الدولة والصحفيين.
- 59 وحدة فندقية تابعة للجماعات المحلية.
- مؤسستان عموميتان للسياحة الأسفار تتمثلان في النادي السياحي الجزائري والديوان الوطني للتنشيط السياحي.
- حظيرة فندقية تنتمي للقطاع الخاص تتكون من حوالي 923 فندق.

إلى هذا الرصيد الفندقي، تضاف شبكة لوكالات السياحة والأسفار يبلغ عددها 716 مؤسسة مملوكة من طرف القطاع الخاص.

تبلغ حاليا السعة الإجمالية للإيواء السياحي، كل القطاعات والأصناف مدمجة، حوالي 82.057 سرير موزعة حسب نوع السياحة كالآتي:

جدول رقم 18: توزيع سعة الإيواء السياحي الحالية حسب أنواع السياحة

نوع السياحة	عدد الأسر
حضرية	48.680
شاطئية	21.710
صحراوية	4.431
حموية	5.742
مناخية	1.411
المجموع	82.034

المصدر: وزارة السياحة، مديرية التنمية

أما حسب درجة تصنيفها، فتتوزع سعة الإيواء السياحي كالآتي:

الجدول رقم 19: توزيع سعة الإيواء السياحي حسب درجة التصنيف

درجة التصنيف	عدد الفنادق	عدد الأسرة
الفئة الأولى 5 *	13	4.590
الفئة الثانية 4 *	22	3.383
الفئة الثالثة 3 *	67	14.857
الفئة الرابعة 2 *	62	5.415
الفئة الخامسة 1*	42	2.315
الفئة السادسة (بدون تصنيف)	851	51.474
المجموع	1.057	82.034

المصدر: وزارة السياحة مديرية التنمية

من خلال الجدولين السابقين، يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

- إن سعة الإيواء السياحي في الجزائر (82.034 سرير) تعتبر ضئيلة جدا مقارنة مع البلدان المجاورة حيث وصلت هذه السعة إلى 210.000 سرير في تونس وإلى 200.000 سرير في المغرب . إضافة إلى ذلك ، فإن الجزائر تعتبر بلد وقارة في نفس الوقت نظرا لشاسعة إقليمها وبعد مدنها، الشيء الذي يجعل الكثير من المواطنين الذين يتنقلون إلى بعض جهات الوطن لأسباب عدة مضطرين لقضاء ليلتهم بها.

- إن سعة الإيواء من الفئة السادسة، (أي الغير مصنفة) تمثل 51.474 سرير. معنى هذا أن 62.74 % من إجمالي الأسرة غير صالحة للسياحة وحتى طاقة الإيواء المصنفة التي تعادل 30.560 سرير، فجزء ضئيل منها يقدر بحوالي 7.000 سرير[1] فقط يستجيب إلى معايير ومتطلبات السياحة الدولية.

- إن عدد الفنادق الفاخرة المصنفة في فئة خمس نجوم والموجهة لسياحة الأعمال والمؤتمرات لا يفوق عددها 13 فندقا على مستوى القطر الجزائري بسعة إجمالية قردها 4.590 سرير فقط ممركزة في معظمها في العاصمة. وهنا يبرز عجز كبير في هذا النوع من الإيواء السياحي بحيث أصبح من الصعوبة بمكان تنظيم ندوة دولية أو جهوية لأن ذلك يتطلب تدخل السلطات العليا للبلاد من أجل مصادرة كل الفنادق على مستوى عدة ولايات كما حدث ذلك، على سبيل المثال، بمناسبة انعقاد اجتماع القمة العربية في الجزائر العاصمة سنة 2005 حيث تم حجز فنادق كل من ولايات الجزائر، تيبازة، بومرداس والبليدة.

- إن العجز في الإيواء السياحي لا يخص سياحة الأعمال والمؤتمرات وحدها بل يشمل كذلك الأنواع الأخرى. فالسياحة الشاطئية لا تلبي حتى حاجات المواطنين الجزائريين إذ تتوجه سنويا أعداد هائلة إلى البلدان المجاورة لاستهلاك نفس المنتج السياحي، والرياضيون لا يجدون هياكل استقبال ملائمة في السياحة المناخية لإجراء تدريباتهم ويتوجهون، لهذا الغرض، إلى الخارج. كما أن العائلات الجزائرية لا تتمكن هي الأخرى من الحصول على أماكن

[1] Ministère du Tourisme et de l'Artisanat : Plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie – Horizon 2010 – page 15.

بسهولة في المراكز الحموية، والمتنقل إلى مختلف المدن الهامة في الجزائر قد لا يجد أيضا غرفة لقضاء ليلته.

المطلب الثاني: نوعية الخدمات السياحية

تشكل نوعية الخدمات نقطة سوداء بالنسبة للسياحة الجزائرية حيث يبقى مستوى هذه الخدمات متدنيا جدا قياسا بالمعايير والمواصفات الدولية ويرجع هذا، بالدرجة الأولى، إلى العوامل التالية:

- نمط التسيير الحالي حيث أن معظم الفنادق الهامة لا تزال تابعة للقطاع العمومي ومسيرة بطريقة إدارية تفتقر للإبداع والمبادرات الفردية،
- ضعف طاقات الاستقبال وغياب المنافسة لم يساعدا على تحسين نوعية الخدمات السياحية،
- غياب حوافز تشجيعية مالية وجبائية من طرف الدولة لحث ملاك الفنادق الخاصة على ترميم وتجديد وإعادة تأهيل فنادقهم لاسيما تلك الموروثة عن العهد الاستعماري والتي توجد في معظمها في وضعية مزرية،
- نقص التشريع والتنظيم المتعلقين بتقييس المهن والأنشطة السياحية والفندقية انعكس سلبا على نوعية الخدمات السياحية،
- ضعف عملية المراقبة وافتقار المصالح المكلفة بتنفيذها إلى الوسائل المادية الضرورية لتنفيذ هذه المهمة،

إضافة إلى كل هذه العوامل التي لها علاقة مباشرة بنوعية الخدمات، ينبغي الإشارة أن إعداد المنتج السياحي مرتبط بعدة قطاعات وهذا يتطلب التشاور والتنسيق بينها لأن أي إهمال أو تقصير في إحدى القطاعات ينعكس سلبا على نوعية المنتجات السياحية.

المبحث الثالث: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: مساهمة قطاع السياحة في الناتج الوطني الخام

تساهم السياحة بقدر وافر في الناتج الإجمالي للكثير من البلدان وهذا ما جعل معظم الدول تولي اهتماما بالغا لهذا النشاط في مختلف الخطط التنموية. على عكس ذلك، نجد في الجزائر أن القطاع السياحي لم يتوصل بعد إلى لعب دور هام في الاقتصاد الوطني كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم 20: مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي الوطني

الوحدة النقدية: مليون دج

البيانات / لسنوات	الناتج الإجمالي لقطاع السياحة	الناتج الإجمالي الوطني	نسبة مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي الوطني
1995	38.359,0	2.446685,6	01,56
1996	45.808,2	3.154.349,9	01,45
1997	52.251,1	3.412.982,8	01,52
1998	55.949,5	3.579.683,3	01,56
1999	59.793,2	4.172.838,1	01,43
2000	63.409,2	5.116.430,3	01,23
2001	69.158,2	5.267.040,4	01,31
2002	76.106,3	5.585.679,2	01,36
2003	81.148,5	6.287.347,9	01,29
2004	85.416,2	7.279.456,1	01,17

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات : الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى عدة جداول واردة في نشرية الديوان الوطني للإحصاء "المعطيات الإحصائية" رقم 433، أكتوبر 2004

من خلال هذا الجدول، يتضح أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي لم تتعد خلال العشرية الماضية 1.56 % وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا ببعض البلدان الأخرى حيث تساهم السياحة في تونس على سبيل المثال بحوالي 30 % في الناتج الإجمالي الخام.

ويعود هذا في اعتقادنا، إلى العجز الكبير الذي يسجله القطاع السياحي في العرض السياحي بسبب طاقات الإنتاج التي تبقى ضعيفة جدا ولا تتمكن من تلبية حاجات المواطنين المحليين الذين يلجئون في الكثير من الأحيان إلى قضاء عطلهم في الخارج لعدم تمكنهم من الحصول على أماكن في المركبات السياحية خاصة في فصل الصيف.

وفي رأينا، لا يجب أن نربط ضعف مساهمة قطاع السياحة في الناتج الإجمالي بالأوضاع الأمنية لأن غياب أو تدني الطلب السياحي الخارجي قد عوضه الطلب الداخلي الذي عرف نموا مستمرا.

من ناحية أخرى، ظلت الأسعار، هي الأخرى، في ارتفاع مستمر في قطاع السياحة على عكس ما حدث في الكثير من البلدان التي عرفت أحداثا وظروفا أمنية مشابهة بتلك التي عرفتها الجزائر والتي أدت إلى انهيار كبير للأسعار واضطرت سلطاتها العمومية إلى التدخل من اجل تقديم إعانات مالية ومنح إعفاءات ضريبية للحفاظ على نشاط هذا القطاع .

من خلال ما سبق، نستنتج أنه، خلافا لما يعتقده البعض، أن السياحة الجزائرية لم تتأثر كثيرا بالظروف الأمنية من حيث الإيرادات المالية بالعملة المحلية بل بالعكس نجد أن معدل مساهماتها في الناتج الإجمالي قد أنخفض بعد تحسن الأوضاع الأمنية من 1,56 % سنة 1995 إلى 1,17 % سنة 2004.

من هنا نستنتج أن انخفاض معدل مساهمة قطاع السياحة في الناتج الوطني الخاص يفسر بارتفاع النواتج الإجمالية للأنشطة الاقتصادية والتجارية الأخرى التي كانت متأثرة فعلا من الأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر في التسعينيات ومن جراء الظروف الأمنية التي انعكست سلبا على الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد.

المطلب الثاني: مساهمة قطاع السياحة في إنتاج القيمة المضافة

إن مساهمة قطاع السياحة في إنتاج القيمة المضافة خلال المرحلة الممتدة من 1995 إلى 2004 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 21: مساهمة القطاع السياحي في القيمة المضافة الإجمالية

الوحدة النقدية: مليون دج

البيانات / السنوات	الناتج الإجمالي لقطاع السياحة	القيمة المضافة المنتجة في قطاع السياحة	نسب القيمة المضافة المحققة في السياحة	نسب القيمة المضافة الإجمالية
1995	38.359,0	26.798,0	69.86	64.11
1996	45.808,2	31.888,2	69.61	64.91
1997	52.251,1	36.216,1	69.31	64.90
1998	55.949,5	38.795,5	69.34	61.94
1999	59.793,2	42.103,4	70.41	62.28
2000	63.409,2	45.293,9	71.43	62.28
2001	69.158,2	50.018,9	72.32	67.05
2002	76.106,3	53.366,9	70.12	66.17
2003	81.148,5	59.360,5	73.15	65.68
2004	85.416,2	62.640,6	73.33	68.50

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات : الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى عدة جداول واردة في نشرية الديوان الوطني للإحصاء "المعطيات الإحصائية" رقم 433، أكتوبر 2004.

من خلال هذا الجدول، نستنتج أن معدل إنتاج القيمة المضافة المحققة في قطاع السياحة خلال العشرية المشار إليها في الجدول أعلاه يفوق المعدل الوسطي الإجمالي لإنتاج القيمة المضافة على المستوى الوطني وهذا يعبر عن أهمية السياحة كقطاع اقتصادي في خلق الثروة لو أعطي لها الاهتمام اللازم.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات

تشكل السياحة إحدى القطاعات الأساسية لتصدير الخدمات. وكما اشرنا إليه سابقا بلغت المبادلات السياحية الدولية سنة 2004 ما يقارب 623 مليار دولار أمريكي. وعليه، فان لهذه التدفقات المالية اثر كبير على موازين المدفوعات لمختلف الدول حيث تسعى كل واحدة منها إلى تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل التوصل إلى إحداث توازن ما بين الإيرادات والنفقات السياحية.

في هذا الشأن، يوضح الجدول التالي الإيرادات والنفقات المالية التي حققتها الجزائر من السياحة الدولية:

جدول رقم 22: إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة

الوحدة النقدية: (01) مليون دولار أمريكي

السنوات	المداخيل	المصاريف	الرصيد
1985	118	606	-448
1990	105	149	-44
1991	84	137	-90
1992	74	164	-104
1993	73	177	-86
1994	49	135	-154
1995	32	186	-143
1996	45	188	-116
1997	28	144	-195
1998	74	269	-195
1999	80	250.9	-170.9
2000	95.7	192.5	-96.8
2001	99.5	193.9	-94.4
2002	110.7	248	-137.3
2003	112	255	-143
2004	178.5	380.9	-202.4

الديوان الوطني للإحصائيات

إن القراءة المتمعنة لهذا الجدول تقودنا إلى استخلاص الاستنتاجات التالية:

- ظل ميزان المدفوعات الجزائري في بابه المتعلق بالسياحة سالبا خلال كل الفترة وهذا معناه أن الجزائر تطلب (تستورد) الخدمات السياحية أكثر مما تعرض (تصدر).

- أن النفقات التي يقوم بها المواطنون الجزائريون على الخدمات السياحية في الخارج تفوق، في تقديرنا، بكثير المبالغ الواردة في هذا الجدول لأن هذه الأخيرة تعبر فقط عن عمليات الصرف الرسمية التي تمت لدى البنوك الجزائرية في إطار ما يسمح به القانون.

- في الواقع، فإن معظم الأفراد الجزائريين المتوجهين إلى الخارج يلجئون إلى السوق السوداء للحصول على موارد مالية إضافية بالعملة الصعبة قد تصل، في تصورنا، إلى أربعة أو خمسة أضعاف المبالغ المحصل عليها لدى البنوك.

- نفس الملاحظة السابقة تنطبق على الإيرادات المالية المحصلة حيث أن المبالغ المسجلة تعبر فقط عن عمليات الصرف الرسمية التي تتم على مستوى البنوك. لكن هناك بعض السياح والكثير من الجزائريين، أن لم نقل معظمهم، المقيمين في الخارج الذين يلجئون إلى تصريف عملاتهم الأجنبية في السوق السوداء عند دخولهم إلى الجزائر. ومثل هذه العمليات لا تظهر بطبيعة الحال في ميزان المدفوعات.

- تكون النفقات على الخدمات السياحية مرتفعة أكثر لو وجدت هناك حرية في الصرف وتسهيلات في منح التأشيرات. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النفقات السياحية المسجلة في سنة 1985، حيث بلغت 606 مليون دولار أمريكي بسبب سهولة الحصول على التأشيرات آنذاك وقرار الحكومة الجزائرية بالسماح للموظفين السامين فقط بتحويل سنويا قيمة مالية تعادل مرتب شهر واحد عند توجههم إلى الخارج في عطل.

أخيرا، تجدر الإشارة إلى ملاحظة هامة جدا بخصوص الإيرادات المالية بالعملة الصعبة المحصلة من السياحة في الجزائر وتتعلق بالوزن المعتبر الذي تسجله رغم ضعفها الحالي في الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

فعلى سبيل المثال، حققت السياحة سنة 2004 إيرادات مالية بالعملة الصعبة قدرها 178.5 مليون دولار أمريكي وهذا الرقم يمثل 22 % من مجموع قيمة الصادرات خارج المحروقات التي بلغت، خلال نفس السنة، 788 مليون دولار أمريكي[1] أي أن السياحة حققت وحدها، في ظرف غير يسير بالنسبة لهذا النشاط، أكثر من خمس الإيرادات المالية بالعملة الصعبة خارج قطاع المحروقات.

المطلب الرابع: مساهمة قطاع السياحة في التشغيل

تعتبر السياحة إحدى القطاعات الهامة في خلق مناصب الشغل لان هذا القطاع يعتمد أكثر على العنصر البشري في إنتاج الخدمات السياحية لأن العلاقات الاجتماعية هي في حد ذاتها جزء من المنتج السياحي كما أوضحنا ذلك سابقا. وتساهم الصناعة السياحية في استحداث ثلاث فئات رئيسية من مناصب الشغل وهي:

أ- مناصب الشغل المباشرة: ويقصد بها مناصب الشغل التي ينشئها النشاط السياحي بصفة مباشرة مثل العمال الذين يشتغلون في هياكل الإيواء السياحي والمطاعم والترفيه السياحي ووكلات السفر..

[1] Ministère du Tourisme, La politique de développement du secteur du tourisme en Algérie, Mars2006, Page 11.

ب- مناصب الشغل الغير مباشرة: ويقصد بها مناصب الشغل المستحدثة بصفة غير مباشرة في أنشطة لها علاقات أمامية وخلفية مع النشاط السياحي مثل النقل بمختلف أشكاله، قطاع البناء، الصناعات التقليدية والتذكارية، صناعات التأثيث والتجهيزات الفندقية..

ج- مناصب الشغل المنجذبة: ويقصد بها مناصب الشغل الناجمة عن أنشطة ليست لها علاقة مباشرة بالسياحة ولكنها ضرورية لها مثل الزراعة، الإدارة، الصحة البنى التحتية..

حسب تقرير[1] أعدته الوزارة المكلفة بالسياحة في سنة 2003 يساهم القطاع الفندقي في مجال التشغيل بحوالي 27.000 منصب عمل دائم ومباشر يعود 12.000 منها للقطاع العمومي والباقي، أي 15.000 منصب شغل، تابعة للقطاع الخاص. يوجد ذلك حوالي 125.000 فرد يشتغلون بصفة دائمة في القطاع الشبه سياحي المشكل من شبكة المقاهي والمطاعم المصنفة وغير المصنفة وبالتالي يبلغ التشغيل الإجمالي في القطاعين السياحي والشبه السياحي حوالي 152.000 منصب شغل مباشر ودائم.

إضافة إلى هذا العدد، يساهم القطاع السياحي في خلق ما يقارب 15.000 منصب شغل مؤقت (موسمي) يتم استحداثها سنويا لاسيما خلال الموسم الاصطيافي.

إن تحليل هذه الأرقام يجعلنا نستنتج أن التشغيل في القطاع الفندقي يبقى ضعيفا نسبيا ولا يصل حاليا إلى مستوى المعايير الدولية التي تشير إلى أن كل سريرين مستغلين يقابلهما منصب شغل واحد(01). انطلاقا من سعة الإيواء السياحي الإجمالية والتي تفوق

[1] Ministère du Tourisme : Note sur les effets économiques et sociaux du tourisme, 2003, Pages 20 et 21.

82.000 سرير كان من المفروض أن يصل التشغيل في القطاع الفندقي على الأقل إلى 41.000 منصب شغل دائم ومباشر في حين نجده في حدود 27.000 منصب فقط.

ويعود الضعف في التشغيل إلى عدة عوامل نذكر منها ما يلي:

- العجز في هياكل الإيواء السياحي وغياب المنافسة ترك المسيرين سواء في القطاع العمومي أو الخاص لا يقومون ببدل قصارى جهدهم من اجل استغلال كل المتاحات والطاقات المتوفرة على مستوى مؤسساتهم.
- تفتقر كل المؤسسات الفندقية إلى وظيفة التنشيط الترفيهي والتي تعتمد كثيرا على العنصر البشري.
- اللجوء إلى التشغيل الغير مصرح به لاسيما على مستوى القطاع الخاص

المبحث الرابع: الوضعية الحالية للاستثمار السياحي وصعوبات تنميته

المطلب الأول: الوضعية الحالية للاستثمار السياحي

تتميز الوضعية الحالية للاستثمار السياحي بوجود حوالي 288 مشروع سياحي[1] قيد الإنجاز بسعة إيواء إجمالية قدرها 27.292 سرير بكلفة مالية مقدرة بحوالي 43 مليار دينار.

تجدر الإشارة أن المشاريع التي هي في طور الانجاز تعود في معظمها إلى القطاع الخاص وبالتالي فإن الكلفة المالية لهذه لمشاريع هي مجرد تقييمات مالية مصرح

[1] Ministère du Tourisme : Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme à fin 2004, Juin 2005 page 2.

بها من طرف أصحابها ولا تعكس، في اعتقادنا، الحجم الحقيقي للتمويل اللازم لانجازها وتتطلب بكل تأكيد إعادة تقييم وتصحيح من اجل الحصول على كلفة تقترب من الواقع.

في هذا الشأن ينبغي إضافة تكاليف دراسات التهيئة السياحية وانجاز الأشغال المتعلقة بالشبكات القاعدية (تجزئة مناطق التوسع السياحي، تزويدها بالماء والكهرباء والغاز، تصريف المياه القدرة ومعالجتها، شق الطرقات الخ...) التي تقع على عاتق الدولة طبقا للمادة 17 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق ومواقع التوسع السياحي.

حسب أنواع السياحة، تتوزع المشاريع الاستثمارية الموجودة قيد الانجاز كالتالي:

- 187 مشروع للسياحة الحضرية (% 64.93)
- 69 مشروع للسياحة الشاطئية (% 23.95)
- 23 مشروع للسياحة الحموية (% 07.98)
- 06 مشاريع للسياحة المناخية (% 02.08)
- 01 مشروع واحد للسياحة الصحراوية (% 00.34)

بناء على التحقيقات التي قامت بها وزارة السياحة في مجال الاستثمار، فإن 20 % فقط من المشاريع المشار إليها أعلاه موطنة داخل مناطق التوسع السياحي[1]. بعبارة أخرى، إذا كانت معظم المشاريع السياحية التي هي الآن في طور الإنجاز لا تتواجد داخل مناطق التوسع السياحي التي أنشئت خصيصا لهذا الغرض فهذا يدل، بكل تأكيد،

[1] Ministère du Tourisme, Etat des projets d'investissements dans le secteur du tourisme à fin 2004, juin 2005, page 6.

على قصور سياسة التهيئة السياحية التي لم تتوصل بعد إلى تحضير العقار السياحي ووضعه في متناول المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

كما أن لجوء المستثمرين في السياحة إلى اقتناء أراضي لدى الخواص خارج الأقطاب السياحية التي تريد الدولة تطويرها يتعارض مع الأهداف العامة المسطرة في هذا المجال ويجعل المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية الذي ينبغي أن يكون بمثابة دليل للاستثمار دون جدوى.

في هذا الشأن، تشير دراسة[1]، أعدتها وزارة السياحة، أن 48.61 % من المشاريع الاستثمارية في السياحة التي توجد حاليا في طور الإنجاز تحصلت بوسائلها الخاصة على العقار لدى الخواص. إضافة ذلك، توجد حاليا، حسب نفس الدراسة، 548 مشروع سياحي معتمد لم تنطلق بعد في الانجاز بسبب عدم حصول أصحابها على عقار سياحي مهيأ.

أمام هذا المشكل العويص المعرقل للتنمية السياحية الذي لا يمكن حله على المدى القصير لأن إعداد الدراسات التقنية الخاصة بمسح الأراضي الداخلة في المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية وإنجاز الأشغال المتعلقة بالشبكات القاعدية لهذه الأراضي يتطلبان وقتا طويلا واعتمادات مالية معتبرة. ومن ثم يطرح سؤال بخصوص تنفيذ السياسة السياحية المعتمدة حاليا ولاسيما المحور المتعلق بالبرنامج الاستثماري المتمثل

[1] Ministère du Tourisme : Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme à fin 2004, juin 2005 page 2.

في تطوير طاقة إيواء سياحي إضافية قدرها 138.000 سرير جديد في حدود سنة 2015 كما هو وارد في الإستراتيجية التنموية للقطاع [1].

المطلب الثاني: صعوبات الاستثمار السياحي

على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى، يعاني الاستثمار السياحي من بعض العراقيل الإدارية الناجمة عن بعض التشريعات والتنظيمات الغير شفافة والتي أدت إلى بروز أشكال متعددة للبيروقراطية لا تزال تتسبب في غياب المناخ الملائم والمحفز لدعم الاستثمار وترقيته في الجزائر.

إضافة إلى ذلك فإن الاستثمار السياحي يعاني حاليا بصفة خاصة من صعوبتين أساسيتين وهما:

1. صعوبة الحصول على العقار السياحي المهيأ

رغم الاهتمام الذي أولته الدولة منذ منتصف الستينات للمحافظة على الموارد السياحية من خلال إصدار الأمر رقم 66-62 المؤرخ في 28 مارس 1966 المتعلق بمناطق ومواقع التوسع السياحي إلا أن العقار السياحي لا يزال يشكل أهم عقبة أمام الاستثمار السياحي ويتجلى ذلك من خلال فقدان القطاع السياحي لمخطط وطني توجيهي للتهيئة السياحية مكتمل ومحين وتبعا لذلك غياب احتياطات عقارية سياحية مهيأة قابلة لاستقبال المشاريع السياحية والفندقية كما سنرى ذلك من خلال تطرقنا لهاتين المعضلتين.

[1] Ministère du Tourisme : La politique de développement du secteur du tourisme en Algérie – Horizon 2015 , Mars 2006, page 12.

أ- المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية:

تكمن الأهداف الأساسية للأمر 66-62 المشار إليه أعلاه في إعداد مخطط وطني توجيهي للتهيئة السياحية يكون بمثابة دليل أو خارطة للتنمية السياحية وكذا وضع الشروط الضرورية لتنمية الاستثمار السياحي في إطار منسجم مع المعطيات الطبيعية والثقافية والعمرانية الخاصة بكل منطقة.

غير انه ولظروف متعددة متعلقة خاصة بتهميش القطاع وعدم استقراره على المستوى المؤسساتي لم تجسد أحكام هذا الأمر على ارض الواقع إلى غاية بداية الثمانينات أين شرعت الدولة في انجاز دراسات تقنية أسفرت على تحديد 174 منطقة توسع سياحي على المستوى الوطني، أجريت بشأنها الدراسات الأولية وتوقفت العملية عند هذا المستوى دون استكمالها بالدراسات التفصيلية اللازمة لإعداد المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية وتشخيص طبيعة ونوعية المشاريع الاستثمارية الواجب تنفيذها في إطار هذا المخطط.

أكثر من ذلك، لقد أصبحت اليوم هذه الدراسات قليلة الجدوى وغير مسايرة للتحولات التي عرفتها الجزائر وهذا لعدة أسباب نذكر منها على الخصوص ما يلي:

- لقد تمت هذه الدراسات في مرحلة كانت الدولة فيها هي المستثمر الأساسي ولم يراع وقتها عنصر المردودية المالية لان سياسة الدولة آنذاك كانت تهدف، قبل كل شيء، إلى إحداث توازن جهوي وفك العزلة عن بعض المناطق. أما في المرحلة الراهنة، فقد تخلت الدولة تماما عن الاستثمار السياحي الذي أسندت تنميته إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي وبطبيعة الحال فإن هذا الأخير

يسعى إلى تعظيم الأرباح ويتجه، تبعا لذلك، إلى اختيار المناطق السياحية ذات القيمة التجارية المرتفعة.

- لم تكن للدولة صعوبات في الحصول على الأراضي اللازمة لانجاز المشاريع الاستثمارية حتى ولو كانت هذه العقارات تابعة للقطاع الخاص حيث كان بإمكانها الاستيلاء عليها بمجرد احتياجها لها على أن تتم إجراءات نزع الملكية لاحقا مقابل تعويضات لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الحقيقة للأراضي في اغلب الحالات. لكن اليوم حدث هناك تطور في التشريع الجزائري بخصوص نزع ملكية الأراضي الخاصة إذ لا يمكن للدولة الحصول على هذه الأراضي إلا بعد القيام بكل الإجراءات القانونية وتعويض المالكين حسب أسعار السوق ويمكن لهؤلاء اللجوء إلى الخبرة الخاصة لتحديد قيمة ممتلكاتهم.

- اكتفت الدراسات المنجزة بتحديد مناطق التوسع السياحي وإحصاء الموارد السياحية التي تزخر بها دون رسم البرامج الاستثمارية الواجب تنفيذها داخل هذه المناطق. إضافة إلى ذلك فإن مكاتب الدراسات أنجزت عملا تقنيا يتعلق بمسح للأراضي الموجودة داخل مناطق التوسع السياحي المحددة دون القيام بالتحريات والتحقيقات اللازمة لتحديد طبيعة ملكية هذه الأراضي التي ستصادر آجلا أم عاجلا ما دام أنها أصبحت من مكونات العقار السياحي.

- عرفت الكثير من مناطق التوسع السياحي تحويلات كلية أو جزئية لأراضيها التي استعملت في تطوير مشاريع لا علاقة لها مع السياحة بل تتنافى أحيانا معها. وكمثال على ذلك، منطقة التوسع السياحي المسماة "الجميلة" المتواجدة بعين بنيان غرب الجزائر العاصمة التي لم يبق منها إلا الاسم ما دام أن جميع

أراضيها قد حولت إلى أغراض أخرى ولم تصبح بإمكانها استقبال مشاريع فندقية جديدة.

- منذ انجاز الدراسات السالفة الذكر في بداية الثمانينات، عرفت بعض الجهات المجاورة أو غير البعيدة عن مناطق التوسع السياحي نموا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا هاما وتطورا هائلا في البنى التحتية ينبغي أخذه بعين الاعتبار في إعداد أو مراجعة الدراسات واقتراح البرامج الاستثمارية. وكأحسن مثال على ذلك، منطقة التوسع السياحي لولاية جيجل التي فكت عنها العزلة تماما من خلال انجاز مطار وميناء دوليين وتزويدها بطريق شرقي سريع نحو قسنطينة وتحسين الطريق الغربي نحو مدينة بجاية وربطها بشبكة النقل بالسكك الحديدية إضافة إلى بناء جامعة وإقامة الكثير من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الهامة. وعليه، فان البرنامج الاستثماري المقترح وقت تحديد هذه المنطقة السياحية في بداية الثمانينات يختلف عن البرنامج المفترض اقتراحه اليوم لنفس المنطقة التي أصبحت صالحة لتكون قطبا هاما للسياحة الدولية.

ب- الاحتياطات العقارية السياحية:

من الناحية القانونية، سمحت الدراسات الأولية التي أجريت في إطار إعداد المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية على الأقل بتحديد جغرافي للاحتياطات العقارية السياحية وتم هذا بموجب المرسوم رقم 88-332 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 حيث أصبحت هذه الاحتياطات محمية بقوة القانون ولا يجوز استغلالها إلا من اجل تطوير الأنشطة السياحية.

رغم أن هذه الاحتياطات العقارية قد خولها القانون الطابع السياحي إلا أن تسييرها اسند في السابق للجماعات المحلية ولم يكن للوزارة المكلفة بالسياحة حق التصرف فيها أو توطين داخلها مشاريع استثمارية حتى ولو كانت ذات طابع سياحي لان ملكية الأراضي تعود لجهات أخرى (أملاك الدولة، البلديات، مؤسسات عمومية، خواص..).

من ناحية أخرى، لم تتمكن الوزارة المكلفة بالسياحة القيام بالمهام المخولة لها والمتعلقة بعملية التهيئة السياحية قصد تحضير أراضى الاحتياطات العقارية السياحية ووضعها في متناول المستثمرين بسبب عدم ملكيتها لهذه الأراضي إذ لا يمكن لها انجاز أشغال خاصة بتهيئة عقارات تابعة للغير.

إن الضغوطات المختلفة على العقار، أدت ببعض السلطات المحلية إلى خرق التشريع الساري المفعول المتعلق بحماية العقار السياحي حيث سمحت لنفسها بمنح ترخيصات لإقامة بناءات فردية ومشاريع استثمارية لا صلة لها بالسياحة داخل مناطق التوسع السياحي الشيء الذي تسبب في تشويه هذه الأخيرة وفي تقليص العقار السياحي بشكل كبير.

قصد وضع حد لهذه التجاوزات والتكفل الجيد بالعقار السياحي أنشئت السلطات العمومية، بعد مرور عشرية كاملة على تحديد مناطق التوسع السياحي، الوكالة الوطنية لتنمية السياحة[1] التي تعد الأداة المتخصصة في الحفاظ على الموارد السياحية وتهيئتها وتطويرها في إطار الاستثمار السياحي.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 98- 70 المؤرخ في 21 فيفري 1998 .

تعمل في الوقت الراهن هذه الوكالة على تحيين دراسات التهيئة السياحية قصد استكمال المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية من جهة، وعلى حصولها على ملكية الأراضي الموجودة داخل مناطق التوسع السياحي عن طريق اقتناءها من ملاكها وتهيئتها لتصبح قابلة لاستقبال المشاريع الاستثمارية من جهة أخري.

في مرحلة أولى، مست هذه العملية عشرون (20) منطقة توسع سياحي اعتبرت ذات أولوية في التنمية السياحية وخصص لها غلاف مالي قدره 170 مليون دج[1] كشطر أول من التمويل المقرر لهذه العملية. وتم اختيار هذه المناطق على أساس عدة معايير، نذكر منها على الخصوص ما يلي:

- الطلب الاستثماري المسجل في المناطق المعنية،
- وجود منشآت قاعدية مساعدة على الاستثمار،
- المتاحات السياحية والطبيعية والثقافية التي تمتاز بها هذه المناطق،
- ميولات السوق الداخلية والخارجية.

حسب المعلومات المستقاة من المديرية المكلفة بالتنمية السياحية لدى وزارة السياحة فإن الدراسات التقنية النهائية قد تم انجازها بصفة كاملة من طرف أربع (04) مكاتب دراسات أجنبية: مكتبين من مصر، ومكتب (01) من تونس ومكتب (01) من ايطاليا. كما شرعت الوكالة الوطنية لتنمية السياحة في عملية اقتناء الأراضي من اجل تهيئتها باعتمادات مالية نهائية (concours définitifs) تتحملها الدولة على عاتقها طبق لأحكام المادة رقم 07 من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

[1] وزارة السياحة: عرض حول مخطط التهيئة السياحية كاداه لتنمية الاستثمار، جويلية 2002، ص 4.

في حالة استمرار تقدم هذه العملية على الوتيرة الحالية وتوفر الإرادة السياسية للنهوض بالتنمية السياحية، نعتقد أن قطاع السياحة سيتوصل على المدى المتوسط، أي في ظرف ثلاث سنوات على الأكثر، إلى التحكم في العقار السياحي وحل هذه المعضلة التي لا تزال تشكل العائق الأساسي للاستثمار السياحي.

2. صعوبة تمويل الاستثمارات السياحية

أ- خصوصيات الاستثمار السياحي:

تشير بعض المعطيات الواردة في تقرير صادر عن المجلس الوطني للسياحة[1] أن الاستثمار السياحي، لاسيما في مجال الفندقة، يتميز على العموم بالخصائص التالية:

- يستلزم رؤوس أموال ضخمة وتمويلات طويلة المدى،
- يتطلب آجال انجاز طويلة نسبيا تتراوح عادة ما بين ثلاث (03) إلى خمس (05) سنوات،
- يبدأ في تحقيق المردودية المالية على المدى المتوسط بعد فترة تتراوح ما بين اثنين (02) إلى ثلاث (03) سنوات حسب طبيعة وحجم الاستثمار،

من المعطيات السابقة الذكر، نستنتج أن المشاريع الفندقية تستغرق ما بين فترة الانجاز ومرحلة الدخول في المردودية مدة زمنية تتراوح من خمس (05) إلى سبع

[1] المجلس الوطني للسياحة: تقرير حول تمويل الاستثمار السياحي، مارس 2003، ص 2.

(07) سنوات حسب طبيعة وأهمية المشاريع، يظل خلالها الرأسمال الموظف مجمدا في شكل أراضي وبنايات وتجهيزات ومعدات دون أية مردودية أو عوائد مالية.

هذا الاستنتاج، يجعلنا نعتبر، في الظروف الراهنة، أن الاستثمار في قطاع الفندقة هو بمثابة "تضحية" لأن المستثمر في هذا المجال له فرصا أخرى بديلة اقل تكلفة وأكثر ربحا مع دوران سريع للرأسمال لاسيما في مجالات الأنشطة التجارية أو استيراد السلع من الخارج من اجل إعادة بيعها دون إدخال عليها أية عملية تحويل أو تصنيع.

انطلاقا من هذا الواقع، نعتقد انه يجب على الدولة أن تعمل على منح تحفيزات ملموسة ومعتبرة للاستثمار السياحي مثل التكفل بتكاليف التهيئة السياحية والإعفاءات الضريبية والجمركية والقروض ذات سعر الفائدة المخفض وهذا ما تعمل به الكثير من الدول المتنافسة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجال السياحة. للإشارة، فإن دول كثيرة في العالم العربي أخذت بهذه التشجيعات من اجل تطوير سياحتها ونذكر على سبيل المثال : المغرب، تونس، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن...

ب- النمط الحالي لتمويل الاستثمار السياحي:

إن النظام المصرفي الحالي لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاستثمار في قطاع الفندقة الذي يتطلب قروضا بنكية طويلة الأجل قد تصل مدتها إلى عشرين (20) سنة بالنسبة لبعض المشاريع الهامة.

ففي غياب بنوك متخصصة في الاستثمار في الجزائر، تظل القروض القصيرة والمتوسطة الأجل الممنوحة من طرف البنوك التجارية للقطاع السياحي غير متلائمة مع طبيعة وحجم الاستثمار في قطاع الفندقة. وبالفعل، فإن الكثير من المستثمرين في هذا المجال الذين استفادوا من قروض بنكية بالشروط الحالية قد وجدوا أنفسهم مرغمين على تسديد الأقساط الأولى من القروض الممنوحة لهم قبل الانتهاء من انجاز مشاريعهم[1].

تسببت هذه الوضعية، بطبيعة الحال، في إفراز محيط غير محفز على الاستثمار في هذا القطاع وفي إحداث ضائقة مالية بالنسبة للمستثمرين أدت إلى توقف أو تعطل انجاز الكثير من المشاريع الاستثمارية.

في هذا الصدد، بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المتوقفة بسبب صعوبات في التمويل أو في تسديد الديون 123مشروع[2] في نهاية سنة 2004 وهذا الرقم يمثل تقريبا 50 % من مجموع المشاريع البالغ عددها 288 التي تم الانطلاق في انجازها منذ سنوات.

من هنا تتضح أهمية بنوك الاستثمار التي بإمكانها منح تمويلات طويلة الأجل ويحبذ لو يتم استحداث هيئة متخصصة في تمويل المشاريع الفندقية والسياحية كما هو الحال في الكثير من البلدان التي أولت عناية خاصة لتطوير القطاع السياحي.

فعلى سبيل المثال، أنشئت السلطات التونسية من اجل دعم التنمية السياحية هيئة مالية متخصصة تدعى "البنك الوطني لتنمية السياحة"[3] الذي ساهم في تمويل 725 فندق

---

[1] المجلس الوطني للسياحة: تمويل الاستثمار السياحي، مارس 2003، ص 3..

[2] Ministère du Tourisme, Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme à fin 2004, Juin 2005, Page 03.

[3] Conseil National du Tourisme : Propositions de mesures d'appui à l'investissement touristique en Algérie, Février 200, Page 07.

خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 1997 أي ما يقارب 87 % من طاقات الإيواء السياحي المنجزة في هذا البلد في ظرف ثلاثين سنة.

في نفس السياق، يوجد في المغرب نمط تمويل مماثل حيث تم استحداث بنك متخصص يدعى "القرض العقاري والسياحي"[1] الذي يتكفل بمنح قروض على المدى الطويل حيث مولت هذه المؤسسة المالية مند إنشاءها سنة 1971 انجاز حوالي 90.000 سرير فندقي وهي معنية حاليا بتمويل برنامج جديد يقدر بحوالي 40.000 سرير.

لقد أدركت السلطات العمومية في الجزائر أهمية وخصوصية التمويل السياحي ويتجلى ذلك بوضوح من خلال أحكام المادة 18 القانون المعلق بالتنمية المستدامة للسياحة التي تنص صراحة على ما يلي:

"تتخذ الدولة إجراءات وأعمال الدعم وتقدم المساعدات وتمنح الامتيازات المالية والجبائية النوعية الخاصة بالاستثمار السياحي قصد تشجيع التنمية السريعة والمستدامة للسياحة واستحداث آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني. كما تسعى، في هذا الإطار، إلى استحداث أدوات أخرى لدعم عملية التنمية السياحية"[2].

لكن إعلان النية وحده لا يكفي لحل هذا المعضلة. فالسؤال الذي يظل مطروحا في هذا الشأن يكون متعلقا بالمكانة التي سيحتلها هذا الانشغال في الإصلاحات البنكية والمالية التي باشرت في الوقت الراهن السلطات العمومية انجازها.

[1] Conseil National du Tourisme : Propositions de mesures d'appui à l'investissement touristique en Algérie, Février 200, Page 08.

[2] القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

المطلب الثالث: الإطار التشريعي والتنظيمي للأنشطة السياحية

ظل القطاع السياحي يفتقر إلى جهاز تشريعي وتنظيمي منذ الاستقلال إلى نهاية التسعينات حيث لم يصدر بشأنه سوى الأمر رقم 66-62 المؤرخ في 26 مارس 1966 المتعلق بمناطق ومواقع التوسع السياحي والقانون رقم 90-05 المؤرخ في 19 فيفري 1990 المتعلق بوكالات السياحة والأسفار إضافة إلى بعض المراسيم التنفيذية ذات الطابع التقني تتعلق أساسا بمعايير تصنيف المؤسسات الفندقية وتنظيم المخيمات والتي لم تكن لها أية مرجعية قانونية.

لقد تم سنة 1999 تحيين هذين القانونين قصد جعلهما يتلاءمان مع التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر كما تم استكمالهما بثلاثة قوانين أساسية أخرى تتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والقواعد المسيرة للفندقة، واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية.

من بين الأهداف الأساسية التي يسعى هذا الجهاز التشريعي والتنظيمي لتحقيقها يمكن أن نذكر ما يلي:

- تكريس قواعد التنمية المستدامة في قطاع السياحة عن طريق وضع ضوابط قانونية ومهنية وتقنية لممارسة مختلف الأنشطة السياحية والفندقية،
- دعم الاحترافية من خلال تقييس المهن السياحية والفندقية وتحديد المعايير الواجب توفرها في ممارسة هذه المهن،
- ترقية الاستثمار السياحي وتطوير الشراكة في هذا المجال في إطار قواعد اقتصاد السوق قصد خلق الثروة واستحداث مناصب شغل،

- المحافظة على الموارد السياحية بشتى أنواعها الطبيعية والتراثية والحضارية والتاريخية وتثمينها والعمل على ترقيتها والترويج لها،
- التكفل بتحضير وتهيئة العقار السياحي كأداة للتنمية السياحية وترشيد استخداماته تماشيا مع قواعد التنمية المستدامة،
- زيادة وتنويع العرض السياحي من خلال إعادة تأهيل المؤسسات الفندقية والسياحية الحالية وتطوير هياكل وأشكال جديدة في السياحة،
- تحسين نوعية الخدمات وترقية المنتج السياحي عن طريق تقنين الأنشطة والمهن السياحية وملائمة التكوين المهني مع متطلبات السياحة العصرية،
- إشباع حاجات وطموحات المواطنين من السياحة والراحة والترفيه،
- دمج المقصد السياحي الجزائري في السوق السياحي الدولي قصد حصول الجزائر على إيرادات مالية إضافية بالعملة الصعبة،

نستنتج مما سبق أن القطاع السياحي قد زود في الظاهر بترسانة تشريعية وتنظيمية هامة. لكن، في الواقع، يبقى هذا الجهاز غير قابل للتنفيذ لأن معظم النصوص التطبيقية لم يتم إصدارها بعد ويستلزم الأمر هنا مواصلة الجهود لاستكمال هذا الجهاز حتى يتمكن القطاع من بلوغ الأهداف المنتظرة منه.

على صعيد آخر، نعتقد أن هناك بعض الفراغات القانونية التي تتطلب التكفل بها من الناحية التشريعية ويتعلق الأمر على الخصوص بتنظيم الكازينوهات وبعض الألعاب الرياضية البحرية وممارسة النشاط الحموي علما وان لهذا الأخير انعكاسات مباشرة على صحة المواطنين والسياح.

خلاصة الفصل

من خلال تشخيص الوضعية الحالية لقطاع السياحة في الجزائر الذي قمنا بمعالجته في هذا الفصل أبرزنا، بصفة خاصة، أهم نقاط الضعف التي لا يزال يعاني منها هذا القطاع والمتمثلة فيما يلي:

- غياب سياسة وطنية للدولة واضحة المعالم ومستقرة على المدى الطويل رغم الاهتمام النسبي الذي توليه السلطات العمومية لقطاع السياحة في الخطابات السياسية والنصوص التشريعية التي لم تتبع بالتطبيق الفعلي في الميدان،

- ضعف التأطير على مختلف المستويات وافتقار القطاع لليد العاملة المؤهلة لاسيما في التخصصات التقنية التي تتطلب تكوينا نوعيا،
- عدم استكمال الجهاز التشريعي والتنفيذي الذي يحكم الأنشطة والمهن السياحية الشيء الذي لم يسمح من وضع المعايير والمقاييس اللازمة لممارسة عملية الرقابة سواء في مجال انجاز المؤسسات والمركبات السياحية والفندقية أو في مجال الاستغلال،

- عجز في الطاقات الحالية للإيواء السياحي وعدم ملاءمتها مع المعايير الفندقية العالمية ومتطلبات السياحة العصرية إضافة إلى التسيير العمومي ذي الطابع الإداري لأهم الفنادق وكذا غياب المنافسة الشيء الذي أدى إلى تدني مستوى الخدمات السياحية،

- عدم استكمال المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية وغياب احتياطات عقارية مهيأة وقابلة لاستقبال المشاريع الاستثمارية في السياحة،

- ضعف الاستثمارات السياحية وعدم وجود تسهيلات مالية وجبائية كافية ومحفزة من شانها خلق محيط مشجع على استقطابها،

- نقص في الترقية والإعلام السياحي أدى إلى تشويه صورة الجزائر السياحية في الخارج وضآلة نصيبها من السوق السياحية الدولية،

أمام هذه النقائص والصعوبات التي تعترض تطور السياحة في الجزائر، يجب أن لا ننكر أن لهذا القطاع مؤهلات وايجابيات تشكل نقاط قوة يمكن الارتكاز عليها في وضع سياسة تنموية للنهوض السريع به، ويمكن في هذا الشأن أن نذكر العناصر التالية:

- زخر الجزائر بمتاحات سياحية هائلة وتراث ثقافي وحضاري وتاريخي ثري ومتنوع، البعض منه مصنف كتراث ثقافي عالمي للإنسانية جمعاء، ويشكل، بالتالي، عامل جذب مهم بالنسبة للسياحة نظرا لإمكانية تطوير منتجات سياحية أصيلة وفريدة من نوعها،

- المناخ المتنوع الذي تتمتع به الجزائر والذي يسمح بتواجد الفصول الأربعة في نفس الفترة وهذا يمكن، بطبيعة الحال، من إعداد وتسويق منتجات سياحية على مدار السنة،

- وجود طلب حقيقي داخلي وخارجي على المنتجات السياحية الجزائرية تؤكده كل الدراسات والأعمال الترقوية التي قام بها القطاع،

- الموقع الجغرافي الاستراتجي للجزائر الغير بعيد عن أهم الأسواق السياحية والذي يشكل همزة وصل بين أوروبا وأفريقيا،

- المقصد السياحي الجزائري الذي لا يزال غير معروف في حوض البحر الأبيض المتوسط وجدير بالاكتشاف خلافا للأقطاب والمحطات السياحية الأخرى التي تشبع منها السياح وأصبحوا يرغبون في اكتشاف مناطق ومقاصد سياحية جديدة،

- العجز الفادح في طاقات الاستقبال السياحي والذي يعد في حد ذاته عاملا محفزا على الاستثمار بسبب الاحتياجات الكبيرة والمردودية المضمونة،

- تحسن الظروف الأمنية وعودة الجزائر بقوة على الساحة الدولية في مختلف المجالات إضافة إلى تحسن الوضعية المالية للبلاد.

انطلاقا من هذا التشخيص الذي يبرز نقاط القوة ونقاط الضعف التي تميز القطاع السياحي في المرحلة الراهنة يطرح سؤال حول ماهية التدابير والإجراءات اللازم اتخاذها لتطوير هذا القطاع والنهوض به مستقبلا. هذا ما سنتطرق إليه في الفصل اللاحق.

الفصل الرابع

اقتراح سبل تطوير السياحة في الجزائر

الفصل الرابع

اقتراح سبل تطوير السياحة في الجزائر

مقدمة الفصل:

على ضوء الوضعية الحالية لقطاع السياحة في الجزائر، يجب أن تهدف السبل الواجب انتهاجها لتطوير السياحة في الجزائر إلى رفع ثلاث تحديات أساسية تتمحور حول ما يلي:

- تدليل الصعوبات التي تعترض الاستثمار السياحي قصد رفع طاقات الاستقبال السياحي وإعادة تأهيل الحظيرة الفندقية الحالية لجعلها تستجيب لمتطلبات السياحة العصرية،

- تحسين نوعية الخدمات السياحية والارتقاء بها إلى المستويات الدولية وهذا في إطار تشاوري مع كل القطاعات والجهات المعنية لأن جودة المنتجات السياحية لا تخص قطاع السياحة وحده،

- ترقية الصورة السياحية للبلاد في الخارج قصد تدعيم مكانة الجزائر في الأسواق السياحية الدولية ورفع إيراداتها المالية من العملة الصعبة،

وعليه، فإن سبل تطوير السياحة في الجزائر تستلزم وضع تصور للتدابير والإجراءات والأدوات القانونية والإدارية والتقنية والمالية الضرورية لرفع هذه التحديات وهذا ما سنقترحه في هذا الفصل.

المبحث الأول: اقتراح الإجراءات والتدابير المتعلقة بالتنمية السياحية

المطلب الأول: رسم سياسة وطنية للتنمية السياحية

خلال الخمس سنوات الأخيرة عرف قطاع السياحة ثلاث خطط عشرية متتالية لتنمية السياحة في الجزائر. إن تفحص هذه الخطط يكشف أن الخطة الأولى تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2010، وتنحصر الثانية ما بين 2003 و 2013، أما الثالثة فتتراوح من 2005 إلى 2015.

إن الشيء الملفت للانتباه هو المبادرات العديدة التي يقوم بها قطاع السياحة إذ بمجرد دخول الخطة الأولى حيز التنفيذ حتى يتم اقتراح خطة جديدة يختلف محتواها عن مضمون الخطة السابقة لها. والغريب في كل هذه الخطط هو انه رغم تساوي المدد الزمنية لتنفيذها (10 سنوات) إلا أن الأهداف الكمية المرسومة تختلف من خطة لأخرى.

فعلى سبيل المثال، نجد أن عدد الأسرة الجديدة الواجب انجازها حسب مضمون الخطة الأولى محدد بخمسين ألف (50.000) سرير، بينما نلاحظ تغير هذا الهدف في الخطة الموالية ليصبح مائة وخمسة عشر ألف (115.000) سرير ليرتفع نفس الهدف في الخطة الثالثة إلى مائة وثمانية وثلاثين ألف (138.000) سرير.

في هذا الشأن، نعتقد أن تعاقب المسؤولين خلال فترة قصيرة على رأس القطاع السياحي هو الذي أدى إلى استحداث نوع من اللاستقرار والهروب إلى الأمام الشيء الذي لم يسمح بتحديد أهداف واضحة قابلة للتجسيد لأن تعدد الخطط التنموية للسياحة دون التوصل إلى تنفيذ ولو جزء منها يدل، في الواقع، على نقص في النظرة المستقبلية

وفي القناعات الضرورية لرسم سياسة وطنية مستقرة ومتناسقة لتطوير هذا القطاع الاقتصادي.

إن تعدد السياسات وكثرة مراجعاتها في فترة زمنية وجيزة دون وضعها حيز التنفيذ يعبر في الواقع عن غياب سياسة للتنمية السياحية واضحة المعالم، متفق عليها وملزمة التطبيق.

لذا نرى أن أول إجراء ينبغي القيام به من اجل النهوض السريع بقطاع السياحة هو تنظيم حوارات وتشاورات واسعة النطاق تشارك فيها مختلف الإدارات العمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والأحزاب السياسية والحركة الجمعوية والمهنيون والخبراء والجامعيون حول نوعية السياحة الممكن تطويرها في الجزائر والمكانة التي يجب أن تحتلها في الاقتصاد الوطني والإمكانيات الواجب تسخيرها لتحقيق الأهداف المرجوة.

بعبارة أخرى، نقترح أن تتولى السلطات العمومية وضع سياسة دولة طويلة المدى لتنمية السياحة خلافا لما هو جاري حاليا حيث تقوم الوزارة المكلفة بالسياحة بإعداد خطط تنموية قطاعية لا تساهم في تصميمها أو حتى في إثراءها القطاعات المعنية هي الأخرى بتطوير السياحة.

وينبغي التنبيه هنا أن كل سياسة، مهما كان نوعها وأينما كان مجالها، ستبقى حبرا على ورق وستبوء، لا محالة، بالفشل إذا لم يتم تبنيها من قبل كل الأطراف المسؤولة على تنفيذها.

وهذا ما يحدث حاليا بالنسبة لقطاع السياحة في الجزائر حيث أن الخطط التنموية لا تعرف أي استمرارية في التطبيق وتتغير في كل مرة حسب أهواء المسؤولين وميولاتهم وألوانهم السياسية.

المطلب الثاني: دور الدولة في التنمية السياحية

يعد الاستثمار العنصر الأساسي للنهوض بالتنمية السياحية في الجزائر. والتنمية السياحية لا تعني انجاز الوحدات والمركبات السياحية والفندقية فحسب بل تتعدى ذلك وتشمل كذلك إعداد الدراسات المستقبلية الشاملة والدراسات المتعلقة بالتهيئة السياحية وفك العزلة عن المناطق السياحية وانجاز البني التحتية اللازمة لتهيئة وتحضير العقار السياحي وتجميل المحيط وتثمين الموارد السياحية والمحافظة عليها إلى غير ذلك.

قد تتطلب التنمية السياحية في بعض الحالات انجاز طرق سياحية، وموانئ للتسلية والترفيه، ومطارات لاستقبال التوافد السياحي الأجنبي، وترميم وإعادة تأهيل بعض الأحياء العتيقة التي تتمتع بطابع سياحي أو ثقافي أو تاريخي، كما تستلزم في حالات خاصة إنشاء مدن سياحية كاملة.

ويمكن تأكيد ذلك من خلال بعض الأمثلة المأخوذة من الواقع حيث نجد، على سبيل المثال، أن "مطار مونستير" (Aéroport de Monastir) بتونس موجه في أغلبية نشاطاته لاستقبال السياح الأجانب وميناء "القنطاوي" هو مشروع اصطناعي تم انجازه لتسلية السياح واستقبال بواخر التنزه ولأجل ترقية هذه المنطقة كقطب سياحي ذات شهرة دولية.

ونلاحظ نفس الشيء في كل من مصر وجزيرة موريس بالمحيط الهادي، حيث نجد في البلد الأول أن المدينتين الساحلتين "غرداقة" و "شرم الشيخ" صممتا وأنجزتا خصيصا للسياحة ولم تكونا موجودتين في الخريطة الجغرافية لهذا البلد قبل 30 سنة من اليوم، كما نجد أن مدينة "الخليج الكبير" (La Grande Baie) بالبلد الثاني تستقبل وحدها سياحا أجانبا يفوق عددهم على مدار السنة ثلثي السكان المحليين لهذه المدينة.

من هنا، واستنادا على الأمثلة السابقة، يطرح تساؤل هام حول التنمية السياحية ويتعلق خصوصا بدور الدولة في هذه العملية وقد أدى هذا إلى جدال كبير في الدول التي منحت لقطاع السياحة مكانة معتبرة في اقتصادياتها الوطنية. فهل يجب على الدولة التدخل في التنمية السياحية أو ينبغي ترك هذا المجال للقطاع الخاص وتتولي الدولة مسؤولية الرقابة والإشراف؟ وهل يتحمل القطاع السياحي وحده تكاليف تمويل هذه العملية أم ينبغي على الدولة تقديم تشجيعات وحوافز في هذا المجال باعتبار أن الاستثمار في قطاع السياحة يتميز بخصوصيات نوعية كنا قد تطرقنا إليها في الفصل السابق؟

بطبيعة الحال، تختلف نظرة السلطات العمومية في هذا الشأن من بلد لآخر، ومرجع هذا الاختلاف هو طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية، القدرات والمؤهلات السياحية المتوفرة، مستوى تطور البلدان والأهمية التي يوليها كل بلد لمساهمة قطاع السياحة في اقتصاده الوطني.

وعليه، فان اقتراح التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها من اجل تنمية السياحة في الجزائر ستأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجزائر وكذا التجارب الناجحة التي حققتها بعض البلدان التي لها إمكانيات مشابهة لها.

المطلب الثالث: أدوات التنمية السياحية

1. إعادة الاعتبار للوكالة الوطنية لتنمية السياحة

لقد فكرت الدولة في وضع الأدوات اللازمة للتنمية السياحية وأنشأت منذ سنة 1998، كما اشرنا إليه في الفصل السابق، الوكالة الوطنية لتنمية السياحة بغرض تخويلها هذه المهمة. لكن في الواقع، ولأسباب مختلفة لم تتوصل بعد هذه الوكالة إلى التحكم في المهام المنوطة بها وهي تقوم، في الوقت الراهن، بدور ثانوي لم تنشأ من اجله.

كما هو معلوم، تتحصل الوزارات سنويا، حسب التشريع المعمول به، على ميزانيتين، الأولى مخصصة للتسيير، والثانية للتجهيز وتشمل على الاعتمادات المالية الممنوحة من اجل تمويل العمليات التنموية بشتى أنواعها وتكون تبعا لذلك هذه الوزارات مسؤولة عن كل النفقات المترتبة عن تنفيذ هاتين الميزانيتين.

لكن الشيء الذي يحدث حاليا على مستوى الوزارة المكلفة بالسياحة هو مجرد تحويل، في إطار تعاقدي على أساس دفتر شروط محدد، لكل الاعتمادات المتعلقة بالتنمية السياحية من الوزارة الوصية إلى الوكالة المكلفة بالتنمية السياحية من اجل التصرف فيها في المجالات التي تحددها سنويا قوانين المالية في أبواب التنمية السياحية.

معنى هذا أن الوكالة قد تحولت من أداة للتنمية إلى آمر بالصرف ثانوي وتكون بذلك قد تخلت عن مهامها الأصلية المتمثلة في انجاز الدراسات وتهيئة مناطق التوسع السياحي وكل الأنشطة التنموية الأخرى بحيث أصبحت الوكالة تسند تحقيق هذه الأعمال إلى مؤسسات ومكاتب دراسات أخرى وتكتفي بالإشراف عليها فقط.

لذا نرى أن أول اقتراح ينبغي تقديمه في هذا الشأن يكون متعلقا بإعادة الاعتبار للوكالة الوطنية لتنمية السياحة وذلك بدعمها ماديا وبشريا وتوجيهها إلى التكفل بالمهام التي أنشئت من اجلها.

أما الاقتراح الثاني فيتعلق بالتصنيف الإداري الحالي للوكالة الغير ملائم والذي لا يسمح بالنظر لضعف مستوى الأجور الممنوحة بموجبه بجلب الكفاءات وذوي الخبرة العالية لاسيما في مجال الدراسات التقنية.

إن الوكالة الوطنية لتنمية السياحة شبيهة جدا من حيث الأهداف والسير والتنظيم بالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وكان على الأقل منحها نفس التصنيف الإداري.

لقد نجم عن هذه الوضعية نقص وسوء تأطير الوكالة وربما كان هذا أحد الأسباب الذي ترك الوكالة تتخلى عن مهامها التقنية وتتكفل فقط بمهام إدارية يمكن للوزارة الوصية القيام بها لأنها تدخل أصلا في اختصاصاتها وصلاحياتها.

أما الاقتراح الثالث بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها بخصوص الوكالة الوطنية لتنمية السياحة فيتعلق بسحب الدراسات من هذه الوكالة وإعادة إنشاء مكتب دراسات متخصص ومستقل بذاته أو اللجوء إلى مكاتب وهيئات خارجية.

فعلا، نعتقد انه ما دامت الوكالة تتمتع بصفة المؤسسة ذات الطابع الصناعي والتجاري وتسعى لتحقيق الربح، نرى أن هناك نزاهة ومصداقية أكثر عندما لا تنجز الوكالة بنفسها الدراسات التي ستقوم بتنفيذ مشاريعها لاحقا.

2. استكمال انجاز المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية

لقد شرعت الوزارة المكلفة بالسياحة في إعداد مخطط وطني توجيهي للتهيئة السياحية تنفيذا لأحكام القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق ومواقع التوسع السياحي.

في هذا الإطار، أتخذ كمرجع أساسي لإنجاز هذه العملية، الدراسات الأولية للتهيئة السياحية التي أنجزت في بداية الثمانينات من قبل المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية المنحلة والتي شكلت آنذاك القاعدة الأساسية لرسم هذا المخطط.

ولأسباب مختلفة، لم تتم دراسات التهيئة النهائية المتعلقة بهذه المناطق السياحية واكتفت الوزارة الوصية في ذلك الوقت بتحديد 174 منطقة توسع سياحي قصد المحافظة عليها كاحتياطات عقارية مخصصة للاستثمار السياحي فقط، في مرحلة أولى، على أن تتم، في مرحلة لاحقة، الدراسات اللازمة لتحديد البرامج الاستثمارية الدقيقة الواجب انجازها داخل هذه المناطق وهو الشيء الذي لم يتم انجازه إلى وقتنا الحاضر.

إن التأخر في انجاز هذا العمل، الذي دام حوالي ربع قرن، سبب اليوم ضغطا كبيرا على العقار السياحي بحيث لا يمكن لأي مستثمر الحصول على قطعة ارض لانجاز مشروعه داخل مناطق التوسع السياحي لسببين أساسيين أولهما أن الدراسات السابقة تتطلب تحيينا كاملا وثانيهما أن أشغال البنى التحتية لم تنجز وتتطلب هي الأخرى دراسات لم يتم إعدادها بعد.

لتدارك هذا التأخر ومواجهة الضغط المسجل على العقار السياحي، اختارت الوزارة 20 منطقة سياحية قصد تطويرها بصفة أولوية وكلفت أربع مكاتب دراسات أجنبية لإنجاز الدراسات النهائية التي تسمح للوكالة الوطنية لتنمية السياحة بتهيئتها وجعلها في متناول المستثمرين في مجال السياحة.

لكن، وكما اشرنا إليه سابقا، تكون الوكالة قد ارتكبت خطأ كبيرا عندما أرادت تجزئة المخطط التوجيهي وعرض كل منطقة توسع سياحي للدراسة عن طريق المناقصة لأن النتيجة المترتبة عن هذه الطريقة في منح الدراسات أدت، على ارض الواقع، إلى حصول عدة مكاتب دراسات على انجاز دراسات مختلفة لمناطق سياحية مجاورة وأحيانا متلاصقة تقع في نفس الجهة ويتم العمل دون أي تشاور أو تنسيق بينها.

من عيوب هذه الطريقة في إعداد دراسات هو غياب النظرة الشاملة في انجاز المخطط التوجيهي لان كل مكتب دراسات مسؤول فقط عن منطقة التوسع السياحي التي تحصل على دراستها وبالتالي قد يحدث أن تقترح مكاتب دراسات مشاريع استثمارية متشابهة من نفس الطبيعة ونفس الطراز وهذا ما أكدته بالفعل الدراسات الأولية التي تم عرضها على مستوى الوزارة المكلفة بالسياحة.

على صعيد آخر، وفي غياب النظرة المستقبلية الشاملة، قد تكون هناك بعض الأشغال مشتركة بين عدة مناطق سياحية ولن تتمكن مكاتب الدراسات من اقتراحها. فعلى سبيل المثال، من يقوم باقتراح انجاز طريق سياحي يخص عدة مناطق سياحية أو انجاز محطة لمعالجة المياه القدرة لعدة مناطق سياحية متقاربة مادام أن هذه المكاتب مسؤولة فقط عن الأجزاء الخاصة بها ؟ نفس الانشغال يبقى

مطروحا عندما يتعلق الأمر باقتراح انجاز مطار سياحي قصد تطوير قطب سياحي جديد يكون معزولا عن شبكة المواصلات.

انطلاقا مما سبق، نقترح التدابير والإجراءات التالية لاستكمال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

- انتقاء مكتب دراسات وحيد يشرف على انجاز المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية تحت إشراف الوزارة المعنية بالسياحة. وما دام أن عملية التهيئة السياحية هي وظيفة أساسية للوزارة المكلفة بالسياحة يستحسن إنشاء مكتب دراسات قطاعي متخصص في هذا الشأن،

- الأخذ بعين الاعتبار دراسات التهيئة المنجزة في بداية الثمانينات وتلك التي هي حاليا قيد الإنجاز وإدماجها في المخطط الوطني بعد تحيينها أو تصحيحها إن اقتضى الأمر،

- في مرحلة أولى، وقصد المحافظة على العقار السياحي ومنع تحويله أو استعماله في أنشطة لا علاقة لها بالسياحة، يتعين على الوزارة المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار مرسوم يقضي بالحفاظ على كل مناطق التوسع السياحي سواء القديمة منها والتي لا تزال صالحة للاستثمار أو الجديدة التي ينبغي تحديدها في اقرب وقت،

- في مرحلة ثانية، يتم اختيار عدد محدد من مناطق التوسع السياحي تعتبر ذات أولوية في التنمية وتجرى لها الدراسات النهائية اللازمة وكذا أشغال التهيئة

السياحية (انجاز البنى التحتية) قصد وضعها في متناول المستثمرين على المدى القصير والمتوسط في انتظار الانتهاء من تحضير بقية المناطق الأخرى التي سوف تتطلب بكل تأكيد وقتا طويلا وتكاليف كبيرة،

3. تكوين احتياطات عقارية سياحية

طبقا لأحكام المادة 20 من القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق ومواقع التوسع السياحي تتشكل الاحتياطات العقارية السياحية من الأراضي الداخلة في المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية سواء كانت تابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة أو المملوكة من طرف الخواص.

وحسب نفس القانون، تتحصل الوكالة الوطنية لتنمية السياحة على هذه الأراضي عن طريق الشراء أو الهبة. في حالة الشراء، يتم تحويل الأراضي العمومية لفائدة الوكالة بالتراضي بين الطرفين. أما بالنسبة للأراضي التابعة للخواص فيتم اقتناءها سواء بالتراضي بين الطرفين أو بلجوء الوكالة إلى ممارسة حق الشفعة في حالة البيع أو حق نزع الملكية في حالة الامتناع عن البيع.

نستنتج مما سبق انه، باستثناء الهبات التي قد تتحصل عليها الوكالة والتي تبقى محدودة جدا، فان عمليات تحويل الأراضي لفائدة هذه الوكالة بهدف تشكيل العقار السياحي تكون بمقابل حتى ولو تمت العملية بالتراضي بين الطرفين. هنا تبرز مشكلتان أساسيتان:

- الأولى: أن الوكالة لا تملك الموارد المالية اللازمة لاقتناء الأراضي لأن الوضعية المالية الحالية للوكالة لا تسمح لها حسب المعلومات المستقاة من المديرية المكلفة بالتنمية السياحية على مستوى الوزارة،

- الثانية: لا يمكن لهذه الوكالة انجاز البنى التحتية أو منح قطع أرضية للمستثمرين ما دامت لم تتحصل بعد على ملكية الأرض داخل مناطق التوسع السياحي.

لحل هذه المعضلة التي لا تزال عالقة إلى حد الآن، نقترح الحلول التالية:

- الإسراع في تحويل الأراضي الموجودة داخل مناطق التوسع السياحي المراد تطويرها بصفة أولوية وذلك باتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة سواء بنزع الملكية أو ممارسة حق الشفعة بالنسبة للأراضي المملوكة من طرف الخواص والتفاوض مع الهيئات العمومية المعنية بالنسبة للأراضي التابعة للقطاع العمومي قصد تحديد أسعار بيع بالتراضي كما ينص على ذلك التشريع الساري المفعول.

- فيما يتعلق بتمويل عمليات اقتناء العقار وما دامت الوكالة لها صفة المؤسسة ذات الطابع الصناعي والتجاري فنقترح احد الاختيارين (الحلين) التاليين:

أ- منح الوكالة اعتمادات مالية مؤقتة من خزينة الدولة (Concours temporaires) تمكنها من اقتناء الأراضي، على أن يتم تسديد هذه

الاعتمادات لاحقا، أي بعد إعادة بيع الأراضي إلى المستثمرين. إن مثل هذه التسهيلات قد استفادت منها الكثير من المؤسسات المماثلة وحتى المؤسسات العمومية الاقتصادية عند إنشاءها حيث منح لها رأسمال عامل قامت بتسديده لاحقا. من مزايا هذه الطريقة أنها سهلة التنفيذ ولها أثار ايجابية على كلفة العقار لأن الاعتمادات تمنح للوكالة دون فوائد.

ب- لجوء الوكالة إلى الاقتراض من السوق المالية (البنوك والمؤسسات المالية) حسب قواعد السوق. وفي هذه الحالة، ستواجه الوكالة، دون شك، صعوبات في الحصول على التمويلات اللازمة بسبب افتقارها للضمانات الممكن تقديمها للمقرضين. كما أن لهذه الطريقة في التمويل سلبية أخرى تتمثل في ارتفاع كلفة العقار السياحي لأن القروض التي ستمنح للوكالة ستكون على أساس فوائد بنكية ستنعكس على تركيبة سعر البيع.

المبحث الثاني: اقتراح الإجراءات والتدابير المتعلقة بتمويل الاستثمار

يشمل تمويل الاستثمار السياحي جانبين:

- الجانب الأول ويتعلق بتمويل المشاريع الاقتصادية الفندقية والسياحية التي يبادر بها المستثمرون،

- الجانب الثاني ويتعلق بتمويل الدراسات الشاملة الخاصة بالتهيئة السياحية وكذا انجاز البنى التحتية لمناطق التوسع السياحي اللازمة لتحضير العقار السياحي لاستقبال المشاريع الاستثمارية

المطلب الأول: تمويل المشاريع الاقتصادية الفندقية والسياحية

من اكبر المشاكل التي يعاني منها الاستثمار السياحي هو تمويل المشاريع الاقتصادية. إضافة إلى المشاكل التي يعاني منها كل المستثمرين والمتعلقة بالإجراءات الإدارية (البيروقراطية) المعقدة وبصعوبة تقديم الضمانات في الكثير من الحالات، فإن للاستثمار السياحي خصوصية أخرى كنا قد تطرقنا إلي شرحها سابقا. لقد أوضحنا، في هذا الشأن، أن الاستثمار السياحي يتطلب رؤوس أموال ضخمة ويستلزم مدة معتبرة لانجاز المشروع ومدة أخرى لا تقل أهمية للدخول في المردودية.

بعبارة أخرى، فان المردودية، خاصة بالنسبة للفنادق الضخمة، تتحقق على المدى الطويل ويمكن أن تصل، حسب تقرير أعده المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي[1]، إلى ثمانية (08) سنوات ابتداء من انطلاق أشغال المشروع.

في المقابل، نجد أن القروض الممنوحة حاليا من طرف البنوك التجارية للمشاريع السياحية هي من النوع القصير والمتوسط الأجل ولا تتعدى على العموم خمس (05) سنوات وبالتالي فان نمط التمويل الحالي لا يتلاءم مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي يتطلب تمويلات طويلة المدى.

[1] المجلس الوطني للسياحة: تمويل الاستثمار السياحي، مارس 2003، ص 3.

في هذا الإطار، وبهدف حل هذه المعضلة وتشجيع الاستثمار السياحي، نقترح ما يلي:

- إنشاء بنك استثماري متخصص في تمويل المشاريع الفندقية بإمكانه منح قروض استثمارية طويلة الأجل تتراوح إلى 20 سنة. يمكن تجسيد ذلك بمناسبة عملية إصلاح الجهاز المصرفي التي هي الآن في طور الانجاز. في انتظار فتح هذا البنك المتخصص الذي قد تتطلب الإجراءات اللازمة لذلك وقتا طويلا، يمكن تطوير منتوج مالي جديد يأخذ بعين الاعتبار انشغالات المستثمرين في قطاع السياحة كأن ينشا مثلا "قرض فندقي".

- تخفيض سعر الفائدة على القروض الطويلة الأجل الممنوحة لقطاع السياحة. وما دامت البنوك التجارية مستقلة وتتعامل مع الزبائن حسب قواعد اقتصاد السوق، سيتم تمويل الفارق ما بين سعري الفائدة الرسمي والمخفض من صندوق دعم الاستثمار السياحي الذي انشأ بموجب إحكام المادة رقم 32 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق ومواقع التوسع السياحي.

المطلب الثاني: تمويل الدراسات وأشغال التهيئة السياحية

تنص أحكام المادة رقم 03 من القانون 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 على ما يلي: "تعتبر ذات منفعة عامة الأشغال المتعلقة بتحديد، تصنيف، حماية، تهيئة، ترقية، وإعادة تأهيل مناطق ومواقع التوسع السياحي".

كما تنص أحكام المادة رقم 7 من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة على ما يلي: "تتحمل الدولة الأعباء المرتبطة بإعداد الدراسات وانجاز أشغال التهيئة السياحية داخل مناطق ومواقع التوسع السياحي".

إن الغرض من إصدار هذه الأحكام التشريعية هو تشجيع الاستثمار السياحي عن طريق مساهمة الدولة في تمويل العقار السياحي قصد جعله في متناول المستثمرين بأسعار محفزة نظرا لخصوصية المشاريع السياحية التي تتطلب اقتناء أراضي يستعمل منها جزء ضئيل للبناء ويخصص الباقي كحظائر للسيارات وملاعب رياضية ومساحات خضراء أي أن جزء كبير من الأرضية يظل ضروريا للمشروع ولكن دون استغلال كبير.

إن ارتفاع أسعار العقار السياحي من شانه تخلي المستثمرين في الفنادق والمركبات السياحية عن كل المرافق الثانوية والمكملة للمشروع والاكتفاء بما هو ضروري فقط وينعكس هذا بطبيعة الحال سلبا على نوعية السياحة الجزائرية.

هذا ما جعل معظم البلدان السياحية تتخذ بهذه التحفيزات بهدف تطوير سياحة نوعية[1] . فعلى سبيل المثال، تنازلت الدولة في تونس على العقار السياحي لمدة 30 سنة بأسعار رمزية ولم تبدأ في تطبيق أسعار السوق في مناطق معينة إلا بعد التوصل إلى انجاز سعة استقبال سياحي تفوق 200.000 سرير، أما في باقي المناطق التي ترغب السلطات التونسية تطويرها في إطار التوازن الجهوي فلا تزال الأسعار الرمزية مطبقة إلى حد الآن.

[1] المجلس الوطني للسياحة: اقتراح تدابير لدعم تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر، فيفري 2003، ص 8 .

تتبع حاليا مصر منهجية مماثلة بخصوص العقار السياحي حيث تباع الأراضي المهيأة المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي بدولار أمريكي واحد للمتر المربع أي ما يعادل 80 دينار جزائري رغم التفوق الذي حققه هذا البلد في المجال السياحي.

أما في المملكة المغربية، فان الدولة تتحمل 50 % من كلفة العقار بما في ذلك أعباء انجاز البنية التحتية[1].

إضافة إلى كل هذه الامتيازات والتسهيلات، فان الكثير من البلدان المشابهة للجزائر والتي عملت على تطوير سياحتها قد أصدرت قانونا خاصا بالاستثمار السياحي لتمييز هذا القطاع عن بقية القطاعات الأخرى ويمكن أن نذكر في هذا الشأن كل من المغرب، تونس، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، الإمارات العربية المتحدة، ساحل العاج، الخ.

في الجزائر ورغم أن التشريع ينص صراحة على مساهمة الدولة في تمويل العقار السياحي عن طريق منحها حوافز للمستثمرين في السياحة وتحملها لبعض الأعباء المالية المتعلقة بتهيئة وتحضير العقار السياحي إلا أن أحكام هذا التشريع لا تزال لم تطبق بعد على ارض الواقع، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع فادح في أسعار الأراضي السياحية.

على ضوء المقارنات السابقة الذكر وأخذا بعين الاعتبار التنافس الموجود ما بين البلدان المغاربية بصفة خاصة والبلدان العربية بصفة عامة على استقطاب الاستثمار السياحي الأجنبي، يقترح الإسراع في وضع الحوافز المالية المتضمنة في التشريع

[1] المجلس الوطني للسياحة: اقتراح تدابير لدعم تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر، فيفري 2003، ص 9.

السياحي حيز التنفيذ والترويج لها لاسيما على مستوى البلدان الأجنبية المعروفة باستثماراتها الخارجية.

المبحث الثالث: **اقتراح الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين الخدمات السياحية**

مما لاشك فيه أن نوعية الخدمات في السياحة الجزائرية لا تزال رديئة جدا ولا تستجيب لأدنى المعايير السياحية الدولية ويرجع هذا لعدة اعتبارات وعوامل قد يطول الكلام عنها إذا أردنا تحليلها بالتفصيل في هذا الباب. وعليه، سنكتفي بالإشارة إلى أهمها عندما نتطرق إلى اقتراح الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين نوعية الخدمات السياحية والتي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

المطلب الأول: دعم التكوين السياحي

يشكل العنصر البشري الضامن الأساسي لتحسين نوعية الخدمات السياحية. من هنا تبرز أهمية التكوين السياحي في إعداد الموارد البشرية اللازمة لتسيير المؤسسات السياحية والفندقية.

إن المنظومة التكوينية في قطاع السياحة لا تزال ضعيفة من حيث سعة الاستقبال إذ لا تتجاوز حاليا 480 مقعدا بيداغوجييا موزعة على ثلاث مؤسسات أنجزت في السبعينات على مستوى كل من الجزائر العاصمة، تيزي وزو، وبوسعادة وهي اليوم لا تستجيب لمتطلبات التكوين السياحي العصري بالنظر لقدم تجهيزاتها ووسائلها البيداغوجية والعلمية من جهة ولاحتياجات القطاع الذي يتطلب تكوين ما لا يقل عن

30.000 فرد حسب الخطة التنموية التي اعتمدتها الوزارة لتطوير السياحة في حدود سنة 2015 من جهة أخرى.

هذه الوضعية تستدعي في نظرنا اقتراح اتخاذ الإجراءات والتدابير التالية:

- العمل على عصرنة الوسائل والتجهيزات البيداغوجية والعلمية وتحيين البرامج التعليمية بهدف جعلها تتماشى مع متطلبات السياحة العصرية وتكوين ورسكلة المكونين،

- انجاز مؤسسات تكوينية جديدة لأن وظيفة التكوين والتمهين تبقى بالأساس من صلاحيات الدولة،

- توسيع التعاون ما بين الوزارتين المكلفتين بالسياحة والتكوين المهني من اجل إدماج شعب وتخصصات في السياحة والفندقة والمهن المرتبطة بهما في منظومة التكوين المهني،

- دعم وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التكوين السياحي تحت رقابة الوزارة الوصية عن طريق إعطاءه التسهيلات اللازمة وتزويده بالبرامج البيداغوجية والعلمية المناسبة،

- توسيع التعاون الخارجي مع المؤسسات التكوينية المتخصصة في السياحة بهدف اخذ التجارب والخبرات العلمية الناجحة.

المطلب الثاني: تقييس المهن والحرف السياحية والفندقية

من العوامل الهامة المساعدة على تحسين نوعية الخدمات السياحية تحديد معايير لبناء الفنادق والمركبات السياحية يشترط فيها الطابع الجمالي للبنايات والاندماج التام مع المحيط الطبيعي والعمراني المجاور لها. كما يجب أن تبرز الهياكل الفندقية التراث الثقافي الجزائري من خلال الفن والزخرفة المعمارية واستعمال مواد البناء المحلية والصناعات التقليدية.

إضافة إلى ذلك، ينبغي دعم الاحترافية من خلال وضع مقاييس وشروط لممارسة واستغلال الأنشطة السياحية والفندقية والسهر على تطبيقها على ارض الواقع. إن وجود مثل هذه المعايير والمقاييس من شانها تسهيل عمليات مراقبة النوعية لان المكلفين بها يكونون مزودين بمراجع ومستندات يرتكزون عليها في قياس الخدمات المقدمة ويلاحظون الانحرافات والنقائص التي ينبغي معالجتها والقضاء عليها لتحسين نوعية المنتجات السياحية.

في هذا الصدد، وبخصوص تقييس المهن والأنشطة السياحية والفندقية، نعتقد أن المعايير المعمول بها حاليا والتي لا تختلف كثيرا عن المعايير التي حددتها المنظمة العالمية للسياحة سنة 1982 قد تجاوزها الزمن ولم تصبح تستجيب للمتطلبات السياحية الحديثة ويقترح في هذا الإطار مراجعة وتحيين المعايير وشروط ممارسة المهن والأنشطة السياحية.

فعلى سبيل المثال، فان تجهيز غرف فندق من الدرجة الأولى (نجمة واحدة) بجهاز تلفزيوني ملون لا يعد إجباريا حسب المعايير الرسمية السارية المفعول حاليا لكن

الشيء الملاحظ أن معظم الدول قد حسنت من معاييرها بإدراج معايير إضافية غير إجبارية وهذا ما يجعل مستوى الخدمات في فنادق من طراز ثلاثة نجوم في الدول التي لها تقاليد سياحية تنافس فنادق من طراز أربعة أو حتى خمس نجوم في البلدان المتخلفة في مجال السياحة.

المطلب الثالث: إعادة تأهيل الحظيرة الفندقية الحالية

يوجد الجزء الأكبر من الحظيرة الفندقية في حالة مزرية بسبب قدم الهياكل الموروثة عن العهد الاستعماري وغياب شبه كلي لعمليات تجديد التجهيزات والتأثيث لمعظم الفنادق العمومية المنجزة بعد الاستقلال. بطبيعة الحال، ينعكس هذا الوضع سلبا على نوعية الخدمات السياحية المقدمة سواء للسياح الأجانب أو المحليين.

تجدر الإشارة، في هذا الشأن، أن الحظيرة الفندقية تتشكل حاليا من 82.034 سرير منها 51.474 غير مصنفة وتعتبر بالتالي غير صالحة للسياحة لاسيما الأجنبية. أما الجزء المصنف والمتكون من 30.560 سرير فسعة الإيواء السياحي التي تستجيب للمعايير الدولية لا تتعدى 7.000سرير كما اشرنا إليه سابقا وهذا ما يفسر الضغط الذي تتلقاه الجزائر كلما احتضنت ملتقيات ومؤتمرات هامة حيث تضطر في كل مرة إلى مصادرة وحجز كل الفنادق الرفيعة والمتوسطة المستوى المتواجدة في ولايات الجزائر وتيبازة والبليدة وبومرداس أحيانا كما حدث ذلك بمناسبة انعقاد القمة العربية الأخيرة في الجزائر.

إن تحسين العرض السياحي الموجود يستلزم إعادة تأهيل الحظيرة الفندقية الحالية وذلك بتقديم تسهيلات وتحفيزات مالية وجبائية لملاكها قصد حثهم على القيام بالترميمات

والتجديدات اللازمة ونقترح في هذا الشأن وضع خطة خاصة بتجديد الفنادق القديمة ترتكز على العناصر الأساسية التالية:

- تخصيص صندوق أو استحداث منتوج مالي في شكل قرض فندقي مثلا على مستوى إحدى البنوك (crédit hôtelier) لمنح قروض بدون فائدة، خلال فترة زمنية محددة، لملاك الفنادق الذين يرغبون في تجديد مؤسساتهم على أن يتحمل صندوق دعم الاستثمار السياحي المنشأ لهذا الغرض سعر الفائدة. إن هذه العملية من شأنها جر أصحاب الفنادق إلى طلب الاستفادة من هذا الدعم في نفس الفترة ما دام أن القرض محدد زمنيا، الشيء الذي يؤدي إلى تجديد وعصرنة عدد كبير من الفنادق دفعة واحدة ويعطي صورة جديدة للعرض السياحي. إن مثل هذه السياسة قد أعطت نتائج معتبرة في فرنسا عندما وضع هذا البلد سنة 1989 معايير جديدة لتصنيف الفنادق وطلب من أصحاب المؤسسات الفندقية التقيد بها مقابل منحها تحفيزات مالية وجبائية.

- إعفاء ضريبي بالنسبة للفنادق التي تقدم على عملية التجديد. ينبغي أن تشمل فترة الإعفاء مدة التجديد وفترة زمنية محددة بعد إعادة فتح الفندق.

المطلب الرابع: الخوصصة كعنصر لتحسين نوعية الخدمات السياحية

يعتمد تسيير الأنشطة والمؤسسات السياحية والفندقية بالدرجة الأولى على المبادرات الفردية التي تستدعي الإبداع والتجديد المستمرين في إعداد المنتجات السياحية

وهذا ما يفتقر إليه اليوم القطاع السياحي العمومي بسبب نمط التسيير الإداري الغير محفز على اخذ مثل هذه المبادرات.

إن تغيير نمط التسيير الإداري يمر حتما بخوصصة المؤسسات السياحية العمومية قصد جعلها أكثر تنافسية وأكثر نجاعة. وفي تصورنا، لا يجب النظر إلى الخوصصة على أنها عملية تهدف إلى تخلي الدولة عن المؤسسات العمومية وكأنها تشكل عبئا عليها ينبغي التخلص منه بل يجب اعتبارها كوسيلة لاستحداث منافسة حقيقية في السوق السياحية يترتب عنها انخفاض الأسعار وتحسن في الخدمات السياحية.

وحتى تحقق الخوصصة أهدافها، يتعين على السلطات العمومية وضع ضوابط تكون في شكل دفتر شروط ملزم للمستفيد من هذه العملية وتنص على الخصوص على ضرورة إعادة تأهيل المؤسسة واحترام المعايير المعمول بها وتطوير المهارات وتكوين اليد العاملة المتخصصة.

المطلب الخامس: وضع اطر رسمية للتشاور القطاعي الثنائي والمتعدد الأطراف

من البديهي أن نوعية الخدمات السياحية لا تتوقف على مجهودات القطاع المكلف بالسياحة وحده وإنما تشارك في تطويرها قطاعات متعددة، وأي خلل يحدث على مستوى أي قطاع أو مؤسسة ينعكس سلبا على نوعية المنتج السياحي بأكمله. ومن ثم، يمكن اعتبار النوعية في السياحة على أنها حاصل مجموع النوعيات المنتجة في مختلف القطاعات الأخرى المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالسياحة.

فعلى سبيل المثال، نوعية منتج سياحي متعلق بتنظيم رحلة لمجموعة من السياح الأجانب إلى الجزائر تتوقف على نوعية المعاملة على مستوى الممثليات القنصلية الجزائرية في الخارج بمناسبة منح التأشيرات، نوعية الاستقبال على متن الشركة الناقلة للسياح، نوعية المعاملة على مستوى مختلف مصالح المطارات والموانئ ونقاط العبور، نوعية وسائل النقل نحو مكان الإقامة، نوعية الخدمات المقدمة في مكان الإقامة، نوعية المحيط ونظافته، سلوك السكان المحليين وثقافاتهم وعاداتهم الخ...

لذا يصبح من الأهمية بمكان التنسيق والتشاور ما بين القطاعات المعنية بالسياحة من اجل تكثيف وتضافر الجهود لرفع العراقيل والصعوبات التي تعترض ترقية السياحة والتي لا تتطلب، في حالات كثيرة، استثمارات إضافية كبيرة بل تستلزم فقط التخطيط المحكم والتنسيق والعمل المشترك، والتوعية، وتوحيد الرؤى والأهداف لتحقيق النتائج المرجوة. من الممكن أن تتخذ هذه الأطر الرسمية للتشاور والتنسيق مابين القطاعات عدة أشكال، فقد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، وقد تكتسي طابعا وطنيا أو جهويا أو محليا...

لهذا الغرض، أنشأت الوزارة المكلفة بالسياحة لجنة وطنية لتسهيل الأنشطة السياحية ومجلس وطني للسياحة إلا أنهما لا يزالان في حالة جمود دون أي نشاط يذكر بحيث أنهما، لأسباب عديدة، لا يعقدان حتى الاجتماعات الدورية المقررة رسميا.

في هذا الإطار، نرى انه من المفيد اتخاذ الإجراءات التالية:

- تفعيل كل من اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية المشكلة من ممثلين عن عدة قطاعات معنية بالسياحة تحت رئاسة وزير السياحة

والمكلفة باقتراح التدابير اللازمة لترقية وتنمية السياحة، والمجلس الوطني للسياحة الذي يرأسه رئيس الحكومة والمكون هو الآخر من وزراء قطاعات مختلفة والمكلف بتدليل الصعوبات التي لم تتوصل اللجنة المشار إليها أعلاه وباقتراح كل الحلول المناسبة لتطوير السياحة والسهر على تطبيقها.

- إنشاء لجان ثنائية تشاورية مع القطاعات التالية:

أ- قطاع النقل: يشكل النقل العمود الفقري للسياحة وينبغي أن يكون هناك تنسيق وتعاون وطيدين ما بين القطاعين،

ب- قطاع الثقافة: تحتل الثقافة مكانة هامة في إعداد المنتج السياحي ويترتب على ذلك تكثيف الاتصال بين القطاعين من اجل العمل على الحفاظ على التراث الثقافي من قبل السياح والزائرين وترقية وتثمين الأنشطة الثقافية والفنية وتسويقها ضمن المنتج السياحي،

ت- قطاع التكوين المهني: ينبغي توطيد التشاور والتعاون مع القطاع المكلف بالتكوين المهني قصد دراسة إمكانية دمج شعب للتعليم المهني خاصة بالسياحة والمهن المرتبطة بها في منظومة التكوين المهني،

ث- قطاع البيئة: تعد البيئة بمثابة المادة الأولية للسياحة وينبغي المحافظة عليها والعمل على نظافتها وتجميلها. إن زيارة الغابات والمحميات والحظائر الطبيعية من قبل السياح يترتب عنه تدهور وتلوث المحيط

وهذا يستلزم وضع ضوابط لهذه الزيارات يتم اتخاذها بالتشاور مع القطاع المعني بالأمر.

المطلب السادس: إعادة الاعتبار لوظيفة المراقبة

يعتبر نظام مراقبة نوعية الخدمات السياحية المعمول به حاليا على مستوى وزارة السياحة غير فعال ولا يمكن في شكله الحالي أن يعطي النتائج المرجوة منه. فبالنسبة للقطاع السياحي العمومي الذي لا يزال يحتل مكانة معتبرة، فإن استقلالية المؤسسات تضعف من فعالية المراقبة المخولة حاليا لوزارة السياحة ما دام أن عمليات المراقبة التي تقوم بها الإدارة المركزية أو المحلية المكلفة بالسياحة لا يمكن أن يتبعها أي جزاء مباشر لان المؤسسات والوحدات السياحية تابعة إداريا إلى شركة مساهمة الدولة للتسيير السياحي (Gestour) والتي تتبع بدورها إلى الوزارة المكلفة بمساهمات الدولة.

بعبارة أخرى، إذا لاحظت الإدارة المكلفة بالسياحة تقصيرا أو إهمالا في الخدمات السياحية وتريد أن تعاقب المسؤولين على ذلك فلا يمكن لها القيام بذلك بصفة مباشرة بل يتعين عليها إخطار الوزارة المكلفة بمساهمات الدولة التي تشعر بدورها شركة مساهمات الدولة المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة. إن هذه الطريقة طويلة وتؤدي في بعض الأحيان إلى عدم التفاهم أو عدم الاتفاق عن العقوبات المقترحة وهذا ما يفقد الرقابة مفعولها.

إضافة إلى ذلك فإن الرقابة على الوحدات الفندقية السياحية التابعة للقطاع العمومي غالبا ما تبقى شكلية انطلاقا من مبدأ أن الدولة تراقب الدولة مع العلم وان المؤسسات

العمومية أصبحت من الناحية القانونية مستقلة عن وزارة السياحة وتخضع للمراقبة بنفس الطريقة التي يخضع لها القطاع الخاص.

يوجد نفس الإشكال تقريبا بالنسبة للقطاع الخاص بحيث لا يمكن للإدارة المكلفة بالسياحة اخذ عقوبات صارمة تمس مثلا غلق المؤسسات الفندقية الخاصة التي تقصر في نوعية الخدمات السياحية إلا بعد موافقة السلطات الولائية المختصة إقليميا التي كثيرا ما تتخاذل في تطبيق القرارات التي تتخذها وزارة السياحة متحججة بشدة الطلب على الفنادق الغير مصنفة أو حتى تلك المصنفة في رتب متدنية التابعة بصفة شبه كلية للقطاع الخاص والمستعملة من طرف المسافرين.

في رأينا فان تفعيل مراقبة النوعية في قطاع السياحة يمر حتما بإعادة الاعتبار لهذه الوظيفة التي تتطلب تكوين سلك متخصص في هذا المجال وإصدار نص تشريعي يخول للقطاع المكلف بالسياحة صلاحيات واسعة في ممارسة هذه الوظيفة التي بدونها لا يمكن أن ترتقي النوعية في السياحة إلى المستوى المطلوب لاسيما في غياب المنافسة كما هو الحال بالنسبة للجزائر في الوقت الراهن.

المبحث الرابع: اقتراح الإجراءات والتدابير المتعلقة بالترقية السياحية

من ميزات المنتجات السياحية أنها غير قابلة للنقل بل يتم استهلاكها في عين المكان. ومن هنا تبرز أهمية الترقية السياحية كوظيفة إستراتجية تأتي لتتويج المجهودات الأخرى المبذولة في مجالات الاستثمار والتكوين والإنتاج. فكل الأنشطة التي يقوم بها القطاع السياحي تبقى دون جدوى كبيرة إذا لم ترافقها ترقية ناجعة للصورة والمنتجات السياحية للبلاد لاسيما على مستوى الأسواق السياحية الخارجية.

لأسباب مختلفة، لا تزال صورة الجزائر السياحية مشوهة في الخارج وتتطلب أعمالا ترقوية مكثفة ومستمرة وكذا تسخير إمكانيات ضخمة من اجل إعادة تحسينها. في هذا الصدد، نعتقد أن تفعيل الترقية السياحية يستلزم التكفل بالعمليات التالية:

المطلب الأول: دعم الهيئة المكلفة بالترقية السياحية

رغم أن الهيئة المكلفة بالترقية السياحية، المتمثلة في الديوان الوطني للسياحة، قد تم رسميا إنشاءها سنة 1988 إلا أنها لا تزال تعاني من مشاكل مادية وبشرية كبيرة لا تسمح لها بأداء مهامها على أكمل وجه. فالديوان الوطني للسياحة الذي يعد واجهة السياحة الجزائرية لا يتمتع بمقر مناسب حيث يوجد حاليا في حي غير لائق يصعب الوصول إليه. كما أن الموارد المالية المخصصة للترقية السياحية على المستويين الداخلي والخارجي تبقى ضعيفة جدا وتدور في المتوسط حول 120 مليون دينار جزائري في حين نجد، على سبيل المثال، أن مصر تخصص سنويا 65 مليون دولار أمريكي[1] للترقية السياحية الخارجية وحدها.

على صعيد آخر فإن القانون الأساسي الحالي الذي يحكم الهيئة المكلفة بالترقية السياحية لم يعط اهتماما لتثمين وظائف التأطير الإداري الشيء الذي لم يسمح لها بجلب الكفاءات العالية في مجال الترقية والدعاية والإشهار.

انطلاقا من هذه النقائص، نرى انه من الضروري إعادة الاعتبار لهذه الهيئة التي تؤدي وظيفة إستراتجية وذلك بمدها بالوسائل المادية والمالية المناسبة وبإعادة النظر في

[1] تصريح نور الين موسى، وزير السياحة الجزائري بمناسبة انعقاد الندوة الدولية حول تسيير المقاصد السياحية المنعقد يومي 21 و 22 نوفمبر 2006 بالجزائر.

القانون الأساسي الذي يحكمها قصد جعله يتماشى وطبيعة نشاط الترقية السياحية التي لا يجب أن تكون حكرا على القطاع العمومي وحده كما هو ساري المفعول حاليا بل ينبغي إشراك المجتمع المدني والمتعاملين الخواص.

من بين الاقتراحات الأخرى لتفعيل الترقية السياحية، إعادة فتح الممثليات السياحية الجزائرية التي كانت موجودة في الخارج على مستوى أهم الأسواق السياحية لان الترقية السياحية تتطلب العمل الجواري والاتصال المستمر ولا يمكن القيام بها عن بعد أو بالمراسلة.

المطلب الثاني: وضع برنامج وطني للترقية السياحية

لا يمكن الاستمرار في الترقية السياحية الحالية التي تعتمد على أعمال متفرقة وغير مدروسة وأحيانا غير مبرمجة مسبقا. لذا ينبغي إعداد برنامج للترقية السياحية طويل المدى واضح المحتوى والأهداف ومدعما بكل الوسائل الضرورية لتنفيذه.

من المعلوم أن الترقية السياحية تساهم في تحسين صورة البلاد ككل وتبعا لذلك فإن هذه الوظيفة لا تخص قطاع السياحة وحده بل يتعين على كل الهيئات والقطاعات المعنية المشاركة في تصميم وإعداد وتنفيذ البرنامج الترقوي.

فعلى سبيل المثال، لا يمكن تنفيذ البرنامج الترقوي بنجاعة بدون مساهمة قطاع الإعلام بمختلف وسائله الإعلامية المرئية، المقروءة والمسموعة. وتوجد هناك هيئات أخرى معنية كذلك بالترقية السياحية نذكر منها الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية في الخارج، شركات النقل الجوي والبحري، الجمارك، شرطة الحدود الخ

أخيرا فإن الترقية السياحية تستوجب كذلك تصميم وانجاز رصيد غني ومتنوع من الدعائم الإعلامية والإشهارية بشتى أصنافها من مجلات ومطويات وأفلام سياحية وقرص مضغوطة من اجل التعريف بالمتاحات والمؤهلات السياحية والثقافية التي تزخر بها البلاد وبالفرص المتوفرة في مجالات الاستثمار والتسويق السياحيين.

المطلب الثالث: التظاهرات والأحداث السياحية

تعتبر التظاهرات والأحداث السياحية من بين الأعمال الترقوية الهامة التي تساهم في التعريف بالتراث الثقافي والحضاري والتاريخي الذي يشكل إحدى العناصر الأساسية للمنتج السياحي.

لهذا الغرض، يجب أن يشمل البرنامج الترقوي على محور هام يتعلق بإحياء المواسم والأعياد التقليدية المحلية بتنظيم تظاهرات احتفالية من اجل إبراز الثقافات والعادات والتقاليد والفنون المحلية واستغلالها لأغراض سياحية عن طريق تطوير وتسويق منتجات أصيلة وفريدة من نوعها.

كما ينبغي تنظيم مهرجانات جهوية ومتخصصة حول مواضيع مختلفة بهدف تطوير سياحات نوعية مثل السياحة الثقافية، السياحة الحموية، السياحة الصحراوية، السياحة الايكولوجية، السياحة الدينية، السياحة الرياضية، سياحة الغطس تحت الماء، سياحة الصيد البري الخ.

خاتمة الفصل

بناءا على التشخيص الذي وضعناه بخصوص القطاع السياحي، تناولنا في هذا الفصل اقتراح سبل تطوير السياحة في الجزائر والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- ضرورة التخلي عن الخطط التنموية القطاعية الارتجالية والغير الثابتة والعمل على وضع سياسة وطنية مستقرة وطويلة المدى تشارك في إعدادها الوزارة المكلفة بالسياحة وكل القطاعات الأخرى التي لها علاقة بهذا النشاط إضافة إلى الأحزاب بكل ألوانهم السياسية والمجتمع المدني والجامعيين والخبراء بهدف تحديد بصفة نهائية محتوى وطبيعة السياحة التي يريدها المجتمع الجزائري،

- دعم الهيئتين المكلفتين بتنمية وترقية السياحة بمدهما بالوسائل المادية الضرورية وإعادة النظر في قانونيهما الأساسيين بهدف منحهما صلاحيات أكثر أهمية وتثمين الوظائف عن طريق وضع تصنيف إداري جديد حتى تتمكنان من جلب الكفاءات العالية الضرورية لتنفيذ المهام المخولة لهما،

- قصد إعطاء مصداقية للدراسات التقنية المتعلقة بانجاز المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية، يستحسن أن تتولى الوزارة المكلفة بالسياحة هذه المهمة، التي على كل حال تدخل في صلاحيتها، وان تتفرغ الوكالة الوطنية لتنمية السياحة للمهام التي أنشئت من اجلها والمتعلقة بالتنمية السياحية وتعيين مكتب دراسات وحيد لانجاز هذه العملية قصد ضمان النظرة الشاملة والمستقبلية في إعداد الدراسات،

- حل مشكل العقار السياحي عن طريق الإسراع في ممارسة حق الشفعة وحق نزع ملكية الأراضي التابعة للخواص والمتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي واقتناء الأراضي العمومية الأخرى عن طريق التراضي كما ينص عليه التشريع حتى تتمكن الوكالة من انجاز البنى التحتية وتحضير العقار السياحي ووضعه في متناول المستثمرين،

- ملائمة نمط التمويل الحالي مع خصوصية الاستثمار السياحي وذلك باستحداث، في إطار الإصلاحات البنكية الجارية حاليا، بنك استثماري متخصص في التمويل الفندقي، "القرض الفندقي على سبيل المثال"، بإمكانه منح قروض طويلة الأجل مع سعر فائدة مخفض على أن يستعيد البنك نسبة التخفيض من صندوق دعم الاستثمار السياحي المنشأ لهذا الغرض،

- تكفل الدولة بأخذ على عاتقها تمويل دراسات التهيئة السياحية وانجاز البنى التحتية داخل مناطق التوسع السياحي كتشجيع للاستثمار السياحي،

- رفع نوعية الخدمات عن طريق تحسين وملائمة التكوين مع متطلبات السياحة، وضع اطر رسمية للتشاور داخل القطاع وما بين القطاعات، تقييس المهن والأنشطة السياحية والفندقية، إعادة الاعتبار لوظيفة الرقابة، إحداث المنافسة عن طريق خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية السياحية،

- وضع تحفيزات مالية وجبائية تسمح بإعادة تأهيل الحظيرة الفندقية القديمة لاسيما تلك الموروثة عن العهد الاستعماري،

- دعم الترقية السياحية من خلال إعداد برامج إعلامية متعددة السنوات، انجاز دعائم ترقوية متنوعة بعدة لغات، إحياء وتثمين الأعياد والمواسم المحلية التقليدية، فتح على المدى المتوسط ممثليات سياحية في أهم البلدان الأجنبية الموفدة للسياح،

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

ملخص البحث

تناولنا في هذا البحث إشكالية تتمحور حول العوامل الأساسية التي تسببت في عدم تطوير السياحة في الجزائر رغم اكتسابها لمتاحات ومؤهلات سياحية هائلة وأبرزنا من خلال دراستنا الصعوبات والعراقيل الواجب إزالتها قصد التوصل إلى إيجاد الحلول المناسبة لجعل هذا القطاع يحتل مكانة معتبرة في الاقتصاد الوطني.

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بوضع تشخيص دقيق لواقع السياحة في الجزائر أردناه أن يكون منطلقا أساسيا لاقتراح السبل الكفيلة بتطوير هذا القطاع معتمدين في ذلك على المنهجين الوصفي والتحليلي وعلى المعلومات الإحصائية والمقارنات مع الدول الأخرى لاسيما تلك التي لها تشابه كبير مع الجزائر من حيث الموارد السياحية.

سنعرض في خاتمة هذا البحث ملخصا للفصول الأربعة التي تطرقنا إليها ونتائج اختبار الفرضيات التي انطلقنا منها في الدراسة لنصل في الأخير إلى إبراز النتائج العامة للدراسة والتوصيات والاقتراحات التي نعتقد أنها كفيلة بالنهوض بالقطاع السياحي.

حاولنا في الفصل الأول إعطاء تعاريف عديدة للسياحة قصد الإلمام بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بها موضحين أن الاختلافات الموجودة بينها تعود في الأساس إلى التخصص العلمي لكل باحث أو مفكر وإلى الزاوية التي ينطلق منها في تحديد مفهوم السياحة وأنواعها.

فالسائح ينظر للسياحة على أنها وسيلة ترفيه والعامل في هذا القطاع يعتبرها مصدر رزق والاقتصادي يرى فيها نشاطا اقتصاديا يهتم بإنتاج واستهلاك الخدمات

السياحية وعلماء الاجتماع يصنفونها كظاهرة تتعلق بسد أوقات الفراغ وعلماء النفس يقترحونها كعملية للراحة وتجديد قوة العمل وخبراء المحاسبة يعدونها كحساب مالي وطني تسجل فيه نفقات وإيرادات الدولة من السياحة الخ.

أوضحنا كذلك الأهمية التي تكتسيها السياحة على المستوى العالمي من خلال تحليل بعض المؤشرات الكمية التي تؤكد أن السياحة أصبحت قطاعا اقتصاديا قائما بذاته يحظى باهتمام خاص عند وضع الخطط التنموية للكثير من الدول التي اعتمدت السياحة كمحور أساسي للتنمية.

أما في الفصل الثاني فعالجنا تطور القطاع السياحي في الجزائر مند الاستقلال إلى وقتنا الحاضر وتعرفنا على مختلف المراحل التي مر بها ومميزاتها واستنتجنا أن حصيلة القطاع من الانجازات المتعلقة سواء بالهياكل السياحية والفندقية أو بتهيئة مناطق التوسع السياحي وتحضير العقار السياحي كانت ضعيفة جدا ولا تتلاءم مع الموارد السياحية المتوفرة.

أوضحنا كذلك أن أسباب ضعف النتائج المحصلة تعود، بالدرجة الأولى، إلى الاختيارات الاقتصادية الإستراتيجية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال حيث أعطت الأولوية آنذاك، وعلى غرار معظم الدول النامية الأخرى المنتجة للنفط، لتطوير قطاعات اقتصادية معينة كالمحروقات والصناعة والتعليم والصحة والدفاع على حساب قطاعات أخرى كالسياحة والفلاحة والري والصيد البحري الخ...

هذا ما أدى إلى عدم استقرار السياسة السياحية وغياب الوضوح في الرؤية بخصوص تحديد المعالم والأهداف الواجب انتهاجها حيث توجهت الجزائر في البداية

نحو السياحة الخارجية وتخلت عنها لصالح السياحة الداخلية بعد صدور الميثاق الوطني لسنة 1996 وسرعان ما قررت العودة من جديد إلى تطوير السياحة الدولية لاسيما بعد الأزمة المالية التي عرفتها في نهاية الثمانينات إلا أن هذه السياسة الجديدة باءت هي الأخرى بالفشل بسبب الظروف الأمنية التي عرفتها الجزائر آنذاك وتقلص مواردها المالية.

في الفصل الثالث، شخصنا الوضعية الحالية لقطاع السياحي من اجل تحديد الصعوبات والنقائص التي لا يزال القطاع يعاني منها من جراء التهميش الذي تعرض له وتطرقنا في هذا الشأن إلى ضعف التأطير على مختلف المستويات، وعدم ملائمة نمط الحالي للتمويل مع طبيعة الاستثمار السياحي، وغياب العقار السياحي المهيأ، وضعف التشجيعات المالية والجبائية الخ.

أما الفصل الرابع والأخير فخصصناه لاقتراح، بناءا على التشخيص الذي فمنا به، الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها لتطوير السياحة لاسيما في المجالات المتعلقة بتحديد سياسة سياحية دائمة ومستقرة، دعم التأطير، تهيئة العقار السياحي، تمويل الاستثمار، استكمال الإطار التشريعي والتنفيذي، تحسين الخدمات السياحية، ترقية صورة الجزائر السياحية..

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن عدم استمرارية ودوام السياسة السياحية الوطنية أوقع تطور القطاع السياحي في تهميش وتناقضات تسببت في التأخر والنقائص المسجلة حاليا في القطاع السياحي، قد تم التأكد منها حيث أوضحنا، في هذا الشأن،

التناقضات التي وقعت فيها هذه السياسة حيث كانت في البداية تهدف إلى تطوير السياحة الخارجية ثم تخلت عنها لتتوجه إلى تطوير السياحة الداخلية ثم عادت من جديد إلى تطوير السياحة الدولية. من ناحية أخرى، فإن عدم استقرار الوزارة المكلفة بالسياحة على المستوى المؤسساتي بسبب تغييبها عن الجهاز الحكومي لمدة طويلة وإسناد إدارتها في كل تغيير حكومي إلى وزارة معينة أدى إلى تهميش القطاع وإلى تحقيق نتائج ضعيفة.

الفرضية الثانية: التي تعتبر السياحة كإحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في المرحلة الحالية وقطاعا بديلا هاما يعول عليه في مرحلة ما بعد المحروقات قد تأكدت من خلال تحليل المؤشرات والمعطيات الدولية المتعلقة بالسياحة لاسيما في مجالات التشغيل والتدفقات السياحية والإيرادات المالية والمكانة التي يحتلها القطاع السياحي في اقتصاديات الكثير من الدول التي أولت عناية خاصة لتنمية لهذا النشاط. لاحظنا أيضا أن السياحة قد ساهمت بحوالي 22 % في صادرات الجزائر خارج المحروقات سنة 2004 رغم الظروف الأمنية الغير مناسبة والعرض السياحي الذي لا يزال متدنيا جدا وهذا ما يؤهلها على المدى الطويل لان تكون إحدى القطاعات البديلة للمحروقات.

الفرضية الثالثة: التي تفيد أن التشريع، في جانبه المتعلق بالاستثمار السياحي، لا يسمح بتطور سريع لهذا القطاع الذي يتطلب في اعتقادنا أدوات قانونية وتقنية ومالية نوعية قد تم تأكيدها حيث برهنا أن نمط التمويل الحالي للاستثمار لا يتلاءم مع طبيعة المشاريع السياحية لاسيما في مجال الفندقة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومدة معتبرة للانجاز ومدة أخرى لا تقل أهمية للدخول في المردودية وخلال كل هذه المراحل تكون رؤوس الأموال مجمدة في شكل أراضي وبنايات وتجهيزات ومعدات دون أية مردودية وهذا ما جعل معظم البلدان التي أولت اهتمام خاص للسياحة تصدر قانونا خاصا بالاستثمار السياحي يتضمن تسهيلات وتحفيزات مالية وجبائية نوعية.

من ناحية آخري، وفي غياب بنوك متخصصة في الاستثمار السياحي مؤهلة لمنح قروض طويلة الأجل كما هو معمول به في الكثير من الدول التي طورت سياحتها، فإن نمط التمويل الحالي لا يسمح بجلب الاستثمارات الكبيرة حيث تبين من خلال تقرير صادر عن المجلس الوطني للسياحة أن حوالي 50% من المستثمرين في هذا القطاع قد بدؤوا في تسديد قروضهم قبل الانتهاء من انجاز مشاريعهم أو توقفوا عن الانجاز بسبب عدم ملائمة التمويل الحالي للاستثمارات السياحية.

النتائج العامة للدراسة

بعد دراستنا للموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه توصلنا إلى مجموعة من النتائج العامة يمكن أن نذكر منها ما يلي:

1. التغييرات العديدة والمتناقضة التي عرفتها السياسة السياحية أدت إلى عدم استقرار القطاع وتهميشه وانعكس هذا سلبا على تطوره.
2. ضعف التأطير عل مختلف المستويات وافتقار الهيئات والمصالح الخارجية التابعة للوزارة المكلفة بالسياحة إلى أدنى الوسائل المادية لم يمكنها من ممارسة مهامها على أكمل وجه.
3. نمط التسيير الإداري الحالي للمؤسسات العمومية الحالية لا يسمح بتحسين نوعية الخدمات وتحقيق الأداء الاقتصادي المنتظر.
4. التكوين لا يزال كلاسيكيا وغير ملائم مع متطلبات السياحة العصرية.
5. تسجيل عجز فادح في طاقات الإنتاج السياحي وتدني صارخ في نوعية الخدمات السياحية المقدمة للزبون.

6. عدم تحكم الوزارة المكلفة بالسياحة في العقار السياحي رغم تحديدها لحوالي 174 منطقة توسع سياحي.
7. غياب بنوك استثمارية متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي وعدم تلاؤم نمط التمويل الحالي الممنوح من قبل البنوك التجارية مع طبيعة المشاريع السياحية لاسيما في مجال الفندقة.
8. غياب قانون خاص بالاستثمار السياحي كما هو معمول به في مختلف البلدان التي أولت اهتماما بالغا إلى تطوير السياحة.
9. مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات سلبية بصفة مستمرة.
10. عدم استكمال الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الأنشطة السياحية والفندقية والحموية.
11. ضعف الأعمال الترقوية وتشويه صورة الجزائر السياحية في الخارج.
12. نقص التشاور ما بين القطاعات بخصوص تطوير السياحة وغياب ثقافة السياحة في المجتمع.

لا نرى داعيا لتفصيل النتائج الايجابية للقطاع والمتمثلة أساسا في توفر مؤهلات وموارد سياحية هائلة ومتنوعة لا تزال غير مثمنة وغير مستغلة وبإمكانها أن تشكل قاعدة أساسية لبناء صناعة سياحية حقيقية. كما أننا لم نتطرق إلى الموقع الجغرافي للجزائر اتجاه أهم البلدان الموفدة للسياح وتحسن الوضعية المالية والأمنية للبلاد بل اكتفينا فقط بسرد النتائج السلبية التي تساعدنا في اقتراح الحلول الضرورية لتدليلها وتفاديها حتى يتمكن القطاع من النهوض.

اقتراحات وتوصيات

انطلاقا من النتائج العامة السابقة، نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

1. تحديد سياسة وطنية مستقرة وطويلة الأجل لتطوير السياحة يتم إعدادها في إطار تشاوري مع مختلف القطاعات والقوى الفاعلة في المجتمع وتكون مندمجة في المخططات التنموية للدولة،
2. دعم الهيئة المكلفة بتنمية السياحة من خلال إعادة النظر في قانونها الأساسي وفي تصنيفها الإداري وتكليفها بتنفيذ المهام الأساسية التي أنشئت من اجلها،
3. الإسراع في استكمال المخطط الوطني للتهيئة السياحية وتكوين احتياطات عقارية والعمل على تهيئتها وجعلها في متناول المستثمرين وذلك بتعيين مكتب دراسات وحيد يشرف على العملية بأكملها قصد انجازها وفق رؤية شاملة وذات بعد مستقبلي،
4. تحسين وملائمة النمط الحالي لتمويل الاستثمار من خلال وضع تحفيزات جبائية معتبرة ومنح قروض طويلة الأجل بسعر فائدة مخفض وتكفل الدولة بالأعباء المتعلقة بإعداد دراسات التهيئة وانجاز البنى التحتية،
5. إنشاء، بمناسبة الإصلاحات المصرفية الجارية حاليا، بنك استثماري متخصص في التمويل الفندقي أو، على الأقل، تطوير منتج مالي (Produit financier) متخصص "القرض الفندقي" على سبيل المثال.
6. استكمال الجهاز التشريعي والتنظيمي المتعلق بالسياحة مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إصدار قانون استثمار قطاعي خاص بالسياحة كما هو موجود في العديد من الدول.

7. تحسين نوعية الخدمات عن طريق دعم التكوين السياحي، تقييس المهن والأنشطة السياحية، إنشاء مؤسسات تكوينية جديدة وإشراك القطاع الخاص في هذا المجال، إعادة تأهيل الحظيرة الفندقية القديمة، خوصصة المؤسسات العمومية،
8. إعادة الاعتبار لمراقبة النوعية في القطاع السياحي عن طريق إعطاء صلاحيات واسعة للإدارة السياحية المكلفة بهذه الوظيفة.
9. دعم التشاور داخل القطاع وما بين القطاعات والعمل على ترقية الثقافة السياحية وتفعيل نشاط كل من اللجنة الوطنية للتسهيلات السياحية والمجلس الوطني للسياحة المنشأين بموجب نصوص تشريعية وتنفيذية،
10. ترقية صورة الجزائر السياحية في الخارج وتعزيز مكانتها في الأسواق السياحية الدولية ويتم هذا من خلال مراجعة النظام الأساسي والتصنيف الإداري للهيئة المكلفة بالترقية السياحية، إعداد برامج ترقوية سنوية ومتعددة السنوات، المشاركة في/أو تنظيم التظاهرات والأحداث السياحية فتح على المدى المتوسط ممثليات سياحية على مستوى أهم الدول الموفدة للسياح.

تلكم هي أهم الاقتراحات والتوصيات التي نعتقد أنها كفيلة بالنهوض بالقطاع السياحي ونتمنى أن نكون قد وفقنا في تقديم هذا البحث كما نأمل أن يكون مرجعا مساهما للباحثين في هذا المجال والمقررين والمشرفين على قطاع السياحة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب

- صلاح الدين خربوطلي : السياحة المستدامة دار الرضا للنشر – سوريا ، 2004
- سهيل الحمدان : الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية و الفندقية ، دار الرضا للنشر، سوريا ، 2001
- د. خالد مقابلة بالاشتراك مع د. علاء السرابي، التسويق السياحي الحديث، دار وائل للنشر، عملن، 2000.
- د. مصطفى عبد القادر، دور الإعلان في التسويق السياحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
- د. أحمد الجلاد : أطور الاتجاهات الحديثة في السياحة ، الناشر عالم الكتب، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2002.
- حسين كفافي، رؤية عصرية للتنمية السياحية في الدول النامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1991.

الرسائل والأطروحات الجامعية

- كواش خالد: أهمية السياحة في النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر- رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
- كواش خالد: أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية - حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- بوعقلين بديعة : السياسات السياحية في الجزائر و انعكاساتها على العرض والطلب السياحي ، دراسة حالة ولاية تيبازة ، رسالة الماجستير – معهد العلوم الاقتصادية – الجزائر ، السنة الجامعية 1995 – 1996.

- هدير عبد القادر: واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
- محمد فودوا: السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة واهم الإصلاحات من اجل المسايرة-حالة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005- 2006.

الدراسات والتقارير والوثائق:

- تقرير عام للمخطط الخماسي (1980 – 1984) جانفي 1980
- تقرير عام للمخطط الخماسي (1985 – 1984) جانفي 1989
- مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، نوفمبر 2000 .
- وزارة السياحة: عرض حول مخطط التهيئة السياحية كأداة لتنمية الاستثمار، جويلية 2002.
- المجلس الوطني للسياحة: تقرير حول تمويل الاستثمار السياحي، مارس 2003.

نصوص تشريعية وتنظيمية

- الميثاق الوطني لسنة 1976
- الميثاق الوطني لسنة 1986
- الأمر رقم 66-62 المؤرخ في 26 مارس 1966 المتعلق بالمناطق والمواقع السياحية.
- القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

- القانون رقم 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين الشواطئ.
- القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق ومواقع التوسع السياحي.
- القانون رقم 99-01 المؤرخ في 06 جانفي 1999 المحدد للقواعد المتعلقة بالفندقة.
- القانون رقم 99-06 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المحدد للقواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار.
- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 29 اوث 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار.
- الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 اوث 2001 المتعلق بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- المرسوم التنفيذي رقم 66-75 المؤرخ في 04 أفريل 1966المتضمن تطبيق الأمر رقم 62-66 المؤرخ في 26 ماري 1966 المتعلق بالمنطق والمواقع السياحية.
- القانون رقم 20-82 المؤرخ في 07 فبراير 1983 المتعلق باتخاذ تدابير لتشجيع الاستثمارات السياحية بالمغرب.
- القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 المتعلق بتشجيع الاستثمار السياحي في تونس.
- القانون عدد 21 مؤرخ في 14 أفريل 1973 المتعلق بتهيئة المناطق السياحية والصناعية والسكنية، الجمهورية التونسية.
- القانون رقم 16 الصادر في 16 أكتوبر 1995 المتعلق بتشجيع الاستثمار- المملكة الهاشمية الأردنية.

Documentation en langue Française

Les ouvrages :

- Pierre Py : Droit du tourisme, Dalloz, 4e édition, 1996.
- Gérard GUIBILATO : Economie du tourisme, Ed. DELTA & SPES,1983.
- Armand Huet, Nathalie Rabeyrin et Marie Sutan : Action touristique, Bréal 1998.
- Belkacem HEDDAR : Rôle socio-économique du tourisme, Cas de l'Algérie, ENAP, OPU , ENAL, 1988.
- Jean, Luc MICHAUD : les institutions du tourisme, Que sais-je ? presses universitaires de France 1995.
- Robert LANQUAR : L'économie du tourisme, Que sais-je ? presse universitaires de France, 1993.
- Robert LANQUAR : Le tourisme international, Que sais-je? PUF, 5ème Edition 1993.
- A.MESPLIER et P. BLOC-DURAFFOUR : le Tourisme dans le monde, éd. Bréal, 1997.
- Huguette DURANT : Pierre GOUIRAND et Jacques SPIDLER, Economie et politique du tourisme,

Librairie Générale du Droit et de Jurisprudence, Paris, 1994.

- François VELLAS : Economie et politique du tourisme international, Ed. Economica 2002.
- François VELLAS : Le tourisme mondial, Ed. Economica,1996.
- Ahmed Tessa : Economie touristique et aménagement du territoire, OPU 1993.
- Marc BOYER : Histoire de l'invasion du tourisme, Ed. de l'aube, 2000.
- Pierre PY, le tourisme : un phénomène économique, Ed. les Etudes de la Documentation Française, 1996.
- J.P. PASQUALINI – B. JACQUOT : Tourismes : Organisation, économie et actions touristiques, Ed. DUNOD, 1991.
- Pierre LAROUSSE : le Petit Larousse en couleurs, Ed. Librairie Larousse, 1980.

Les thèses et mémoires :

- A. Houari : La politique touristiques et les investissements en Algérie depuis 1965, Mémoire DES, ISE, 1974, Alger.

Les études, rapports et documents :

- OMT : Tourisme Horizon 2020, Nouvelle prévisions de l'Organisation Mondiale du Tourisme, 1997.
- OMT : Aperçu mondial et actualité touristique, Edition 2001,
- OMT : Baromètre OMT du tourisme mondial, Volume 4, n°1, janvier 2006.
- OMT : Faits saillants du tourisme, Edition 2005.
- Ministère du Tourisme : Revues « tourisme et statistiques, années 1967- 2000.
- Ministère du Tourisme : Charte du Tourisme, 1966
- Ministère du Tourisme : Rapport introductif au plan quinquennal – Bilan du secteur du tourisme – septembre 1979
- Ministère du Tourisme (Direction du Développement de l'Investissement) : Rapport sur les « Entrées aux frontières des touristes ».
- Ministère du Tourisme : Plan Quinquennal 1985-1989..
- Ministère du Tourisme et de l'Artisanat : Programme de développement et de promotion du tourisme et de l'artisanat à l'horizon 2000, Juillet 1997.

- Ministère du Tourisme et de l'Artisanat : Note sur les effets économiques et sociaux du tourisme, 2000.
- Ministère du Tourisme : Communication en Conseil du Gouvernement sur le Plan d'aménagement touristique comme instrument de développement de l'investissement, Juillet 2002.
- Ministère du Tourisme et de l'Artisanat : Eléments de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie, -Horizon 2010- Janvier 2001.
- Ministère du Tourisme et de l'Artisanat : Plan d'action pour le développement durable du tourisme -Horizon 2010-, Août 2001.
- Ministère du Tourisme : Projection décennale du développement du secteur du tourisme 2004 – 2013,
- Ministère du Tourisme : La politique de développement du secteur du tourisme en Algérie – Horizon 2015 - Mars 2006.
- Ministère du Tourisme : Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme à fin 2004, Juin 2005 .

- Ministère du Tourisme : Note sur les effets économiques et sociaux du tourisme, 2003.
- ONS : Revue « Données statistique » n°433 : les Comptes économiques de 1995 à 2004, ONS,
- Conseil National Economique et Social : Contribution pour la redéfinition de la politique nationale du tourisme, nov. 2000.

Les textes législatifs et règlementaires :

- Loi n° 90- 21 du 19 Mars 1990 portant promulgation du Code des investissements touristiques.
- Décret-loi n°73 du 03 Octobre 1973 relatif au contrôle de la construction des établissements du tourisme.